كتاب الدوحة

الأئمة الأربعة



سليمان فياض

سليمان فياض

الأئمة الأربعة

سليمان فياض

الأئمة الأربعة

كتاب الدوحة 3

سليمان فياض

الأئمة الأربعة

الناشر
وزارة الثقافة والفنون والتراث – دولة قطر
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية :
الترقيم الدولي (ردمك) :

إخراج وتنفيذ : القسم الفني – مجلة الدوحة
لوحة الغلاف والأعمال الفنية : علي حسن – قطر

فهرس الكتاب

مقدمة

في التاريخ الإسلامي كان هناك فقهاء، عاشوا بفقههم في القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، وحملوا في حياتهم، وبعد مماتهم، لقب: إمام، من علماء عصرهم وتلاميذهم، وعلماء الأجيال التالية، لأنهم كانوا مجتهدين وأصحاب مناهج في الفقه الإسلامي، وكانوا علماء يستنبطون الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، معتمدين في أسس هذا الاستنباط على فهمهم لنصوص القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، والسنة المأثورة.

وفي التاريخ الإسلامي، هناك طريقان رئيسيان في الفقه الإسلامي، هما: طريق أهل السنة أو الجماعة، وطريق الشيعة العلويين. وفي كل من الطريقين كان أئمة. وعلى رأس أئمة أهل السنة، كان فقهاء أربعة عظام، عاشوا كفقهاء أئمة، هم: أبو حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل. وكانوا من جيل تابعي التابعين. والتابعون هم مَن تبعوا صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعايشوهم حياة وعلماً. وتابعو التابعين وهم من لم يروْا الصحابة، وعرفوا الصحابة من

التابعين، حين تتلمذوا على أيديهم.

وكل المتفقهين من الصحابة، وتابعيهم، كانوا يضعون لبنات أولى في صروح الفهم: لعلوم القرآن، وعلوم الحديث، وآثار السنة والسلف الصالح، ويستنبطون الأحكام الشرعية في ضوء فهمهم لنصوص القرآن والسنة، ويفتون فيما يستجد من الوقائع والحوادث، بعد الفتوحات الإسلامية، باستنباط الأحكام، في ضوء نصوص القرآن والسنة، بالرأي، وبالقياس، فيما عرف بفتاوى الصحابة، وفتاوى التابعين.

والأئمة الأربعة، المتفقهون على جيل التابعين، جمعوا هذه اللبنات، وأضافوا إليها، وساروا بها في طرائق أربعة: طريق الرأي، وإمامه «أبو حنيفة النعمان»، وطريق أهل السنة، وإمامه «مالك بن أنس»، وطريق يجمع بين هذين الطريقين، هو طريق النقل والعقل معاً، وإمامه «الشافعي»، وطريق رابع، هو طريق الاتباع، وإمامه «أحمد بن حنبل»، وهو طريق يقترب كثيراً من طريق الإمام مالك، ويبتعد كثيراً عن طريق الإمام أبي حنيفة النعمان، ويفتح مثل الإمام مالك باب المصالح المرسلة وسد الذرائع، كي لا يقول بالرأي وبالقياس، لا كثيراً مثل أبي حنيفة، ولا قليلاً مثل مالك. فما عدا الاتباع عنده يحال في أحكامه إلى المصالح المرسلة، فهو ابتداع، وليس اتباعاً، ولا شأن له به.

وكل فقيه جاء بعد هؤلاء الأئمة الأربعة، من أهل السنة، وسار في درب من دربهم، مجتهداً كان أو مقلداً، وحمل لقب: إمام، فهو إمام على سبيل المجاز لا الحقيقة.

وهذا الكتاب عن حياة هؤلاء الأئمة الأربعة، وعلمهم، وعصرهم، وشخصية كل منهم، وفقهه، ورؤيته في العقائد وفي السياسة على السواء.

وليس بينهم فقيه لم يتعرض في حياته لمحنة، كادت تودي بحياته، أو أودت بها، بسبب السياسة غالباً، وقد باعدوا بينهم وبينها، وبسبب

هذا الصراع السياسي المرير بين كل من الأمويين والعباسيين من جهة، والعلويين من جهة أخرى، وذلك الصراع الدامي في العقائد، بين نظرة الفقهاء، ونظرة علماء الكلام.

وقد حفظت لنا حياة هؤلاء الأئمة الأربعة، كتب عن مناقب الأئمة، وكتب عن طبقات الفقهاء، وموسوعات تاريخ بغداد وسواها، وكتب التراجم المؤلفة في القرن العشرين، وفي صدارتها تتألق، كدرة وجوهرة، تراجم الشيخ: «محمد أبو زهرة» لهؤلاء الأئمة.

وبهؤلاء الأئمة الأربعة، جُمع الفقه المتناثر الأبواب والموضوعات، في حقبتي الصحابة والتابعين، وأضيف إليه الكثير، ووضعت له الأسس والأصول، ودونت فيه الكتب في أبواب وفصول، وصار علماً متعدد الدروب، غنياً بثروته الفقهية والتشريعية، في زمن لا يزيد عن مائة عام إلا قليلاً، وفي مدائن أربع، هي: بغداد، والمدينة، ومكة، والقاهرة. ففي هذه المدائن، أو في إحداها، نما فقه كل فقيه إمام، وتفرع، وتطور، ثم انتشر في العالم الإسلامي. وتفاوت انتشار فقه كل فقيه من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان، في العبادات، وفي المعاملات، وفي القضاء.

وجدير بنا هنا أن نعرف في الختام، أن الفقه، بمعناه الاصطلاحي، تأثر في تأصيله لاحقاً بالفقه الروماني، وبمنطق أرسطو، وكان لهذا التأثر دور كبير في تأسيس فقه الشريعة الإسلامية، وأن لفظ الفقه يعني في اللغة: الفهم، ثم أطلق اصطلاحاً، أولاً على علم الشريعة الإسلامية أصولاً وفروعاً، في عصر الصحابة والتابعين، ثم خصص ثانياً بعلم الفروع في عصر تابعي التابعين، ويراد به عندهم العلم بالأحكام الشرعية، المأخوذة من أدلتها التفصيلية. وفي إطار هذا التخصيص كانت جهود أئمة الإسلام الأربعة، وكانت اجتهادات هؤلاء الأئمة الفقهاء، عن: أفعال المكلف، وحكمها، ودليلها، في العبادات والمعاملات.

وبالله التوفيق،



أبو حنيفة النعمان

إمَام أهــل الـرّأي

الإمام الأعظم

في رأي الشيخ الإمام: «محمد أبو زهرة»، أن تاريخ الفقه الإسلامي، لم يعرف إماماً في الفقه كثر مادحوه، وكثر ناقدوه، مثل الإمام «أبو حنيفة النعمان» رضي الله عنه، لأنه كان فقيهاً مستقلاً، سلك في تفكيره الاجتهادي مسلكاً مستقلاً، لا يستطيع مجاراته فيه أحد من ناقديه، أو من المتزمتين الملتزمين بأقوال السلف وحدها، وما عداها عندهم فهو من البِدع المنكور، أو من الذين حنقوا عليه إكثاره من الرأي في الفتوى، دون التوقف في نظرهم عند آراء السلف، أو الأخذ بالرأي في قليل من الفتاوى.

لكن تاريخ الفقه الإسلامي، وبعد أن استوت مذاهبه ومدارسه، أنصف أبا حنيفة فقيه العراق، من كيد معاصريه له، بين الناس، وعند السلطان، ومن افتراء الكذب عليه بعد وداعه للدنيا. وآية هذا الإنصاف أقوال الفقهاء، من معاصريه، ومن الأجيال التالية لزمانه.

فأبو حنيفة عند معاصره: الفضل بن عِيَاض الشهير بالورع: «كان

رجلاً فقيهاً، معروفاً بالفقه، واسع المال، معروفاً بالأفضال على كل من يطيف به، صبوراً على تعلم العلم بالليل والنهار، حسن الصمت، قليل الكلام حتى ترد مسألة في حلال أو حرام، فكان يحسن آنئذ أن يدل على الحق، غير هياب من مال أو سلطان».

وأبو حنيفة قال عنه معاصره جعفر بن الربيع: «أقمت على أبي حنيفة خمس سنين، فما رأيت أطول صمتاً منه، فإذا سئل عن شيء من الفقه تفتَّح، وسال كالوادي، وسمعت له دوياً وجهارة بالكلام».

وأبو حنيفة قال عنه معاصره مليح بن وكيع: «كان – و**الله** – أبو حنيفة عظيم الأمانة، وكان – و**الله** – في قلبه جليلاً كبيراً عظيماً. وكان يؤثر رضا ربه على كل شيء، ولو أخذته السيوف في **الله** لاحتمل، رحمه **الله**، ورضي عنه رضا الأبرار، فقد كان منهم».

وأبو حنيفة وصفه معاصره وتلميذه الورع التقي عبد **الله** بن المبارك بأنه: «مخ العلم».

وفي مطلع حياة أبي حنيفة، رآه المحدث ابن جُريْج، فقال عنه: «سيكون له في العلم شأن عجيب»، ثم قال فيه بعد أن كبر، وقد ذكر عنده: «إنه الفقيه. إنه الفقيه».

ولقد سئل الإمام مالك عن الفقيه «عثمان البنَي» فقال: «كان رجلاً مقارباً». وسئل عن القاضي الفقيه «ابن شبْرمة»، فقال:«كان رجلاً مقارباً»، وسئل عن أبي حنيفة فقال:«لو جاء إلى أساطينكم هذه (يعني السواري الحجرية) فقايسكم على أنها خشب، لظننتم أنها خشب».

وروى التاريخ عن الإمام مالك، أن أبا حنيفة «وضع ثلاثاً وثمانين ألف مسألة (في الفقه الإسلامي) منها ثماني وثلاثون ألف مسألة (هي) أصل في العبادات. وخمس وأربعون ألف مسألة (هي) أصل في المعاملات».

هذا هو الإمام «أبو حنيفة النعمان» الذي منحته الأجيال لقب: «الإمام الأعظم».

فكيف عاش؟، أو كيف كانت نظراته في فقه الإسلام؟

ابن حضارة

بالكوفة، ولد أبو حنيفة النعمان، في سنة 80 من الهجرة النبوية، لأب فارسي النسب اسمه: «ثابت بن زوطي». وكان جده «زوطي» من أهل «كابُل»، وهي مدينة بأفغانستان التي كانت تابعة لفارس. وقد أسر عند فتح العرب لبلاد أفغانستان، واستُرِقّ بالأسر لبعض بني تيْم بن ثعلبة، ثم أسلم وأُعتِق، وكان ولاؤه لقبيلة تيْم، ثم أُعتق كرماً من آسره ومنَة. فولد أبو حنيفة النعمان حرًّا، ومن قبله ولد أبوه حرًّا، ولم يكن شرف أبي حنيفة النعمان من مال، ولا نسب. فشرفه كان من مواهبه، وعقله، وتقاه. ولقد قال له تيْمي يوماً: «أنت مولاي» فرد عليه أبو حنيفة بهدوء: «أنا **والله** أشرف لكَ، منّك لي».

من الموالي (غير العرب) إذن كان أبو حنيفة النعمان، والموالي في زمانه كانوا هم حملة الفقه، في عصر التابعين، وأكثر فقهاء الأمصار في هذا العصر، كانوا من الموالي، وكان الفقهاء الموالي هم الوسط العلمي للدولة الإسلامية. ولهذه الظاهرة أسباب:

فالعرب في عصر الدولة الأموية، كانت لهم السيادة والسلطان، وكان عليهم الحرب والنزال، فشُغلوا عن الدرس والبحث. وتقدم الموالي، وهم أبناء حضارة قد فقدوا السلطان، وملأوا الفراغ لينالوا الشرف عن طريق المعرفة والعلم، يدفعهم الحرمان إلى الكمال، وبلغوا في العلم شأواً، سيطروا فيه على الفكر العربي الإسلامي، تاركين للعرب الغَلب المادي. وكان أبو حنيفة النعمان واحداً منهم.

والموالي كانوا كثرة عند الصحابة بالأسر، أو بالعمل والاختيار، وكانوا كثرة ملازمة للصحابة، يصاحبونهم في البيت، وخارج البيت، يأخذون عنهم ما أخذوه عن رسول **الله** (صلى **الله** عليه وسلم). وحين انتهى عصر الصحابة مع نهاية القرن الأول الهجري، كان الموالي هم حملة العلم في العصر الذي يليه، وكانوا هم أكثر التابعين. وكان أبو حنيفة النعمان واحداً من تابعي التابعين.

والموالي كانوا ينتسبون إلى أمم عريقة، ذات ثقافات وعلوم، ولذلك كان النزوع فيهم إلى العلم جِبِلَّة وطبيعة. وكان أبو حنيفة النعمان واحداً منهم، فموطن أجداده كان تابعاً دائماً للفرس، ولحضارة الفرس، قبل الإسلام.

تاجر الحرير

وبالكوفة نشأ أبو حنيفة، وبها تربى، في بيت أبيه، تاجر الحرير، الموسر، والمسلم، الحسن الإسلام. وكان أبوه «ثابت» قد التقى، وهو صغير بالكوفة، بالإمام «عليّ بن أبي طالب». ورأى ثابت أباه «زوطي» يهدي إلى الإمام مقداراً من حلوى الفالوذج في عيد النيروز الفارسي، ولم يكن يأكلها إلا أهل اليسار، ورأى الإمام عليّ، وهو يضع كفّه على رأس أبيه، ويدعو له بالبركة فيه، وفي ذريته.

وفي سن الصبا، حفظ أبو حنيفة القرآن الكريم، وأخذ قراءته للقرآن عن «عاصم» أحد القراء السبعة، وأشع عقله، في مجتمع يعيش فيه العرب، والسريان، والفرس، وأبناء خراسان، وبلاد ما وراء النهر، وتلتقي فيه فلسفة اليونان بحكمة الفرس، وتتحاور فيه، في العقائد، مذاهب النصرانية، وآراء الشيعة، والسنة، والخوارج، والمعتزلة، وتتضارب فيه آراء الفرق في السياسة، مثل تضاربها في العقائد. ولقد راح أبو حنيفة

يجادل، دفاعاً عن الإسلام، مع المجادلين، وينازل أصحاب الأهواء بفطرته المستقيمة.

نصيحة العمر

وفي سن الصبا، وإلى سن الثانية والعشرين من عمره، كان أبو حنيفة النعمان يشتغل بتجارة الحرير مثل أبيه، ويختلف إلى الأسواق مثل التجار، وإلى حلقات العلم في المسجد في بعض الأحيان النادرة، مثل عامة المسلمين إلى أن استوقفه يوماً الفقيه «إبراهيم الشعبي»، وقد رأى فيه ذكاء، ولمح وراء ذكائه عقلا علميًّا. ولقد روى أبو حنيفة ما قاله له إبراهيم الشعبي. قال أبو حنيفة: «مررت يوماً على الشعبي، وهو جالس، فدعاني فقال لي:

– إلى من تختلف؟

فقلت:

– أختلف إلى السوق.

فقال الشعبي:

– لم أعن الاختلاف إلى السوق، عنيت الاختلاف إلى العلماء.

فقلت له:

– أنا قليل الاختلاف إليهم.

فقال لي:

– لا تغفل. وعليك بالنظر في العلم، ومجالسة العلماء. فإني أرى فيك يقظة وحركة.

ووقعت نصيحة الشعبي موقعاً طيباً من قلب أبي حنيفة، فقلل كثيراً من الاختلاف إلى السوق، تاركاً أمر متجره إلى شريكه حفص بن عبد الرحمن، يتردد عليه أحياناً ليراجع حسابات المتجر، أو يطمئن على

سير عمله، أو أمانة شريكه في التعامل مع الناس. ويفرغ جُلّ وقته، في الليل والنهار، للتردد على حلقات العلم، وكانت هناك في مسجد الكوفة حلقات للمذاكرة في العقائد، يخوض فيها أهل الفرق الإسلامية المختلفة، وحلقات لمذاكرة أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) وروايتها، وحلقات لاستنباط الفقه من الكتاب والسنة، والفتوى فيما يقع ويُستجد من الحوادث في حياة الناس.

فأي حلقات سوف يختار أبو حنيفة أن يجلس فيها، وأن يستفيد من علمائها؟

ذات ليلة، وقد بلغ أبو حنيفة من العلم شأناً، وجاوز الأربعين من العمر، وصار له تلاميذ، سأله تلميذه وصديقه الحميم أبو يوسف:

– كيف وُفّقت إلى الفقه؟

فقال له أبو حنيفة:

– أخبرك: أما التوفيق فكان من الله، وله الحمد هو أهله ومستحقه: إني لما أردت تعلُّم العلم، جعلت العلوم كلها نصب عينيّ، فقرأت فنًّا فنًّا منها، وتفكرت في عاقبته، وموضع نفعه. فقلت آخذ في (علم) الكلام، ثم نظرت، فإذا عاقبته سوء، ونفعه قليل، وإذا كمل الإنسان فيه، لا يستطيع أن يتكلم جهاراً، ورُمي بكل سوء، ويقال (عنه) صاحب هوى. ثم تتبَعت أمر الأدب والنحو، فإذا عاقبة أمره أن أجلس مع صبي أعلمه النحو والأدب، ثم تتبعت أمر الشعر، فوجدت عاقبة أمره المدح والهجاء، وقولي الكذب، وتمزيق الدين. ثم تفكرت في أمر القراءات، فقلت: إذا بلغت الغاية من (علم) القراءات، اجتمع إلي أحداث يقرءون عليّ، والكلام في القرآن ومعانيه صعب. فقلت: أطلب الحديث، (فوجدت أنني) إذا جمعت منه الكثير أحتاج إلى عمر طويل، حتى يحتاج الناس إليّ، وإذا احتيج إليّ لا يجتمع إليّ إلا الأحداث، ولعلهم يرمونني بالكذب، وسوء الحفظ، فيلزمني ذلك إلى يوم الدين.

وروى أبو حنيفة كيف اهتدى إلى الفقه، وحلقات علم الفقه، وكان قد بلغ في علم الكلام شأواً، حين كان يتردد على البصرة، وفيها صفوة علماء الكلام، وصفوة دعاة الفرق الإسلامية المتكلمين. قال أبو حنيفة: «كنا نجلس (في مسجد الكوفة) بالقرب من حلقة (الفقيه) حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأة يوماً فقالت: «رجل له أَمَة، أراد أن يطلقها للسنَّة. كم يطلقها؟». فأمرتُها أن تسأل حماداً، ثم ترجع فتخبرني، فسألتْ حماداً. فقال لها: «يطلقها وهي طاهرة من الحيض والجماع تطليقة، ثم يتركها (عنده) حتى تحيض حيضتين، فإذا اغتسلت فقد حلت للأزواج». ورجعت المرأة، وأخبرتني. فقلت (لنفسي): «لا حاجة لي في (علم) الكلام»، وأخذت نعليَّ، فجلست إلى حماد. فكنت أسمع مسائله، فأحفظ قوله، ثم يعيدها من الغد، فأحفظ، ويخطئ أصحابه (تلاميذه). فقال (يوماً): «لا يجلس إليّ (في) صدر الحلقة بحذائي غير أبي حنيفة».

والتفت أبو حنيفة إلى صاحبه أبي يوسف، وقال:

– وكلما قلَّبت الفقه، وأدرته، لم يزد إلا جلالة، ولم أجد فيه عيباً. ورأيت الجلوس مع العلماء والفقهاء، والمشايخ والبصراء، والتخلق بأخلاقهم، ورأيت أنه لا يستقيم أداء الفرائض، وإقامة الدين، والتعبّد، إلا بمعرفته، وطلب الدنيا والآخرة إلا به. ومن أراد أن يطلب به (بالفقه) الدنيا، طلب به أمراً جسيماً، وصار إلى رفعة منها. ومن أراد العبادة والتخلي (عن الدنيا) لم يستطع أحد أن يقول له: تعَبَد بغير علم. وإنما يقول عنه: فقِه، وعمِل بعِلْم.

في مسجد الكوفة

كان عمر أبي حنيفة النعمان حين جلس إلى أستاذه حماد بن سليمان، في مسجد الكوفة، اثنين وعشرين عاماً، وقد عرف قدراً من

النحو، والأدب، والشعر، والحديث، وقدراً أكبر في علم الكلام، واستفاد، بعد أن صار فقيهاً، من قدرة علماء الكلام في المناقشة، والحوار، والجدل، وضرب المشابهات للقياس عليها، في فهمه لأصول الدين، ومجادلته لأهل الفرق، حين يدخلون عليه مسجد الكوفة، وهو منصرف إلى الفقه، ابتغاء إحراجه، وتخطئته، بل وتكفيره في أصول الاعتقاد. ولزم أبو حنيفة أستاذه حماداً ملازمة تامة عشر سنوات، ثم راودته نفسه أن يطلب الرياسة في الفقه مثل شيخه حماد. يروي أبو حنيفة قصة ما حدث فيقول: «أردت أن أعتزله، وأجلس في حلقة لنفسي، فخرجت يوماً بالعشي (عصراً). وعزمي أن أفعل. فلما دخلت المسجد ورأيته، لم تطب نفسي أن اعتزله، فجئت وجلست معه. فجاء إلى حماد في تلك الليلة نعْي قرابة له قد مات بالبصرة، وترك مالاً، وليس له وارث غيره، فأمرني أن أجلس مكانه، فما هو إلا أن خرج (للسفر) حتى وردت عليّ (من الناس) مسائل لم أسمعها منه. فكنت أجيب، وأكتب جوابي. ثم قدم حماد من سفره فعرضت عليه المسائل، وكانت نحواً من ستين مسألة. فوافقني في أربعين، وخالفني في عشرين، فآليت على نفسي ألا أفارقه حتى يموت أو أموت، فلم أفارقه حتى مات. فصحبته ثماني عشرة سنة».

ومع ملازمة أبي حنيفة لحماد، فقد جلس إلى غيره من الفقهاء والمحدِّثين، وخصوصاً من التابعين الذين اتصلوا بالصحابة، وكانوا ممتازين في الفقه والاجتهاد، فتلقَّى عنهم فقه عمر بن الخطاب، وفقه عبد **الله** بن مسعود، وفقه عبد **الله** بن عباس، تلقاه عن أصحابهم من العرب والموالي.

وكان أبو حنيفة كثير الرحلة إلى بيت **الله** الحرام حاجًّا، ولذلك كان يلتقي في مكة والمدينة بالعلماء، ومنهم كثيرون من التابعين، وكان لقاؤه بهم لقاء علميًّا، يروي عنهم الأحاديث، ويذاكرهم الفقه، ويدارسهم ما عنده من طرائقه، وكانوا من مدارس مختلفة، هي مدارس:

زيد بن عليّ زين العابدين، إمام الزيدية، وجعفر الصادق، وعبد **الله** بن حسن بن حسن بن أبي محمد النفس الزكية، وكلاهما من أئمة العلويين، ودارس بعض دعاة فرقة الكيسانية الشيعية، الذين يقولون بالرجعة (عودة الإمام).

ولقد توفي حماد أستاذ أبي حنيفة عام 120 هجرية، وكان أبو حنيفة في سن الأربعين. وإثر وفاته أجلسه تلاميذ حماد ورفاقه في مجلس شيخه وشيخهم بمسجد الكوفة، وراح أبو حنيفة يدارس تلاميذه من الرفاق السابقين، والقادمين الجدد، ما يعرض له ولهم من فتاوى، وما يبلغه ويبلغهم من أقضية، فقد كان يؤثر مشاركة الغير له في البحث عن الحق، ويقيس الأشياء بأشباهها، والأمثال بأمثالها، بعقل قوي، ومنطق سديد، حتى وضع بهم، ومعهم، الطريقة الفقهية التي اشتق منها المذهب الحنفي، طريقة القياس والرأي.

وصايا فقيه لفقيه

ذات ليلة إثر صلاة العشاء، التفَّ تلاميذ أبي حنيفة حوله. كانوا في جلسة وداع لزميل لهم فقيه، سيرحل إلى البصرة، ليستقر بها بقية عمره، هو «يوسف بن خالد السمتي» (البصري). وفي نهاية الجلسة، قال الطالب يوسف البصري الفقيه لأبي حنيفة:

أوصني، كيف أحيا كفقيه؟

فقال له أبو حنيفة:

– سلني، أقل لك ما يفتح **الله** به عليّ.

فقال الطالب البصري الفقيه:

– خبِّرني عن العمل والعلم.

فقال له أبو حنيفة:

– العمل القويم يجب أن يكون مبنياً على المعرفة الصحيحة، فليس الخير عندي من يعمل الخير فقط، بل الخير عندي من يعلم الخير والشر، ويقصد إلى الخير عن معرفة لمزاياه، ويجتنب الشر فاهماً لمساوئه. فالعادل مثلاً ليس هو الذي يكون منه العدل، من غير معرفة للظلم، إنما العادل من يعرف الظلم ومغبته، والعدل وغايته، ويقصد إلى العدل، لما فيه من شرف الغاية، وحسن المغبّة. واعلم أن العمل تبع للعلم، كما أن الأعضاء تبع للبصر، والعلم مع العمل اليسير أنفع من الجهل مع العمل الكثير. واعلم أن العمل المستقيم لا ينبني إلا على فكر مستقيم، وعلم مقرر ثابت. واعلم أن العلم يجب أن يكون في مسائل الاعتقاد واليقين، جزماً قاطعاً، لا تردد فيه. وهو يتحقق بإثبات ونفي، إثبات للمعتقد، ونفي لما عداه. واعلم أن العلم المتصل بالعمل، يُكتفى في إثباته بالأدلة الظنية، فمع العمل لا يكون ثمة علم يقيني، بل يكون ثمة ترجيح ظني. وفي مثل هذه الحال، لا تجزم ببطلان قول مخالفك، بل ترجح قول نفسك وتقول: «فيه صواب يحتمل الخطأ» وتقول في قول مخالفك «فيه خطأ يحتمل الصواب».

كان تلاميذ أبي حنيفة يعرفون عنه بُعد غوره العقلي في التفكير، وعمق النظرة، وشدة غوصه لتعرف البواعث والأسباب والغايات، لكل ما يعرفه من أعمال وأمور، وهو في السوق يتجر ويعامل الناس، ويدرس الحياة، وهو في مجلس العلم يدرِّس الفقه والحديث، ويجادل في شئون العقيدة، ومناهج السياسة. وكانوا مطمئنين إلى آرائه المحكمة في مناهج الفكر، وأخلاق الناس ومعاملة الناس، وما ينبغي أن يتبعه كل فرد في معاملة سواه، خاصة الفقيه، ويحترمونه لاحترامه لعقولهم، وإشراكهم معه في التفكير.

وعاد الطالب البصري الفقيه يسأل أبا حنيفة:

– فخبِّرني «يا شيخي» كيف أتعامل مع الناس؟

فقال له أبو حنيفة:

– اعلم يا يوسف، أنك متى أسأت عشرة الناس صاروا لك أعداء، ولو كانوا لك أمهات وآباء. وأنك متى أحسنت عشرة قوم، ليسوا لك بأقرباء، صاروا لك أمهات وآباء. وكأني بك وقد دخلت البصرة، وأقبلت على المخالفة بها بالرأي. ورفعت نفسك عليهم، وتطاولت بعلمك لديهم. وانقبضت عن معاشرتهم ومخالطتهم، وهجرتهم وهجروك، وشتمتهم وشتموك، وضللّتهم وضللّوك، وبدّعوك، واتصل ذلك الشيْن بنا، وبك، فاحتجت إلى الهرب منهم والانتقال عنهم. وليس هذا برأي. إنه ليس بعاقل من لم يدارِ من ليس له من مداراته بدّ، حتى يجعل **الله** له مخرجاً.

وسكت أبو حنيفة لحظة، ثم قال وهو ينظر في عيني يوسف:

– إذا دخلت البصرة يا يوسف، استقبلك الناس، وزاروك، وعرفوا حقك: فأنزل كل رجل منزلته، وأكرم أهل الشرف، وعظّم أهل العلم، ووقّر الشيوخ، ولاطف الأحداث، وتقرب من العامة، ودارِ الفجّار، واصحب الأخيار، ولا تتهاون لسلطان، ولا تحقرنّ أحداً، ولا تقصِّرَنَّ في مروءتك، ولا تُخرجَنّ سرّك إلى أحد، ولا تثق بصحبة أحد حتى تمتحنه. ولاتخادِنْ خسيساً ولا وضيعاً. وإياك والانبساط إلى السفهاء. وعليك بالمداراة والصبر، وحسن الخلق، وسعة الصدر. واستجدّ ثياب كسوتك، واستفره دابتَك، وأكثر استعمال الطيب. وابذل طعامك يا يوسف، فإنه ما ساد بخيل قط. ولتكن لك بطانة تعرّفك أخبار الناس. ومتى عرفت بفساد فبادر إلى صلاح، ومتى عرفت بصلاح فازدد فيه رغبة وعناية. واعمل يا يوسف في زيارة من يزورك، ومن لا يزورك. والإحسان إلى من يحسن إليك أو يسيء. وخذ العفو وأمر بالمعروف، وتغافل عما لا يعنيك، واترك كل ما يؤذيك. وبادر في إقامة الحقوق. ومن مرض من إخوانك فعُده بنفسك. وتعاهده برُسلك. ومن غاب منهم افتقدت أحواله، ومن قعد

منهم عنك فلا تقعد أنت عنه.

كان أبو حنيفة يوصي تلميذه يوسف، في تلك الليلة، بما يفعله هو مع تلاميذه وأصحابه ومع الناس جميعاً. فكل وصاياه تلك كان تلاميذه يعرفونها عنه متجسدة في شخصه، حية في سلوكه. وعاد يوسف يقول:

هذا أنا مع الناس، فكيف ينبغي أن أكون بين الناس؟

فقال له أبو حنيفة:

– أظهر تودّداً للناس ما استطعت، وأفش السلام، ولو على قوم لئام. ومتى جمع بينك وبين غيرك مجلس، أو ضمك وإياهم مسجد، وجرت المسائل، وخاضوا فيها بخلاف ما عندك، لا تبد لهم خلافاً. فإن سئلت عنها أخبرت بما يعرفه القوم، ثم تقول: فيها قول آخر، وهو كذا، والحجة له كذا. فإن سمعوه منك، عرفوا مقدار القول، ومقدارك. فإن قالوا لك: هذا قول من؟ قل: قول بعض الفقهاء. وإذا استمروا على ذلك وألفوه، عُظم مقدارك، وعَظَّموا محلَّك. وأعطِ يا يوسف كل من يختلف إليك نوعاً من العلم ينظرون فيه. وآنسهم، ومازحهم، أحياناً، وحادثهم، فإن المودة تستديم مواظبة العلم، وأطعمهم أحياناً. واقض حوائجهم. واعرف مقدارهم وتغافل عن زلاتهم، وارفق بهم، وسامحهم. ولا تبد لأحد منهم ضيق صدر أو ضجراً. وكن كواحد منهم. واستعن على نفسك بالصيانة لها، والمراقبة لأحوالها. ولا تكلف الناس ما لا يطيقونه. وارض لهم ما رضوْا لأنفسهم، وقدم إليهم حسن النية. واستعمل الصدق. واطرح الكِبْر جانباً. وإياك والغدر وإن غدروا بك. وأدِّ الأمانة وإن خانوك. وتمسَّك بالوفاء، واعتصم بالتقوى، وعاشر أهل الأديان، وأحسن معاشرتهم.

وفي تلك الليلة، وعبر هذه الوصايا، بزغت قولة أبي حنيفة عن نفسه: «رأيت المعاصي مذلة، فتركتها، فصارت ديانة».

وفي تلك الليلة، وعبر هذه الوصايا، كشف أبو حنيفة، عن أن مصلح

الجماعة يجب أن يكون ودوداً، يألف ويُؤلف، لا يخالف ولا ينافر، بل يجيء إلى الناس من ناحية ما يألفون ويطيقون، لا من ناحية ما ينكرون.

وفي تلك الليلة، وعبر هذه الوصايا، كشف أبو حنيفة عن دور المربي، الذي يعرف كيف يتعهد تلاميذه، ويبث فيهم علمه وآراءه، بنصائح الخبير المجرب، وهي نصائح يحتاج إليها كل من يتصدى لقيادة الناس: سياسيًّا كان أو مصلحاً، أو مفكراً، أو فقيهاً، أو قائداً.

وفي تلك الليلة، كان تلاميذ أبو حنيفة يدوِّنون وصاياه ليوسف بن خالد السمتي. لكي تجمع، فيما بعد، في كتاب، نسب إلى أبي حنيفة، بعنوان: «العالم والمتعلم».

المحنة الأولى

لم يكد «أبو حنيفة النعمان» يجلس في مجلس شيخه حماد، بمسجد الكوفة، فقيهاً مفتياً، حتى خرج زيد بن عليّ زين العابدين، على الخليفة الأموي «هشام بن عبد الملك»، متزعماً ثورة من ثورات العلويين ضد الأمويين. وكانت عواطف أبي حنيفة كإنسان وفقيه مع العلويين المضطهدين من بني أمية، فرأى كفقيه مفتٍ أن الثورة على ملك الأمويين أمر جائز شرعاً، إذا كانت الثورة من إمام عادل، مثل الإمام «زيد بن عليّ».

ويروي التاريخ أن أبا حنيفة قال لتلاميذه عن ثورة هذا الإمام: «ضاهى خروجه خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر». فقيل: «لم تخلَّفت عنه»؟ فقال: «حبستني عنه ودائع الناس (عندي). عرضتها على ابن أبي ليلى (قاضي الكوفة)، فلم يقبل. فخفت أن أموت مجهلاً (دون أن أرد ودائعي إلى الغائبين)». وفي مرة أخرى قال أبو حنيفة، في

معرض الاعتذار عن عدم خروجه مع الثائر زيد: «لو علمت أن الناس لا يخذلونه، كما خذلوا أباه، لجاهدت معه لأنه إمام حق، ولكنْ أعينه بمالي». وبعث أبو حنيفة إليه بعشرة آلاف درهم، قائلاً لرسول زيد إليه: «ابسط عذري له».

ولقد انتهت ثورة الإمام «زيد» بمقتله سنة 123 هجرية، وانتهت أيضاً ثورة ابنه «يحيى» من بعده بمقتله سنة 125 هجرية، وثورة حفيده عبد الله، بمقتله سنة 130 هجرية، استغرقت هذه الثورات عشر سنوات، عانى فيها العلويون من الأمويين العذاب، وتكبدَ فيها الأمويون من العلويين المشاق. وكانت ثورات يؤازرها العلماء والفقهاء، في السر بالمال، وفي العلن بالتأييد. ثم حان وقت حساب الأمويين لهؤلاء العلماء والفقهاء بالعراق، بعد القضاء على ثورات العلويين الزيديين في عهد «مروان بن محمد» آخر الخلفاء الأمويين.

وكان الحساب اختباراً من «ابن هبيرة»، والي الأمويين على العراق لولاء العلماء والفقهاء لبني أمية. وقبل علماء الكوفة: ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وداود بن هند، وسواهم، إعلان ولائهم العملي لبني أمية، بقبولهم أعمالاً شتى في ديوان «ابن هبيرة»، لينفُوا الرّيب عن أنفسهم، ويتخلصوا مما تورطوا فيه، متخذين التقية دريئة لهم، في وقت اشتدت فيه الفتن بالعراق، وكادت أن تصير فيه فارس وخراسان للعباسيين، وقد راحت جيوش العباسيين، يؤازرهم العلويون، تساور جيوش الأمويين في العراق، وغير العراق.

ودعا ابن هبيرة إليه بأبي حنيفة في ديوان الإمارة بمدينة واسط. وعرض عليه أن يعمل له، وعنده، أي عمل كان، تحققاً من ولائه للخليفة مروان بن محمد، إن قبل العمل معه، أو تثبتاً من اتهامه له، بالانحياز للأمويين، إن أبى هذا العمل. وأبى أبو حنيفة أن يلي عملاً لابن هبيرة، فعاد ابن هبيرة يعرض عليه أن يجعل ديوان الخاتم تحت يده، فلا ينفذ

كتاب مهره بتوقيعه إلا من تحت يد أبي حنيفة، وختمه له بخاتم الإمارة. لكن أبا حنيفة امتنع عن قبول هذه المهمة، قائلاً له:

كيف أقبل هذا العمل؟ تأمر أنت بقتل إنسان ظلماً، أو مصادرة ماله، وأختمه أنا، فيقتل هذا الإنسان، ويصادر ذلك المال. هذا لن يكون أبداً.

عندئذ أقسم ابن هبيرة أمام العلماء أن يسجن أبا حنيفة ويضربه في السجن، إن لم يقبل الخاتم. وتقدم الفقهاء الذين قبلوا التعاون مع ابن هبيرة، واستأذنوا الأمير في الانفراد بأبي حنيفة، فغادر الأمير المكان غاضباً. وقال العلماء لأبي حنيفة:

إنا ننشدك **الله** فلا تهلك نفسك. فإنا إخوانك. وكلنا كارهون لهذا الأمر. ولم نجد بدًّا من ذلك.

فقال أبو حنيفة بإصرار:

لو أرادني أن أعد له أبواب مسجد «واسط» لم أدخل في هذا الأمر.

فقال ابن أبي ليلى للعلماء، ولم يكن لأبي حنيفة محبًّا، ولا عن فقهه راضياً:

دعوا صاحبكم. فهو المصيب، وغيره المخطئ!!

وأمر ابن هبيرة صاحب الشرطة بحبس أبي حنيفة. فحبس، وضرب أياماً متتالية، في كل يوم عشرة أسواط، ليرجع عن موقفه. ويئس الضارب الجلاد من أبي حنيفة، فذهب إلى ابن هبيرة، وقال له:

هذا الرجل سيموت من الضرب، ولن يعدل عن رأيه.

فقال له ابن هبيرة:

فليخرجنا إذن من يميننا إذا أراد الحياة.

وسأل الجلاد أبا حنيفة أن يعدل عن موقفه، ويعمل مع ابن هبيرة، فأبى أبو حنيفة مستعداً للاستشهاد. فعاد الجلاد إلى ابن هبيرة، برأي أبي حنيفة، فصرخ بيأس، وكأنه قد خشي أن يموت أبو حنيفة في سجنه، فيثور من أجله أهل الكوفة، والموالي، وأهل العراق بأسره:

ألا ناصح لهذا المحبوس، أن يستأجلني فأؤجله؟

وأخبر الجلاد أبا حنيفة بما قاله ابن هبيرة، وفهم أبو حنيفة، فقال: دعوني أخرج إذن، وأستشير إخواني وأهل بيتي، وأنظر في ذلك.

عندئذ أمر ابن هبيرة بإخلاء سبيل أبي حنيفة. فعاد إلى بيته، وأعد نفسه وأهل بيته ودوابه للرحيل لسفر طويل. وهرب أبو حنيفة ليلاً إلى مكة. وكان هروبه في سنة 130 هجرية.

البيعة الغامضة

فرَّ أبو حنيفة بفضل جلاده إلى مكة، وأقام بها ست سنوات، تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً، مجاوراً بيت **الله** الحرام. ولحق به تلاميذه الحريصون على علمه، والأخذ عنه. عكف أبو حنيفة على الحديث والفقه يطلبهما بمكة، التي ورثت علم ابن عباس، عن تلاميذ ابن عباس، يذاكرهم علمه، ويذاكرونه ما عندهم من علم، طوال ست سنوات. ولم يتردد أبو حنيفة على الكوفة في هذه السنوات، إلا بعد أن آل أمر العراق إلى أبي العباس السفاح، مؤسس الدولة العباسية. ولم يستقر في الكوفة في عودة له إلى العراق، إلا في زمن أبي جعفر المنصور سنة 136 هجرية، حين استقرت الأحوال بالعراق، وبعد أن استقرت الأمور لبني العباس. وفي مكة.

حين دخل أبو العباس إلى العراق طالباً بيعة أهلها، كان أبو حنيفة موجوداً مع العلماء، يسمع منهم أبو العباس، ويسمع منه العلماء. وتروي كتب المناقب قصة هذا اللقاء، تقول:

«لما نزل أبو العباس الكوفة توجه إلى العلماء فجمعهم، فقال لهم:

– إن هذا الأمر قد أفضى إلى أهل بيت نبيكم، وجاءكم **الله** بالفضل، وأقام الحق. وأنتم معاشر العلماء وأحق من أعان عليه. ولكم الحبَاء والكرامة والضيافة من مال **الله** ما أحببتم، فبايعوا بيعة تكون عند

إمامكم حجة لكم وعليكم. وأماناً في معادكم. لا تلقوا **الله** بلا إمام، فتكونوا ممن لا حجة له.

عندئذ نظر العلماء إلى أبي حنيفة. وكانت في أعناقهم بيعة لبني أمية، حين تعاونوا مع ابن هبيرة، ولم تكن في عنق أبي حنيفة بيعة لبني أمية، حين أبى أن يعمل مع ابن هبيرة. وقال أبو حنيفة للعلماء: إن أحببتم أن أتكلم عني وعنكم. قالوا: قد أحببنا ذلك. فقال أبو حنيفة لأبي العباس: «أحمد **الله** الذي بلغ الحق من قرابة نبيه صلى **الله** عليه وسلم، وأمات عنا جوْر الظلمة، وبسط ألسنتنا بالحق. قد بايعناك على أمر **الله**، والوفاء لك بعهدك إلى قيام الساعة. فلا أخلى **الله** هذا الأمر من قرابة نبيه صلى **الله** عليه وسلم. فأجابه أبو العباس بجواب جميل، وقال: «مثلك من خطب عن العلماء. لقد أحسنوا اختيارك، وأحسنت في البلاغ». فلما خرج العلماء قالوا لأبي حنيفة: ما أردت بقولك: «إلى قيام الساعة؟» قال: «فإن احتلتم عليّ، احتلت عليكم، وأسلمتكم إلى البلاء» فسكت القوم (وتركهم حيارى: هل قيام الساعة هو يوم القيامة، أم قيامه من مكانه؟ أم وفاة أبي العباس؟). وعلموا أن الحق ما فعل».

وعاد أبو حنيفة بعد البيعة إلى مكة، ولم يعد إلى الكوفة، إلا بعد أن استقرت الأحوال لبني العباس سنة 136 هجرية في عهد الخليفة العباسي الثاني «أبو جعفر المنصور».

وظل أبو حنيفة على ولائه وبيعته لبني العباس، ما رضي عنهم العلويون، وما أوفوا هم بحق العلويين، وقد كانوا دعماً للخلافة العباسية، وسنداً لها، وكان العباسيون مثل العلويين من آل البيت.

التاجر الفقيه

عاش أبو حنيفة خمسين سنة من حياته في العصر الأموي، وعشرين

سنة في العصر العباسي، لم يتوقف طوالها عن الاشتغال بالتجارة، منذ أن شب عن الطوق. ففي التجارة كانت معيشته، ومصدر رزقه، إلى أن ودع الدنيا ليلقى وجه ربه، وعديدون في عصر أبي حنيفة جمعوا بين العلم والتجارة. فمِثله، مثلا، كان «واصل بن عطاء» شيخ المعتزلة تاجراً، وقد ولد في السنة نفسها التي ولد فيها أبو حنيفة، ومثله كان «واصل» فارسي الأصل، ومثل أبي حنيفة كان لواصل شريك أمين في تجارته، تربطه به صلة قرابة، ومثله فرغ واصل للدرس، ولكن للدفاع عن الإسلام ضد من يهاجمونه في زمانه من أصحاب الفرق الإسلامية، والديانات السابقة، على حين كان أبو حنيفة يؤسس للفقه الإسلامي مذهباً فيه، ويفتح للاجتهاد أبواباً واسعة، معتمداً على الرأي والقياس، فيما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة، أو فتوى مجمع عليها من الصحابة.

ترى، كيف كانت صفات التاجر الفقيه، أو الفقيه التاجر أبو حنيفة النعمان؟

ولا إجابة لهذا السؤال أوفى وأصدق وأدق من أحاديث معاصريه، وما وعته لنا كتب التواريخ الخاصة، من حكايات عن أبي حنيفة التاجر الفقيه.

يؤكد معاصرو أبي حنيفة أنه كان عظيم الأمانة في نفسه وفي تجارته. كان ثريّ النفس لم يذق ذل الحاجة يوماً، حتى يثور في نفسه ما يثور في نفوس التجار، من أطماع تفقر النفوس. ويؤكدون أنه كان سمح النفس، فوقي مما تلقاه النفوس من الشح. ولعل مرجع ذلك كله أنه كان بالغ التدين، شديد التنسك، عظيم العبادة، يصوم النهار، ويقوم الليل، ويقرأ القرآن الكريم ثلاثين مرة في شهر رمضان، غيباً عن ظهر قلب.

ولهذه الصفات مجتمعة أثرها في معاملات أبي حنيفة التجارية،

حتى صار غريباً متفرداً بين التجار بالكوفة. ولعل شريكه كان يلقى بعض هذه المعاناة من هذه الغرابة، وذلك التفرد.

ولقد شبهه المعاصرون له، في تجارته، بأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو من السلف المتبع، وكأنه كان يحكي في شخصه مثاله، ويجري في تجارته على منواله:

جاءته مثلا امرأة بثوب من الحرير تبيعه له، فقال لها:

كم ثمنه؟

فقالت له:

مائة درهم.

فقال لها:

هو خير من ذلك؟

فقالت غاضبة:

أتهزأ بي؟

فقال لها باسماً:

هاتي رجلاً يقوّمه.

فجاءت برجل قوّمه، فاشتراه بخمسمائة درهم.

فلم ير أبو حنيفة في غفلة البائع فرصة ينتهزها، فهو يحتاط للبائع له، قبل أن يحتاط لنفسه، كمشترٍ منه.

وجاءته امرأة أخرى. فقالت له:

إني ضعيفة، وإنها أمانة. فبعني هذا الثوب الذي عندك، بما يَقوم عليك.

فقال لها:

خُذيه بأربعة دراهم.

فقالت له:

لا تسخر بي. وأنا عجوز.

فقال لها:

إني اشتريت ثوبين. فبعت أحدهما برأس المال إلا أربعة دراهم. فبقي هذا الثوب على أربعة دراهم.

وجاءه صديق له، يطلب منه ثوب خزّ (حرير)، على وصف ولون عيَّنَهما له، فقال له:

اصبر حتى يقع، وآخذه لك إن شاء الله تعالى.

فما دارت الجمعة، حتى وقع الثوب المطلوب. فمر به الصديق، فقال له أبو حنيفة:

قد وقعت حاجتك.

وأخرج إليه الثوب. فقال له الصديق:

بكم إذن؟

فقال له أبو حنيفة:

درهماً.

فقال الصديق عاتباً:

ما كنت أظنك تهزأ بي!!

فقال له أبو حنيفة برفق:

ما هزأت. إني اشتريت ثوبين بعشرين ديناراً ودرهم واحد. بعت أحدهما بعشرين ديناراً، وبقي هذا بدرهم.

هي معاملة إذن من تاجر فقيه خالطها العطاء، أو هي عطاء قد لبس صورة البيع والشراء، معاملة تنبئ عن خلق تاجر فقيه، سمح القلب، عظيم في نفسه وعقله، ودينه وأمانته، ووفائه للأصحاب.

وكان أبو حنيفة شديد التحرج، والحرج، في كل ما تخالطه شبهة الإثم، في تجارته وربحه، ولو كانت بعيدة، فإن ظن إثماً أو توهمه في مال، خرج منه كله، وتصدق به على الفقراء والمحتاجين.

«يروى أنه بعث شريكه حفص بن عبد الرحمن بمتاع، وأعلمه أن

في ثوب منه عيباً، وأوجب عليه أن يبين العيب عند بيعه، فباع حفص المتاع، ونسي أن يبين العيب، ولم يعلم من الذي اشتراه منه. فلما علم أبو حنيفة تصدق بثمن المتاع كله» فقد خالطته شبهة الإثم.

ومع اكتفاء أبي حنيفة من الربح بالقدر الحلال، فقد كانت تجارته تدر عليه ربحاً وفيراً ينفق أكثره على المشايخ والمحدثين، يجمع الأرباح عنده من سنة إلى سنة، فيشتري منها حوائج الأشياخ والمحدثين، وأقواتهم، وكسوتهم، وجميع حوائجهم. ثم يدفع باقي الدنانير من الأرباح إليهم، فيقول: «أنفقوا في حوائجكم، ولا تحمدوا إلا **الله**، فإني ما أعطيتكم من مالي شيئاً. ولكن من فضل **الله** عليّ فيكم».

ومع ذلك الكرم والسخاء، فقد كان مظهر أبي حنيفة كمخبره حسناً. فهو كثير العناية بثيابه، يختار جيده من الثياب التي تقوم بثلاثين ديناراً ذهبيًّا، وهو حسن الهيئة كثير التعطر، لم ير قط منقطع النعل، وهو حريص على أن يكون من يعرفه، في مثل عنايته بمظهره. فقد رأى مثلاً على بعض جلسائه ثياباً رثة، فأمره أن ينتظر، إلى أن تفرق المجلس وبقي وحده، فقال له أبو حنيفة:

ارفع المُصلَّى وخذ ما تحته.

فرفع الرجل المُصلَّى، فكان تحته ألف درهم. فقال له أبو حنيفة مؤكداً:

خذ الدراهم وغيِّر بها من حالك.

فقال له الرجل الرث الثياب:

إني موسر، وأنا في نعمة. ولست أحتاج إليها.

فقال له أبو حنيفة:

أما بلغك الحديث: «إن **الله** يحب أن يرى أثر نعمته على عبده». فينبغي لك أن تغير حالك. حتى لا يغتم بك صديقك.

صراع بين الخليفة والفقيه

في عهد الخليفة المنصور، صار أبو حنيفة عزيزاً عليه، يُدنيه منه، ويعلي مكانته عنده، ويرفع قدره في مجلسه، ويحاول بين حين وآخر أن يعطيه العطايا الجزيلة. ولكن أبا حنيفة لم يكن يرى أن يقبل الفقهاء هدايا الخلفاء. ولذلك كان يرد عطاء المنصور وهداياه في رفق وحيلة، سواء أجاءت من المنصور بطريق مباشر، أم بطريق غير مباشر.

وحدث في فترة الصفو والرضا بين العالم الفقيه أبي حنيفة، والخليفة القويّ المنصور، أن شقاقاً وقع بين المنصور وزوجه «الحرة»، بسبب ميله عنها. فطلبت «الحرة» العدل من المنصور، فقال لها:

بمَن ترضين في الحكومة بيني وبينك؟

فقالت الحرة:

بالفقيه أبي حنيفة.

ورضي المنصور هو أيضاً بتحكيم أبي حنيفة، فأرسل في طلبه من الكوفة. ووفد أبو حنيفة إلى بغداد، فقال له المنصور:

يا أبا حنيفة. زوجي «الحرة» تخاصمني، فأنصفني منها.

وكانت «الحرة» جالسة وراء ستار بإيوان الخلافة ترى وتسمع. وقال أبو حنيفة للمنصور:

ليتكلم أمير المؤمنين.

فقال المنصور:

يا أبا حنيفة. كم يحل للرجل أن يتزوج من النساء، فيجمع بينهن؟

فقال أبو حنيفة:

أربع.

فقال المنصور:

وكم يحل له من الإماء؟

فقال أبو حنيفة:

ما شاء. ليس لهن عدد.

فقال المنصور:

وهل يجوز لأحد أن يقول خلاف ذلك؟

فقال أبو حنيفة:

لا.

فقال المنصور للحرة:

قد سمعت حكم أبي حنيفة.

وأدرك أبو حنيفة حقيقة الموقف، فعاجل بقوله للمنصور، ما لم يكن قد قاله بعد:

– إنما أحل **الله** هذا لأهل العدل يا أمير المؤمنين. فمن لم يعدل، أو خاف ألا يعدل، فينبغي ألا يجاوز واحدة. قال **الله** تعالى: «فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة». وبأدب **الله** ينبغي أن نتأدب، ونتعظ بمواعظه.

عندئذ سكت أبو جعفر المنصور، وطال سكوته، فقام أبو حنيفة. وخرج من عنده مغادراً قصر الخلافة، عائداً إلى دار له في بغداد. ولم يكد يستقر به المكان، حتى جاء خادم من قبل «الحرة». ومعه مال وثياب وجارية وحمار مصري. فردها أبو حنيفة جميعاً، قائلا للخادم:

أقرئ سيدتك سلامي، وقل لها: إنما ناضلت عن ديني، وقمت ذلك المقام **لله**. لم أرد بذلك تقرباً إلى أحد، ولا التمست به دنيا.

ولعل المنصور وقد أَسَرَّ في نفسه أمرين: موقف أبي حنيفة منه في حكمه للحرة، وموقف أبي حنيفة حين رد إلى الحرة هداياها، وأدرك أنه عالمِ صعب المنال.

وانتهت أيام الصفو بين أبي حنيفة والمنصور، بين الفقيه والخليفة. حين سجن المنصور عبد **الله** العلويّ، وحين ثار ابناه محمد النفس الزكية، وابراهيم. وكان عبد **الله** العلويّ على صلة علمية بأبي حنيفة.

ولقد انتهت هذه الثورة بقتل الابنين العلويين الثائرين، وبموت عبد الله في سجنه، بعد مقتل ولديه.

وأثناء ذلك وبعده، انتهت علاقة الصفو والرضا بين أبي حنيفة والمنصور، بل بينه وبين العباسيين، والدولة العباسية، بانتهاء علاقة الصفو والمودة بين العباسيين والعلويين. وظهرت تباشير هذه النهاية في الكلام القليل، الناقم على العباسيين، الذي كان يخرج من شفتي أبي حنيفة، بين الحين والحين، ويكشف عن ولائه لأبناء عليّ بن أبي طالب خاصة.

وكان أبو جعفر يدرك هذا الميل من أبي حنيفة للعلويين، أو يظنه ظنًّا، فيغضي عنه حيناً، ويختبر أبا حنيفة حيناً آخر، إلى أن كانت المأساة، مأساة أبي حنيفة على يدي المنصور، ومأساة المنصور لموقفه من أبي حنيفة، أمام محكمة التاريخ.

ولم يكن أبو حنيفة الفقيه، متفرداً في موقفه بين العلويين والعباسيين. فمعاصره الفقيه الإمام «مالك بن أنس»، كان له موقف مماثل، في ميله إلى العلويين، وعدم رضاه عن العباسيين، حين اضطهدوا العلويين، ولقد قيل إن مالكاً أفتى بمبايعة محمد النفس الزكية، حين ثار على المنصور، فقال له الناس:

– لكن علينا، في أعناقنا، بيعة للمنصور.

فقال لهم:

– إنما كنتم مكرهين. وليس لمكره بيعة.

وعندئذ بايع الناس في المدينة محمداً النفس الزكية، بناء على ما أشيع عن مالك. ولزم مالك بيته. ولقد حاسب والي المدينة الإمام مالك على فتواه، بعد مقتل محمد النفس الزكية، بالضرب والأذى. حتى انخلعت كتفاه.

ولقد كان لأبي حنيفة موقف في هذه المحنة أشد من موقف مالك.

فقد كان يجهر بمناصرة محمد النفس الزكية، في درسه بالكوفة، بل لقد وصل به الأمر إلى أنه ثبط بعض قواد المنصور، حتى لا يخرجوا لحرب محمد النفس الزكية. ومن هؤلاء القواد: «الحسن بن قُحطبة».

تروي كتب المناقب أن الحسن بن قُحطبة دخل على أبي حنيفة، في مسجد الكوفة، وقال له بحرج شديد:

– عملي لا يُخفى عليك. فهل لي من توبة؟

فقال له أبو حنيفة:

– إذا علم **الله** أنك نادم على ما فعلت. ولو خُيِّرت بين قتل مسلم، وقتلك أنت، لاخترت أن تقتل أنت على أن يقتل هو. وتجعل مع **الله** عهداً، فإن وفيت به فهي التوبة.

فقال له الحسن بن قحطبة:

– إني عاهدت **الله** تعالى ألا أعود إلى قتل مسلم.

والتزم الحسن بموقفه بينه وبين نفسه، إلى أن ظهر «إبراهيم بن عبد **الله** الحسني العلوي»، بثورته ضد المنصور. وأصدر المنصور أمره إلى الحسن بن قحطبة أن يذهب بالجيش لقمع ثورة إبراهيم. وسارع الحسن بالذهاب إلى أبي حنيفة، وقصّ عليه قصة هذا التكليف.

فقال له أبو حنيفة:

– جاء إذن أوان توبتك. إن وفيت بما عاهدت فأنت تائب، وإلا أُخذتَ بالأول والآخر.

وجدّ ابن قحطبة عندئذ في توبته، وتأهب للموت، وأسلم نفسه إلى القتل. فدخل على المنصور في مجلسه، وكان بين الجالسين فيه «حميد بن قحطبة» أخو الحسن هذا. وقال الحسن للمنصور:

– يا أمير المؤمنين. لن أسير إلى هذا الوجه، لحرب إبراهيم. إن كان **لله** تعالى طاعة في سلطانك، فيما فعلت، فلي منه أوفر الحظ. وإن كان معصية فحسبي.

وغضب المنصور لعصيان قائده له، وأسرع أخوه «حميد بن قحطبة» يقول للمنصور، مخففاً عنه عصيان أخيه له:

– يا أمير المؤمنين. إننا نكره عقله منذ سنة، وكأنه خلّط عليه. فدعه، وأنا أسير إلى حرب إبراهيم، وأنا أحق بالفضل منه.

ووافق المنصور، وخرج «حميد» لينهض بمهمة أخيه. وأمر المنصور بحبس الحسن، ثم أمر بقتله، بعد أن هدأت الأمور. ولقد سأل المنصور بعض ثقاته، إثر أمره بسجن الحسن:

– من يدخلُ الحسنُ عليه من الفقهاء؟

فقال له:

– إنه يتردد على أبي حنيفة.

عندئذ أدرك المنصور أن أبا حنيفة قد تجاوز حق النقد المجرد له، وحدّ الولاء القلبي للعلويين، إلى العمل ضد العباسيين، وإن ظل عمله ذاك مقصوراً على الفتوى، لا يتعداها إلى المشاركة بحمل السلاح. ولا شك أن المنصور قد أدرك أن هذا العمل بالفتوى من أخطر الأمور على دولته. ولربما راح المنصور يبث على أبي حنيفة العيون والأرصاد، في مجلس درسه وخارج درسه.

وشاء المنصور أن يضع أبا حنيفة موضع الاختيار لولائه، والطاعة لإمامه، مثلما فعل معه ابن هبيرة، آخر ولاة الأمويين على العراق، وفي وقت كان المنصور قد جمع فيه رؤوس العلويين، ووضعهم في السجون، وصادر أموالهم، وحرمهم من إقطاعيات منحها لهم سلفه أبو العباس السفاح.

الفقيه تحت الاختبار

بدأ هذا الاختبار لأبي حنيفة، حين أرسل إليه المنصور بجائزة عشرة آلاف درهم وجارية، مع وزيره «عبد الملك بن حَمَد». وكان لهذا

الوزير رأي جيد، وفيه كرم نفس. وحمل الوزير الهدية، وذهب إلى أبي حنيفة بها، لكن أبا حنيفة رفضها، مثلما رفض هدايا «الحرة» من قبل. وأشفق عليه الوزير، فقال له مصارحاً:

– أنشدك **الله**. اقبلها. إن أمير المؤمنين يطلب عليك علة، ليوقع بك. فإن لم تقبل صدق عليك ما ظنه بك.

وأصر أبو حنيفة على موقفه، فقال له الوزير:

– لا عليك من المال، فقد أثبته في بند الجوائز. لكن. اقبل الجارية مني، أو.. قل عذرك لأمير المؤمنين.

فقال أبو حنيفة للوزير:

– قل له: إني ضعفت عن النساء (أي كبرت) فلا أستحل أن أقبل جارية لا أصل إليها. ولا أجترئ أن أبيع جارية خرجت من ملك أمير المؤمنين.

وعاد الوزير إلى المنصور، وأخبره بما حدث، وبما قاله أبو حنيفة. واستمع المنصور لوزيره ولزم الصمت، فما كان ليقتنع بحيل أبي حنيفة كفقيه ذكي، وعنيد.

وكان في حاشية المنصور من يحرّضه على أبي حنيفة، من الوشاة والحاسدين والحاقدين، من رجال الدولة، بل من الفقهاء، ويجعلونه بين الحين والحين، في ظنّ عند المنصور من أقواله وفتاويه.

روى «تاريخ بغداد» أن المنصور دعا إليه أبا حنيفة ليشهد مجلساً علميًّا عنده، ويشارك فيه. وكان الربيع حاجب المنصور يعادي أبا حنيفة. فانتهز وجوده في المجلس فرصة، وقال للمنصور:

– يا أمير المؤمنين. هذا أبو حنيفة يخالف جدك. كان عبد **الله** بن عباس يقول: إذا حلف شخص على اليمين، ثم استثنى بعد ذلك بيوم أو بيومين جاز الاستثناء. وأبو حنيفة يقول، مخالفاً جدك: لا يجوز الاستثناء إلا متصلاً باليمين، وفي مجلسه.

عندئذ سارع أبو حنيفة بقوله للمنصور، ببديهة حاضرة:

– يا أمير المؤمنين. إن الربيع يزعم بقوله هذا، أنه ليس لك في رقاب جندك بيعة.

فقال له المنصور بدهشة:

– كيف؟

فقال أبو حنيفة:

– يحلفون لك حسب قوله مبايعين، ثم يرجعون إلى منازلهم، فيستثنون، فتبطل أيمانهم ببيعتك.

وضحك المنصور، والتفت قائلاً للربيع:

– يا ربيع. لا تعرض لأبي حنيفة، فلن تقدر عليه.

وحين خرج الوزير والفقيه من المجلس قال الوزير للفقيه، حانقاً:

– أردت أن تشيط بدمي (أي: تقتلني).

فقال له أبو حنيفة باسماً، واثقاً:

– لا. ولكنك أردت أن تشيط أنت بدمي، فخلصتك، وخلصت نفسي.

كذلك كان الفقيه «أبو العباس الطوسي» سيئ الرأي في أبي حنيفة. وكان أبو حنيفة يعرف ذلك. دخل أبو حنيفة يوماً مجلس المنصور بدعوة منه، وقد كثر الناس في مجلسه، فقال «الطوسي» لمن معه:

– اليوم أقتل أبا حنيفة.

والتفت «الطوسي» إلى أبي حنيفة، وقال له، وقد ساد الصمت، والمنصور يسمع ما يقال:

– يا أبا حنيفة. إن أمير المؤمنين يأمر بأن يُضرب عنق الرجل، لأمر لا يدري ما هو، أيسعه أن يضرب عنقه؟

فقال له أبو حنيفة بحضور بديهة مألوفة منه:

– يا أبا العباس. أمير المؤمنين يأمر بالحق أم بالباطل؟

فقال الطوسي بدهشة:

– بالحق طبعاً.

فقال له أبو حنيفة:

– أنفذ الحق حيث كان. ولا تسل عنه.

والتفت أبو حنيفة، وقال هامساً لمن قرب منه:

– إن هذا أراد أن يوثقني فربطته.

وجاء يوم قرر فيه المنصور أن يتولى أبا حنيفة له أي عمل كان، فيبين الصريح من نيته. ودعا المنصور إليه بأبي حنيفة، وكان سور بغداد لا يزال يبنى حولها. وعرض المنصور على أبي حنيفة أن يلي له القضاء، ويكون القاضي الأول للخلافة، فما دام يعطي الناس فتاويه. فليحكم بين الناس بما يفتي به. فقال له أبو حنيفة:

– يا أمير المؤمنين. أنا أقول برأيي، فمن شاء أخذ به، ومن شاء لم يأخذ، حاكماً أو محكوماً، أو قاضياً.

ويروي الحاجب الربيع بن يونس بعض ما جرى في هذا اللقاء. قال: «رأيت أمير المؤمنين ينازل أبا حنيفة في أمر توليه القضاء. وأبو حنيفة يقول للمنصور:

– يا أمير المؤمنين. اتق **الله**. ولا تُرْعِ أمانتك إلا من يخاف **الله**. **والله** ما أنا بمأمون الرضا، فكيف أكون مأمون الغضب. ولو اتجه الحكم مني عليك، ثم هددتني أن تغرقني في الفرات، أو أن ألغي هذا الحكم، لاخترت أن أغرق. ولك يا أمير المؤمنين حاشية يحتاجون إلى من يكرمهم في قضائه لأجلك، فلا أصلح لذلك.

فقال له المنصور بحدة:

– كذبت. أنت تصلح.

فقال أبو حنيفة لفوره:

– قد حكمت على نفسك يا أمير المؤمنين. كيف يحل لك أن تولي قاضياً على أمانتك، وهو كذاب؟

عندئذ حلف المنصور على أبي حنيفة، أنه لا بد أن يتولى له أي عمل كان. وأدرك أبو حنيفة أن المقصود هو رقبته إن أبى هذا أيضاً، فأراد أن يفوِّت غاية المنصور عليه، فقبل أن يعمل له ما يكلفه به إلا القضاء. فأمره المنصور بأن يتولى القيام على أمر تشييد سور مدينة بغداد، مما يلي الخندق، وضرْب اللبن لهذا السور، وأَخْذ الرجال بالعمل. وقبل أبو حنيفة هذه المهمة. ونهض بها إلى أن فرغ العمال والمهندسون من بناء سور بغداد.

وعاد المنصور يكلف أبا حنيفة بأن يعدّ له اللبنات المستخدمة في السور. فطلب أبو حنيفة قصبة، أمسك بها أمام المنصور وحاشيته، وراح يعد لبنات سور بغداد، إلى أن أتمها عدّا.

ورأى المنصور أنه قد تم له مؤقتاً إذلال أبي حنيفة، فأذن له بالعودة إلى الكوفة».

وحدث أن أهل الموصل، كانوا قد نقضوا عهدهم مع المنصور، بألا يثوروا عليه. وكان المنصور قد اشترط عليهم أنهم إذا نقضوا عهدهم له، حلت له دماؤهم. وجمع المنصور عنده الفقهاء الكبار بالعراق، وفيهم أبو حنيفة. وتروي كتب المناقب قصة هذا الاجتماع:

قال المنصور للفقهاء:

– أليس قد صحّ أنه عليه الصلاة والسلام قال: «المؤمنون عند شروطهم»؟ فإن أهل الموصل قد شرطوا على أنفسهم ألا يخرجوا على عاملي على الموصل. وقد حلت لي دماؤهم. وسارع فقيه بالمجلس بالقول:

– يدك مبسوطة عليهم يا أمير المؤمنين، وقولك مقبول فيهم، فإن عفوت فأنت أهل العفو، وإن عاقبت فهم يستحقون.

فقال المنصور لأبي حنيفة:

– ما تقول يا شيخ؟ ألسنا في خلافة نبوة، وبيت أمان؟

فقال أبو حنيفة:

– يا أمير المؤمنين. إنهم شرطوا لك ما لا يملكونه. وشرطت عليهم ما ليس لك، لأن دم المسلم لا يحل إلا بأحد معان ثلاثة. فإن أخذتهم أخذت بما لا يحل. وشرط الله أحق أن توفي به.

أفحم أبو حنيفة المنصور والفقهاء بفتواه المقنعة شرعاً، فأمر المنصور الفقهاء بمغادرة مجلسه، فتفرقوا خارجين من قصر الخلافة، وعاد المنصور يدعو أبا حنيفة إليه، وقال له:

– القول في أهل الموصل ما قلت. انصرف إلى بلادك. ولا تفت الناس بما هو شين على إمامك. فتبسط أيدي الخوارج.

وأجّل المنصور بذلك إنزال الأذى بأبي حنيفة، الذي يحسن التخلص من المآزق، ويصر على قول الحق، وتخذيل الأعوان عن نصرة الظلم. وإن ترتب على ذلك هزّ أعمدة الحكم.

المحنة الثانية

وحانت الفرصة التي لا تُرد للمنصور، كي يرغم أبا حنيفة على العمل معه قاضياً للقضاة، أو ينزل به أذى جسيماً.

كان من عادة أبي حنيفة كفقيه صاحب فتوى، وإمام أول عند الناس لفقهاء العراق، أنه كان ينقض أحكاماً حكم بها قضاة الكوفة، معطياً نفسه بذلك الحق الذي تكفله في أيامنا محاكم النقض، ليس بالحكم كقاضٍ، وإنما بالنظر في الأحكام كمفتٍ. ولم يكن أبو حنيفة يتردد في هذا النقض بالفتوى، فكان يثير بنقضه هذا، وعلانية على الناس، حفيظة القضاة عليه، وظنهم السوء به. وكثيراً ما كانوا يرفعون شكاواهم إلى أمير الكوفة، فيمنعه من الفتوى حيناً بالحجر عليه في الفتوى، ثم يضطر أن يبيحها له بعد حظر، حين ترد إلى أبي حنيفة مسائل من قصر

الخلافة ليقول فيها رأيه، يحملها ولي العهد بنفسه إلى أبي حنيفة.

وكان القاضي «ابن أبي ليلى» من قضاة الكوفة، ومن بين المقربين إلى الخليفة المنصور، والقابلين لهداياه وعطاياه. وحدث أن أبي ليلى نظر في أمر امرأة مجنونة، قذفت رجلاً من أهل الكوفة، قائلة له: يا ابن الزانيين. فأقام عليها ابن أبي ليلى الحد في المسجد، قائمة، وحدَّها حدَّين: حدّ لقذفها أبا الرجل، وحدّ لقذفها أمه. وبلغ هذا الحد أبا حنيفة، فقال علانية في مسجد الكوفة:

– أخطأ ابن أبي ليلى في حكمه على المرأة، في ستة مواضع: أقام الحد في المسجد، ولا تقام الحدود في المساجد. وضربها قائمة والنساء يضربن قعوداً. وضرب لأبيه حدّا، ولأمه حدّا، ولو أن رجلاً قذف جماعة كان عليه حد واحد. وحد لأبويه وهما غائبان، ولم يحضرا فيدعيا. ولا حدّ على مجنونة.

وسارع ابن أبي ليلى بشكوى أبي حنيفة لأبي جعفر المنصور، لتجريحه لقضائه، ولقضاء قضاة الكوفة، فأسقط بذلك كرامة القضاء، وهيبة القضاء بين الناس. ولا شك أن أبا جعفر المنصور قد ساءه هذا التجريح للقضاء من فقيه مفتٍ، وإن كان في تجريحه على حق بيِّن وصريح. ولعله تساءل بينه وبين نفسه: لم لا يلي أبو حنيفة أمور القضاء إذن، لتكون له حق المراجعة لأحكام القضاء، كقاضٍ للقضاة؟ وقرر في نفسه أمراً: لابد أن يلي أبو حنيفة أمور القضاء في بغداد والعراق. وحين عاد ابن أبي ليلى إلى الكوفة، وتحدث إلى الناس عن شكواه لأبي حنيفة، التي قدمها إلى المنصور، قال أبو حنيفة: «إن ابن أبي ليلى ليستحل مني ما لا يستحله من حيوان».

ودعا المنصور أبا حنيفة ليقابله في قصره ببغداد، فأدرك أنها المحنة.

تروي كتب المناقب أن أبا حنيفة لما أشخص إلى بغداد، خرج ملتمع

الوجه، وقال: «إن هذا دعاني للقضاء وقد أعلمته من قبل أنني لا أصلح للقضاء. فلا يصلح للقضاء إلا رجل يكون له نفس، يقدر بها أن يحكم على الخليفة، وعلى ولده، وعلى قواده، وليست تلك النفس لي».

وعن هذا اللقاء، تروي كتب المناقب: أن أبا حنيفة قال للمنصور:

– إنك تدعوني إليك، فما ترجع نفسي إليّ حتى أفارقك.

فقال له المنصور:

– فلم لا تقبل صلتي؟

فقال له أبو حنيفة:

– ما وصلني أمير المؤمنين بشيء من ماله فرددته. ولو وصلني لقبلته. إنما وصلني أمير المؤمنين، من بيت مال المسلمين، ولا حق لي في بيت مالهم. فإني لست ممن يقاتل من ورائهم، فآخذ ما يأخذ المقاتل، ولست من ولدانهم فآخذ ما يأخذه الولدان، ولست من فقرائهم فآخذ ما يأخذ الفقراء.

فقال له المنصور:

– فأقم إذن معنا في بغداد، ويأتك القضاة، فيما لعلهم أن يحتاجوا إليك فيه.

وأبى أبو حنيفة ذلك الأمر، مؤكداً أنه مجرد مفتٍ بما يقبل منه، وما لا يقبل منه، وقد يقول بالرأي اليوم، ويرى غيره غداً. وأقسم المنصور على أبي حنيفة أن يقبل تولي القضاء، وأقسم أبو حنيفة أنه لن يقبل.

حدث الصدام إذن والتحدي من الفقيه للخليفة، وعندئذ أمر المنصور بحبس أبي حنيفة، وجلده كل يوم عشرة أسواط، إلى أن يقبل أن يكون القاضي الأول للخلافة.

ويروى أن أبا حنيفة، أخرج يوماً من السجن، وألزم باب الخلافة، وطلب منه أن يفتي فيما يرفع إليه من الأحكام، أو يرسل إليه من المسائل. لكن أبا حنيفة لزم الصمت، ولم يكن يفتي في هذا الأمر أو ذاك.

وذهب إليه «الربيع بن يونس» الحاجب، وقال له:

– ألا ترى أن أمير المؤمنين قد حلف. فأبرّ له قسمه، فإنه لا يستطيع أن يرجع عنه.

فقال له أبو حنيفة الفقيه المفتي:

– بل يستطيع. وهو على كفارة أيمانه أقدر مني.

وأعيد أبو حنيفة إلى سجنه، وغلظ عليه في المعاملة، وضيق عليه تضييقاً شديداً، إلى أن آن لمحنة أبي حنيفة أن تنقضي بموته. فقد مات أبو حنيفة أثناء هذه المحنة أو إثرها، على اختلاف في الروايات، بل على اختلاف في سبب موته: أكان من التعذيب وآثار التعذيب، أم كان بسقيه السم في سجنه أو في منزله؟ ولقد كان الدعاء الذي يردده أبو حنيفة أبداً، وهو في سجنه، كلما تتابع عليه الضرب بالسياط: «اللهم أبعد عني شرهم بقدرتك».

ولقد أبعد الله عنه شرهم باختياره للقائه.

ولقد أوصى أبو حنيفة من كانوا يزورونه في سجنه، أو في بيته بعد خروجه من سجنه، بأن يدفن في جانب من مقبرة عيّنها، لأنه لم يجر فيها غصب من الخليفة. وتذكر الروايات أن المنصور قد صلى على قبر أبي حنيفة بعد موته، وذلك ما يؤكد أنه مات في بيته، ولم يمت في محبسه، سنة 150 هجرية.

وحين علم المنصور بوصية أبي حنيفة، وشرطه في مقبرته، قال:

– من يعذرني من أبي حنيفة: حيًّا، وميتاً!؟

الفقيه مع الناس

توصف شخصية أبي حنيفة بصفات تجعله في الذروة بين العلماء. فقد كان من طراز الرجال الذين يسيطرون على مشاعرهم، ممن لا تعبث

بهم الكلمات العارضة، ولا تبعدهم عن الحق العبارات النابية.

وآية ضبط أبي حنيفة لنفسه، وسيطرته على مشاعره، أن حية سقطت في حجره، وهو جالس بحلقته في مسجد الكوفة، فتفرق لسقوطها مَنْ حوله، ولكنه استمر في حديثه، ونحاها بيده، وكأنها ليست حية بها سم زعاف.

وآية سيطرته على مشاعره أنه كان يناقش مسألة، أفتى فيها واعظ العراق الحسن البصري، فقال أبو حنيفة:

– أخطأ الحسن.

فانبرى له رجل من بين الجالسين، قائلاً له في تعصّب:

– أأنت تقول أخطأ الحسن يا ابن الزانية؟!

ولم يتغير وجه أبي حنيفة، ولم يتهمه بقذف، وإنما أشار للجالسين ليهدأوا ولا يؤاخذوا الرجل على حدته، وقال مؤكداً في هدوء:

– والله أخطأ الحسن، وأصاب عبد الله بن مسعود.

ثم قال أبو حنيفة:

– اللهم من ضاق بنا صدره، فإن قلوبنا تتسع له.

وذات مرة، قال له أحد مناظريه بمسجد الكوفة:

– يا مبتدع. يا زنديق.

فقال له أبو حنيفة:

– غفر الله لك. الله يعلم مني خلاف ذلك، وإني ما عدلت به منذ عرفته، ولا أرجو إلا عفوه. ولا أخاف إلا عقابه.

وبكى أبو حنيفة عند ذكر العقاب، فسارع الرجل يقول بحزن لأبي حنيفة:

– اجعلني في حلّ مما قلت.

فقال أبو حنيفة:

– كل من قال فيّ شيئاً من أهل الجهل، فهو في حل مما قال. وكل

من قال فيّ شيئاً مما ليس فيّ، من أهل العلم، فهو في حَرَج، فإن غيبة العلماء تبقي شيئاً بعدهم في النفوس.

وكان أبو حنيفة مستقلاً في تفكيره استقلالاً يجعله لا يفنى في تفكير غيره. فلم يكن يأخذ بفكرة إلا بعد أن يعرضها على عقله، ولم يكن يخضع عقله كفقيه إلا لنص من كتاب أو سنة، أو فتوى مجمع عليها من الصحابة. وما عدا ذلك من أقوال أفراد الصحابة، ومن أقوال التابعين، فعقله حر في مواجهتها. فليس رأيهم بواجب التقليد، وليس من الورع التقليد لأفراد من الناس. وقد لاحظ هذا الاستقلال في أبي حنيفة شيخه حماد بن أبي سليمان، فقد كان أبو حنيفة ينازعه في كل قضية.

وآية هذا الاستقلال أن أهل الكوفة لم يكن أحد منهم، في زمانه، يترحم على عثمان بن عفان، حين يذكر اسمه، ما عدا أبا حنيفة. روى «سعيد ابن أبي عروبة» قال:

«قدمت الكوفة، فحضرت مجلس أبي حنيفة، فذكر في المجلس عثمان ابن عفان، فترحم عليه. فقلت له:

– وأنت يرحمك **الله**. فما سمعت أحداً، في هذا البلد، يترحم على عثمان غيرك».

وحاضر البديهة كان أبو حنيفة، تجيئه المعاني أرسالاً متدافعة، حين يكون بحاجة إليها، ما دام الحق في جانبه، وما دامت الأدلة عنده تؤيد هذا الحق.

وواسع الحيلة كان أبو حنيفة، ينفذ إلى ما يفحم خصمه من أيسر سبيل، حتى قال له أبو جعفر المنصور يوماً: «أنت صاحب حيل».

ويروى أن رجلاً مات، وأوصى إلى أبي حنيفة بمال، وكان أبو حنيفة غائباً عن الكوفة. وحين عاد، رفع أبو حنيفة الأمر إلى قاضي حيه «ابن شبرمة». وأقام أبو حنيفة البينة، على أن من أوصى له قد مات، فقال له ابن شبرمة:

– يا أبا حنيفة. أتحلف أن شهودك شهدوا بحق؟

فقال أبو حنيفة:

– ليس عليّ يمين. كنت غائباً.

فقال ابن شبرمة لأبي حنيفة:

– ضلت مقاييسك.

عندئذ قال أبو حنيفة ببديهة حاضرة، وسعة حيلة:

– فما تقول يا ابن شبرمة في أعمى شُج رأسه، فشهد له شاهدان على مَن شجّه، أعلى الأعمى أن يحلف أن شاهديه شهدا بحق، وهو لم ير مَن شجَّه؟

ولم يجد ابن شبرمة أمام قوة حجة أبي حنيفة، إلا أن ينفذ الوصية، لصالح أبي حنيفة.

ويروى أن «الضحاك بن قيس»، وكان من زعماء الخوارج، دخل على أبي حنيفة وهو في حلقته بمسجد الكوفة. وكان مع الضحاك رجال من الخوارج مدججون بالسلاح. وقال الضحاك لأبي حنيفة:

– تب.

فقال له أبو حنيفة:

– مم أتوب؟

فقال له الضحاك:

– من تجويزك الحكمين في موقعة صفين بين عليّ ومعاوية.

فقال أبو حنيفة للضحاك:

– تقتلني أو تناظرني؟

فقال الضحاك:

– بل أناظرك.

فقال أبو حنيفة للضحاك:

– فإن اختلفنا في شيء مما تناظرنا فيه. فمن بيني وبينك؟

فقال الضحاك:

– اجعل أنت من شئت.

فقال أبو حنيفة لرجل من أصحاب الضحاك، مدجج بالسلاح:

– اقعد فاحكم بيننا فيما نختلف فيه إن اختلفنا.

ثم قال للضحاك:

– أترضى بهذا بيني وبينك؟

فقال الضحاك:

– نعم.

فقال أبو حنيفة لفوره:

– ها أنت قد جوزت التحكيم.

فانقطع قول الضحاك، ونهض منصرفاً برجاله من مسجد الكوفة، ومن الكوفة.

ويروى أنه كان بالكوفة رجل يردد أن «عثمان بن عفان» كان يهوديًّا، ولم يستطع أحد من علماء الكوفة أن يقنعه بغير ما يقوله. فذهب إليه «أبو حنيفة». وقال له:

– أتيتك خاطباً ابنتك.

فقال الرجل:

– لمن؟

فقال أبو حنيفة:

– لرجل شريف، غني بالمال، سخي، حافظ لكتاب **الله**، يقوم الليل في ركوع، كثير البكاء من خوف **الله**.

فقال الرجل:

– دون ذلك يكفي يا أبا حنيفة.

فقال أبو حنيفة:

– لكن فيه خصلة. أنه يهودي.

فقال الرجل بدهشة:

– سبحان **الله**. أتخطب ابنتي لرجل يهودي؟ وكيف يكون يهوديًّا من يحفظ كتاب **الله**؟

فقال له أبو حنيفة:

– إن أمرتك. ألا تفعل؟

فقال له الرجل:

– لا.

فقال أبو حنيفة لفوره:

– فالنبي صلى **الله** عليه وسلم زوَّج ابنته إذن من يهودي (يقصد عثمان بن عفان).

فقال الرجل لأبي حنيفة:

– استغفر **الله**. إني تائب إلى **الله** عز وجل.

كذلك كان أبو حنيفة مخلصاً في طلب الحق. ينور بطلبه قلبه، ويضيئ به بصيرته، بعيداً عن الغرض، ودنس الهوى. ولإخلاصه في طلب الحق، لم يكن يفترض في رأيه أنه الحق المطلق الذي لا شك فيه. وإنما يقول:

«قولنا هذا رأي. وهو أحسن ما قدرنا عليه. فمن جاءنا بأحسن من قولنا، فهو أولى بالصواب منا».

وقد يقال لأبي حنيفة:

– أهذا الذي تفتي به هو الحق الذي لا شك فيه.

فيقول له أبو حنيفة:

– و**الله** لا أدري. لعله الباطل الذي لا شك فيه.

ويروي تلميذه «زُفر بن الهذيل» واقعة. يقول:

«كنا نختلف إلى أبي حنيفة. ومعنا أبو يوسف، ومحمد بن الحسن. فكنا نكتب عنه. فقال يوماً لأبي يوسف:

– ويحك يا يعقوب. لا تكتب كل ما تسمعه مني. فإني قد أرى الرأي

اليوم، فأتركه غداً، وأرى الرأي غداً، فأتركه بعد غد».

الفقيه بين إمامين

في حياته، التقى أبو حنيفة بصحابة من صحابة رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، ممن عاشوا بعد المائة الأولى الهجرية، أو عاشوا شطراً من عمرهم في العقد التاسع من القرن الأول الهجري، وبين هؤلاء الصحابة كان أنس بن مالك، وعبد **الله** بن أوفى، ووائلة بن الأسفع، وأبو الطفيل عامر بن وائلة (وهو آخر الصحابة موتاً)، وسهل بن صاعد، وسواهم.

وفي حياته التقى أبو حنيفة بشيوخه في العلم من التابعين لصحابة الرسول، وكانوا من نحل مختلفة، بينهم فقهاء الجماعة، وبينهم أهل الرأي، وبينهم علماء الحديث. وبينهم من تلقى فقه القرآن، وبينهم دعاة من دعاة الفرق الإسلامية الشيعية.

ومن هؤلاء وهؤلاء، عرف أبو حنيفة فقه الأثر، وفقه الرأي، وعرف فتاوى الصحابة. ويروي التاريخ هذا الخبر:

«دخل أبو حنيفة يوماً على المنصور، وعنده عيسى بن موسى. فقال (عيسى) للمنصور: هذا عالم الدنيا اليوم، فقال له: يا نعمان. عمن أخذت العلم؟ قال: عن أصحاب عمر عن عمر. وعن أصحاب عليّ عن عليّ، وعن أصحاب عبد **الله** (ابن مسعود) عن عبد **الله** بن مسعود. وما كان في وقت ابن عباس على وجه الأرض أعلم منه، فقال له: لقد استوثقت لنفسك».

وتتلمذ أبو حنيفة من التابعين خاصة علي الشعبي، وعكرمة، وعطاء ابن رباح، وحماد بن أبي سليمان، وابراهيم النخعي، وزيد بن عليّ، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق.

وفي فترة الصفو والرضا بين أبي حنيفة وأبي جعفر المنصور، وبين العلويين وأبي جعفر المنصور، كلف أبو جعفر المنصور أبا حنيفة بقوله:

«يا أبا حنيفة إن الناس قد فتنوا بجعفر بن محمد (الصادق). فهيئ له من المسائل الشداد. فهيأ له (أبو حنيفة) أربعين مسألة».

وروي عن أبي حنيفة قصة لقائه بأبي جعفر الصادق وهو عند أبي جعفر المنصور بالحيرة. يقول أبو حنيفة:

«أتيته (المنصور)، فدخلت عليه، وجعفر بن محمد (الصادق) جالس عن يمينه. فلما بصرت به دخلني من الهيبة لجعفر بن محمد الصادق، ما لم يدخلني لأبي جعفر، فسلمت عليه، وأومأ المنصور إليّ فجلست، ثم التفت إليه، فقال المنصور لجعفر الصادق: يا أبا عبد **الله**، هذا أبو حنيفة؟ فقال: نعم. ثم التفت المنصور إليّ، فقال: يا أبا حنيفة. ألق على أبي عبد **الله** من مسائلك. فجعلت ألقي عليه فيجيبني. فيقول: أنتم (يا أهل العراق) تقولون كذا، وأهل المدينة يقولون كذا. ونحن نقول كذا. فربما تابعنا، وربما تابعهم، وربما خالفَنا، حتى أتيت على الأربعين مسألة، ما أخل منها بمسألة.

وقال أبو حنيفة تعقيباً على هذا اللقاء:

إن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس».

ولأبي حنيفة قصة مع محمد الباقر، أبي جعفر الصادق، وكان الباقر على علم غزير، وقد التقى به أبو حنيفة في المدينة، وهو يزورها، في طريقه إلى الحج. أو عائداً من الحج، وتروي القصة أن محمداً الباقر، قال لأبي حنيفة، لأنه يقول بالرأي وبالقياس:

– أأنت الذي حولت دين جدي وأحاديثه بالقياس؟

فقال له أبو حنيفة:

– معاذ **الله**.

فقال محمد الباقر:

– بل حولته.

فقال أبو حنيفة لمحمد الباقر:

– اجلس مكانك كما يحق لك. حتى أجلس مكاني كما يحق لي. فإن لك حرمة كحرمة جدك في حياته على أصحابه.

فجلس محمد الباقر، وجثا أبو حنيفة بين يديه على ركبتيه. ثم قال للباقر:

– إني سائلك عن ثلاث كلمات، فأجبني: الرجل أضعف أم المرأة؟

فقال محمد الباقر:

– المرأة.

فقال أبو حنيفة:

– كم سهم للمرأة؟

فقال محمد الباقر:

– للرجل سهمان، وللمرأة سهم.

فقال أبو حنيفة:

– هذا قول جدك. ولو حولت دين جدك لكان ينبغي في القياس أن يكون للرجل سهم، وللمرأة سهمان لأن المرأة أضعف من الرجل.

ثم قال أبو حنيفة لمحمد الباقر:

– الصلاة أفضل أم الصوم؟

فقال محمد الباقر:

– الصلاة أفضل.

فقال أبو حنيفة:

– هذا قول جدك. ولو حولت قول جدك لكان القياس أن المرأة إذا طهرت من الحيض أمرتها أن تقضي الصلاة، ولا تقضي الصوم.

ثم قال أبو حنيفة لمحمد الباقر:

– البول أنجس أم النطفة؟

فقال محمد الباقر:

– البول أنجس.

فقال أبو حنيفة:

– فلو كنت حولت دين جدك بالقياس، لكنت أمرت أن يغتسل من البول، ويتوضأ من النطفة. ولكن معاذ **الله** أن أحول دين جدك بالقياس.

عندئذ قام محمد الباقر، وعانق أبا حنيفة، وقبّل وجهه وأكرمه.

فقه الإمام الأعظم

عاش أبو حنيفة في عصرين كانت البلاد الإسلامية تموج فيهما بمسائل في الفكر الديني، عقيدة وفقهاً، وسياسة وعلماً، وحياة اجتماعية. وتموج بحضارات أمم وعلومها، وبشعوب مختلفة العادات والتقاليد والأعراف، وبفتن الصراع الديني بين السنة والشيعة والخوارج، والصراع السياسي الاجتماعي بين الأمويين والعلويين والعباسيين، ثم بين العباسيين والعلويين. وبعقائد هؤلاء وهؤلاء، وسياستهم. وبفقه هؤلاء وهؤلاء، يتوقف الفقه هنا عند آراء السلف، ويتجدد هناك عند أهل الرأي.

وكان على أبي حنيفة أن يتمثل حصاد ذلك كله، خاصة ما يتصل بالفقه الإسلامي عند أهل الحديث، وعند أهل الرأي، فلسوف يكون فقيهاً مفتياً، والإفتاء في الفقه مرحلة عليا لا ينالها إلا الصابرون في طلب العلم، ولا يبلغها إلا من أحاط علماً بحياة الناس، وسياسة الناس، ومعتقدات الناس، ومعارف العلوم في عصره. ولم يقصر أبو حنيفة في طلب ذلك كله طوال نصف قرن من عمره، وهو طالب يدرس العلم، وهو فقيه يتصدر للإفتاء بمسجد الكوفة، أو في المسجد الحرام. وآية معرفته هذه قدرته الفائقة على الاجتهاد بالرأي والقياس. وعلى مجادلة أهل الفرق الإسلامية ممن فارقوا فقه الجماعة، وفقه الرأي المرتكزين على الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة.

وفقه أبي حنيفة بالعراق يعتمد على مصادر من الكتاب والسنة، ومن فقه الصحابة، والقياس والاستحسان، والعرف. على حين كان معاصره الإمام «مالك بن أنس» يأخذ بالكتاب والسنة، وفقه الصحابة، وعمل أهل المدينة، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة. وقد اشتهر الأخذ بالمصالح المرسلة في المذهب المالكي، مع أنه مذهب يقلل من القياس، ويتسع في الاستحسان، إذا لم يكن ثمة نص، ولا فتوى لصحابي، ولا عمل لأهل المدينة.

ولقد اتهم أبو حنيفة في حياته وبعد وفاته بمخالفة السنة. ولقد نفى أبو حنيفة عن نفسه هذه التهمة قائلاً:

«كذب والله وافترى علينا من يقول: إننا نقدم القياس على النص. وهل يحتاج النص إلى قياس؟».

وكان يقول:

«نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة. وذلك أننا ننظر في دليل المسألة من الكتاب والسنة، أو أقضية الصحابة، فإن لم نجد دليلاً قسنا حينئذ مسكوتاً عنه على منطوق به».

ويقول:

«إنا نأخذ أولاً بكتاب **الله**، ثم السنة، ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما يتفقون عليه، فإن اختلفوا قسنا حكماً على حكم بجامع العلة بين المسألتين حتى يتضح المعنى».

وكان يقول: «إنا نعمل أولاً بكتاب **الله**، ثم بسنة رسول **الله** (صلى **الله** عليه وسلم) ثم بأحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ رضي **الله** عنهم».

وكان يقول:

«ما جاء عن رسول **الله** (صلى **الله** عليه وسلم) فعلى الرأس والعين بأبي وأمي، وليس لنا مخالفته. وما جاء عن أصحابه تخيرنا، وما جاء

عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال».

ويروى أن أبا جعفر المنصور كتب إلى أبي حنيفة قائلاً: «بلغني أنك تقدم القياس على الحديث».

فرد عليه أبو حنيفة برسالة جاء فيها: «ليس الأمر كما بلغك يا أمير المؤمنين إنما أعمل بكتاب **الله**، ثم بسنة رسول **الله** (صلى **الله** عليه وسلم)، ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ رضي **الله** عنهم، ثم بأقضية بقية الصحابة، ثم أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا، وليس بين **الله** وبين خلقه قرابة».

والأحاديث المتواترة كانت حجة في فقه أبي حنيفة. ولم يعرف عن أبي حنيفة أنه أنكر خبراً متواتراً، ساق حديثاً بمعناه، أو ساقه بلفظه.

والأحاديث المشهورة، وهي أحاديث آحاد في طبقة روايتها الأولى، أو الثانية، تنتشر بعد ذلك وتشتهر، وهذه كان يأخذ بها أبو حنيفة، فقد ارتقت فوق مرتبة الظن، وإن وقفت دون مرتبة اليقين.

وأحاديث الآحاد، التي لم ترتق إلى مرتبة الاشتهار، وهذه كان أبو حنيفة يقبلها بعد عرضها على عقله، ومراعاة الضبط للمتن، والشروط في فقه الرواية، ويقدم خبر الآحاد على القياس، إن كان الراوية عادلاً وفقيهاً، وإلا قدَّم عليه القياس.

والحديث المرسل عن تابعي موثوق به، وهو حديث لم يسند برواته إلى الرسول، كان أبو حنيفة يأخذ به، فإذا لم يكن القائل به من الموثوق بفقههم ودينهم نحَّاه أبو حنيفة جانباً.

وفتاوى الصحابة كان أبو حنيفة يأخذ بها إذا ارتقت إلى درجة الإجماع، فإذا حدث فيها خلاف، كان له، معها، أن يختار منها بالرأي، أو يعدل عنها بالرأي أيضاً، وعلى سبيل الترجيح لا القطع في فتواه.

والقياس أكثر منه أبو حنيفة، وقد ضبطه الأحناف في تعريف جامع مانع. فقالوا: «إنه بيان أمر غير منصوص على حكمه، بأمر معلوم

حكمه، بالكتاب، أو السنة، أو الإجماع، لاشتراكه معه في علة الحكم».

وإذا تنازعت المقاييس في الاجتهاد، ولم يقع وجه القياس ولم يستقم، لجأ أبو حنيفة إلى استحسان الفقيه لقياس دون قياس، ملاحظاً تعامل الناس.

فإن لم يكن ثمة قياس ولا استحسان، نظر أبو حنيفة إلى تعامل الناس والعرف الجاري بينهم، حيث لا نص من كتاب أو سنة، ولا إجماع، وحيث لا حمل على منصوص بطريق القياس أو الاستحسان لقياس أو لأثر، أو الإجماع، أو الضرورة. فالعرف عنده أصل فقهي في استنباط حكم فقهي.

وفقه أبي حنيفة، كان يميل إلى إطلاق الحرية الشخصية في الملك، والمال، والوقف. وولاية المرأة لأمر زواجها بنفسها بشرط الكفاءة، وشرط مهر المثل.

وفقه أبي حنيفة يرى أن أَقْوَم طريق لاختيار خليفة، من بين مَن هم أهل للخلافة، أن تتم الخلافة بانتخاب سابق من المؤمنين، وببيعة كاملة. فالخلافة عنده ليست بوصاية، ولا يكون خليفة مَن يفرض نفسه على المسلمين، وإن خضعوا له بعد ذلك أو ارتضوه. فالخلافة إنما تكون باختيار حرّ سابق على تولي الحكم.

وفقه أبي حنيفة به فروع تكشف عن عقليته كتاجر، خبير بالأسواق يقسم وقته بين التجارة، والفقه، والعبادة قسمة عادلة، في أخذه بالاستحسان في المعاملات، وفي عنايته بأحكام عقود البيوع على أساس من الأمانة، وحفظ الحقوق، وحيله الشرعية في ذلك كثيرة.

ذلك هو فقه أبي حنيفة، في خطوطه العامة، وهو فقه لم يكتبه أبو حنيفة بيده، وإنما كان تلاميذه يدونون أقواله، ويقرؤون عليه أقواله في الفروع، ويبوبونها في كتب، ويضيفون إليها في مؤلفاتهم أقوالهم هم في الفقه الحنفي، وكانوا من بعده طبقات ست، أغلق بعدها باب الاجتهاد

في الفقه الحنفي. وجلّ فقهاء الطبقة الأخيرة كانوا من المقلدين الذين لم يتغير فقههم مع تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال.

وبين تلاميذ أبي حنيفة، كان: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، ومحمد بن سماعة، ومحمد بن شجاع، وعليّ الرازي، وعمر بن مهير. وكان هؤلاء هم فرسان الفقه الحنفي، في الطبقة الأولى من العلماء الأحناف.

●●●

وبعد رحيل أبي حنيفة عن الدنيا اكتسب مذهب أبي حنيفة نفوذاً في الدولة العباسية، من وقت أن صار تلميذه أبو يوسف قاضياً للقضاة، في عهود الخلفاء العباسيين: المهدي، والهادي، والرشيد، وشاع في أكثر البقاع الإسلامية، في مصر، والشام، وبلاد الروم، والعراق، وما وراء النهر، وفي الهند والصين حيث لا منافس له ولا مزاحم.

وقد بدأ مذهب أبي حنيفة يكتسب نفوذه في أول أمره، بسبب اختيار الخلفاء للقضاة، من أئمته والمجتهدين فيه، ثم تجاوز هذا النفوذ الرسمي له، بنشاط علمائه فيه، وعملهم على نشره، بالمناظرات للمخالفين، ثم بإلف الناس له. وكانت قوته وضعفه، بنشاط علمائه في بلاد، وضعف نشاط علمائه في بلاد أخرى.



مالك بن أنس

إمَام أهل السنة

عيون المعاصرين

لا أحد يعطي صورة صادقة وحية عن أحد، مثل معاصريه، ومريديه، من العلماء، والتلاميذ، من رفاق العلم، وأهل العلم، وطلاب العلم. وشهادات هؤلاء تضع مالكاً في مرتبة الإمام، فهو في الذروة من العلم بالسنة، وهو في الذروة من العلم بالفقه، فقد بلغ فيه درجة جعلته فقيه الحجاز الأوحد، وهو بين المحدثين إمام، ويعد أول من دوّن علم الحديث في كتابه «الموطأ» أول صحيح مجموع مدون للحديث، وهو بين الفقهاء ثاقب النظر، يجمع في فقهه بين الالتزام بنصوص القرآن والسنة وفتاوى الصحابة، ومراعاة مصالح الناس في كل فتاواه. بل إنه، وهو الفقيه المحدّث، كان أشد الفقهاء مراعاة للمصالح الدنيوية للناس في فقهه، ولذلك كان من المقرر عنده أن المصالح المرسلة أصل قائم بذاته، من أصول الفقه الإسلامي.

شهد القاضي الفقيه أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، للإمام مالك، وكان قرينه في الزمان، وقال:

«ما رأيت أعلم من ثلاثة: مالك، وابن أبي ليلى، وأبو حنيفة».

وقال عبد الرحمن بن مهدي:

«أئمة الحديث الذين يُقتدى بهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة. والثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة. والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما (المراد بالسنة العلم بأقضية الصحابة وفتاواهم وبأقضية التابعين وفتاواهم)..».

وقال سفيان بن عُيَيْنة:

«رحم **الله** مالكاً ما كان أشد انتقاءه للرجال. وما نحن عند مالك. إنما كنا نتتبع آثار مالك، وننظر الشيخ إذا كتب عنه مالك كتبنا عنه. كان مالك لا يُبلِغ من الحديث إلا حديثاً صحيحاً، ولا يُحدث إلا عن ثقات الناس. وما أرى المدينة إلا ستخرب بعد مالك بن أنس».

وقال الليث بن سعد إمام أهل مصر:

«علم مالك علم تُقى، أمان لمن أخذ عنه من الأنام».

وقال الإمام الشافعي:

«إذا جاءك الأثر عن مالك فَشُدّ به. وإذا جاء الخبر فمالك النجم. وإذا ذكر العلماء فمالك النجم.. ولم يبلغ أحد في العلم مبلغ مالك لحفظه وإتقانه وصيانته. ومن أراد الحديث الصحيح، فعليه بمالك».

وقال الإمام أحمد بن حنبل:

«مالك سيد من سادات أهل العلم، وهو إمام في الحديث والفقه. ومن مثل مالك، متبع لآثار من مضى، مع عقل وأدب».

ولقد توفرت الأسباب لمالك ليكون بهذه الدرجة من العلم، بمواهبه، وصفاته، وبعصره وبيئته، وبشيوخه، ودراساته التي أبحر فيها، فكيف كانت حياته، وشخصيته؟ وكيف كان في عمله؟

طالب علم في المدينة

بالمدينة ولد الإمام «مالك بن أنس بن مالك أبو عامر الأصبحي اليمني»، سنة 93 هجرية، وأمه هي: «العالية بنت شريك الأزدية»، فهو عربي الأب والأم.

وفد جده الأعلى «أبو عامر» إلى المدينة، بعد وفاة رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، واستقر بها وتزوج من بني تميم، فربط بينه وبين بني تميم حلف، وثّقتَه علاقة الصِّهر.

وفي المدينة نشأ مالك بن أنس، في بيت اشتغل بعلم الأثر، وفي بيئة كلها للأثر والحديث، وكان آل بيته مشتغلين بعلم الحديث. واستطلاع آثار السلف وأخبار الصحابة وفتاواهم.

فجده مالك كان من كبار التابعين وعلمائهم، وقد روي عن: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد **الله**، وعائشة أم المؤمنين. وعن هذا الجدّ، روى بنوه ربيع، ونافع المكنّي بأبي سهيل، وأنس أبو الإمام مالك. وكان عمه «نافع» من شيوخ ابن شهاب الزهري، الذي سيصبح بدوره من شيوخ الإمام مالك. وكان أنس أبو الإمام مالك، أقل إخوته اشتغالا بالحديث، ولذلك لم يتتلمذ الإمام مالك على يديه.

لكن الإمام مالك وجد في نشأته الأولى غناء في عمَّيْه، فهما اللذان جعلا بعد أبيهما أسرة الإمام مالك من الأسر المشهورة بالعلم. وكان لمالك الإمام أخ اسمه النضر، يكبره عمراً، ويلازم العلماء، ويتلقى العلم عليهم، ولقد أفاد مالك منه كثيراً في نشأته. ولشهرة أخيه دونه آنذاك، كان الناس يعرفون مالكاً بأنه أخو النضر، فلما ذاع صيت مالك العلمي بين شيوخه وأهل المدينة، صار الناس يعرفون النضر بأنه أخو مالك.

وكانت المدينة آنذاك، موطن السّنن، وموطن الفتوى المأثورة. فيها كان الرعيل الأول من علماء الصحابة، وفيها كان تلاميذهم من بعدهم

وهم المعروفون بالتابعين. وفي هذه المدينة نمت مواهب الإمام مالك.

في المدينة حفظ مالك القرآن الكريم، وتوجه من بعده إلى حفظ الحديث، تحرضه عليه أسرته، ويشجعه على الحفظ مناخ المدينة العلمي المحتفل بسنة الرسول صلى **الله** عليه وسلم وحديثه، ويروى أنه طلب من أهله أن يأذنوا له بالذهاب إلى مجالس العلماء، ليكتب العلم عنهم، ويدرسه على أيديهم، في بيوتهم حيناً، وفي المسجد النبوي أكثر الأحيان. ويروى أن أمه قد ألبسته عندئذ أحسن الثياب، وعممته، ثم قالت له:

– اذهب فاكتب الآن، واذهب إلى ربيعة الرأي، فتعلم علمه قبل أدبه.

وكان مالك لا يزال حدثاً صغيراً. وكان حريصاً منذ صباه على حفظ ما يكتبه، ففي طريق عودته إلى بيته، كان يتتبع في سيره ظلال الأشجار، ويتوقف أحياناً تحتها، ويتمتم بما كتبه، يستعيد ما سمعه وتلقاه. وحين رأته أخته في هذه الحال، ظنت به الظنون، فأسرعت إلى أبيها أنس، وأخبرته بما رأته من حال أخيها مالك فقال لها:

– يا بنية. إنه يحفظ أحاديث رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم.

وعلى يدي ربيعة الرأي درس مالك فقه الرأي، وهو صغير على قدر طاقته.

ويذكر مالك قصة اتجاهه إلى طلب الفقه. يقول:

«كان لي أخ (النضر) في سن ابن شهاب الزهري، فألقى أبي يوماً علينا مسألة (فقهية) فأصاب أخي، وأخطأت، فقال لي:

– ألهتك الحِمام (المنايا) عن طلب العلم.

فغضبت، وانقطعت إلى ابن هرمز (الفقيه) سبع سنين، لم أخلطه بغيره (من الفقهاء) وكنت أجعل في كمي تمراً، وأناوله صبيانه، وأقول لهم إن سألكم أحد عن الشيخ، فقولوا إنه مشغول.

وذلك حتى ينفرد مالك به ويتلقى العلم منه.

ويروى أن الفقيه «ابن هرمز» قال يوماً لخادمته، وقد سمعا طرقاً

على الباب:

– انظري من الباب؟

وفتحت الخادمة الباب فلم تر إلا مالكاً، فرجعت وأخبرته، قائلة:

– ما ثم إلا ذاك الأشقر.

فقال لها:

– ادعيه للدخول، فذاك عالم الناس.

وكان مالك يتخذ لنفسه وسادة محشوة، ويضعها تحته، وهو جالس فوق الحجر، يتقي بها برد الحجر. وكثيراً ما كان يصحب هذه الوسادة معه ليجلس عليها فوق الصخر البارد بالمسجد النبوي، حيث كان يجلس الفقيه ابن هرمز.

ولقد تأثر الإمام مالك بشخصية ابن هرمز تأثراً شديداً، ووجهته هذه الشخصية الوجهة التي صارت عليها شخصية الإمام مالك. وكان مالك من طراز الناس الذين يتخذون لأنفسهم أسوة صالحة. وقد جاء في بعض الروايات أن السبب الأول في إكثار الإمام مالك من قول: لا أدري، التي كان يجيب بها عما لا يعلم. هو أنه كان يقتدي بابن هرمز. يروى عن مالك أنه قال: «سمعت ابن هرمز يقول:

«ينبغي أن يورث العالم جلساءه قول: لا أدري، حتى يكون ذلك أصلا في أيديهم يفزعون إليه. فإذا سئل أحدهم عما لا يدري قال: لا أدري».

ويقول ابن وهب:

«كان مالك يقول في أكثر ما يسأل عنه: لا أدري».

وقد تلقى مالك عن ابن هرمز الحديث، وتلقى عنه ما اختلف فيه الناس، وتلقى عنه الرد على أهل الأهواء، حين تدعوه ضرورة إلى ذلك. ولقد قصر مالك فيما بعد تعليمه لتلاميذه على الحديث، والفتوى في المسائل الفقهية، متجنباً الفتوى فيما أثاره ويثيره أهل الفرق، من معتزلة وجبرية ومرجئة وخوارج، من أمور تتحير فيها المدارك، وتختلف حولها

العقول، بالفروض والتصورات النظرية، لأنه كان يرى أن الجدل في هذه الأمور لا يصل إلى غاية، ولا ينتهي إلى بر السلامة.

ووجد مالك في سنوات تكوينه العلمي بغيته، في «نافع» مولى «عبد الله ابن عمر»، فجالسه مجالسة ابن هرمز، وأخذ عنه علماً كثيراً. يقول مالك:

«كنت آتي نافعاً نصف النهار، وما تظلني الشجرة، أتحين خروجه، فإذا خرج أدعه ساعة كأني لم أره، ثم أتعرض له فأسلم عليه، وأدعه، حتى إذا دخل (إلى المسجد النبوي)، أقول له كيف قال ابن عمر في كذا وكذا، فيجيبني، ثم أحبس عنه، وكان فيه حدة».

وكان نافع يسكن في البقيع، وكان مالك يسأله في الحديث والفقه.

كذلك وجد مالك في ابن شهاب الزهري، في سنوات تكوينه العلمي، بغيته، في طلب الحديث، يروي مالك يقول:

قدم علينا الزهري، ومعنا ربيعة الرأي. فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً. ثم أتيناه في الغد. فقال:

– انظروا كتاباً حتى أحدثكم. أرأيتم ما حدثتكم به أمس؟

فقال له ربيعة:

– ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس.

فقال نافع:

– ومن هو؟

فقال ربيعة:

– ابن أبي عمر (يقصد مالكاً).

فقال نافع:

– هات.

«فحدثته أربعين حديثاً منها، فقال الزهري:

– ما كنت أرى أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري».

وروى مالك موقفاً له مع أستاذه ابن شهاب، قال:

«كان ابن شهاب، إذا جلس، يحدث ثلاثين حديثاً. وكنت إذا حدَّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أعقد عقدة بخيط حتى أعرف من عدد العقد عدد الأحاديث، وما علق بذاكرتي منها. فحدث يوماً وعقدت عقداً لحديثه، فأنسيت منها حديثاً، فلقيته، فسألته عنه، فقال:

– ألم تكن في المجلس؟

قلت له:

– بلى.

قال لي:

– فما لك لم تحفظ؟

قلت له:

– إنما ذهب عني منها واحد.

فقال:

– لقد ذهب حفظ الناس، ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته. هات ما عندك.

فأسمعته ما حفظت، فأنبأني بالحديث الذي نسيته، وانصرفت عنه.

وكان مالك حريصاً على إظهار الاحترام التام لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يتلقاها إلا وهو في حال من الاستقرار التام، توقيراً لها، وحرصاً على ضبطها، وحتى لا يفوته شيء منها، فلا يسمعها وهو في حال ضيق أو اضطراب، ولا يتلقاها وهو واقف، وإنما يجلس احتراماً لها. ولقد مر مالك بأبي زناد، وهو يحدث الناس بأحاديث رسول الله، والناس قيام في المسجد يكتبون ما يسمعون، فلم يتوقف لسماع الحديث، وانصرف عنه. وحين التقى مالك بأبي زناد قال له:

– ما منعك أن تجلس إليّ، وتكتب عني؟

فقال له:

– كان المسجد ضيقاً، وكرهت أن أسمع أو أكتب حديث رسول الله وأنا واقف، فانصرفت.

ولقد تكررت هذه القصة، وذلك الموقف مع عمر بن دينار، ومع أبي حازم. وكان العلم آنذاك يؤخذ من أفواه الرجال، لا من كتب مسطورة، ولذلك أرهفت ذاكرات الناس، واعتمدوا عليها. وكان العلماء قد ابتدأوا في تدوينه، ويحرضون طلابهم على أن يكتبوا ما يسمعونه، خشية أن ينسوه، وبين مَن كانوا يكتبون كان مالك بن أنس يكتب ما يسمعه في ألواح، ويحفظه في اللحظة نفسها، ولقد حدث أن ابن شهاب جذب اللوح من يدي مالك، ثم اختبره فيما سمعه، فوجده قد حفظه حفظاً تامًّا.

ولم يدخر مالك في طلبه للعلم مالاً، فلقد نقض سقف بيته. وباع خشبه، ليتمكن من مواصلة العلم، وعاش زمناً في بيت بلا سقف. وتعلم بهذا الإصرار: وجوه الرد على أصحاب الأهواء، من ابن هرمز، وتعلم فقه الرأي للتوفيق بين النصوص المختلفة ومصالح الناس ومنافعهم، من ربيعة بن عبد الرحمن، الملقب بين الناس بربيعة الرأي، وتلقى أحاديث رسول الإسلام، متتبعاً من أجله رواة الحديث في المدينة، ومنتقياً الثقات في رواية الحديث، بفراسة قوية في انتقائهم، وإدراك سليم لقوة عقولهم، وجودة ذاكرتهم، وسلامة فقههم. ويروى عن مالك قوله:

«لقد أدركت سبعين ممن يقولون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، عند هذه الأساطين (أعمدة المسجد). فما أخذت عنهم شيئاً. وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أميناً، لكنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن».

بين مجلسين

في المسجد النبوي، اتخذ مالك له مجلساً للدرس والإفتاء، وهو يدور حول الأربعين من عمره. فجلس في مجلس التابعين وقد صار له حظ

كبير من العلم. وكان له في مجلسه إجلال واحترام وتوقير، يحرص هو عليها، ويحرص على أن ينالها من الناس، ويحرص على أن يسأل شيوخه عن حسن مجلسه في نظر الناس، ويقول معلماً تلاميذه:

«لا خير في من يرى نفسه في حال لا يراه الناس لها أهلا».

ولقد حدث أنه رأى ابن القاسم جالساً في المسجد، وجاء إليه رجل فأفتاه، وغضب منه مالك، وتوجه إليه قائلا:

– أجسرت على أن تفتي يا أبا عبد الرحمن؟!

وكررها عليه مراراً، ثم قال له مالك:

– ما أفتيت حتى سألت: هل أنا للفتوى موضع؟

وحين سكن غضبه سأله الناس:

– من سألته؟

فاكتفى مالك بقوله:

– الزهري، وربيعة الرأي.

لكنه كان قد سأل سبعين شيخاً من شيوخ العلم بالمدينة، فشهدوا له بأنه أهل للفتوى.

وكان لمالك في المدينة مجلسان: مجلس في المسجد النبوي الشريف، المكان الذي كان يجلس فيه عمر بن الخطاب للشورى، والحكم والقضاء. وهو المكان نفسه الذي كان يجلس فيه رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم. ومجلس في مسكنه، وكان يسكن في دار عبد **الله** بن مسعود، وفي المجلسين كان مالك يقتفي أثر عمر، وأثر عبد **الله** بن مسعود، ويتأثر بهما، ويؤثر في فتاواه أن يكون متبعاً لا مبتدعاً، ويرى في أعمال أهل المدينة ما ينير السبيل أمامه في فتاواه وفقهه.

ولم يلازم مالك المسجد النبوي في درسه طول حياته، فقد لزم بدرسه مجلسه في بيته عندما مرض بسَلسِ البول، فانقطع عن الخروج إلى الناس، وعن عقد مجلس علمه في المسجد النبوي، ولكنه لم ينقطع

عن الخروج للصلاة في المسجد، ولم ينقطع عن الحديث والعلم والدرس والفتوى في بيته، يشهد الصلوات والجمعة والجنائز، ويعود المرضى، ويقضي الحقوق، ولا يطيل في أدائه لهذا أو ذاك، ويسارع بالعودة إلى بيته.

ولقد عاش مالك طويلا، إلى عام 179 هجرية، فقارب بعمره التسعين سنة، وأجبره مرضه في السنوات الأخيرة من حياته على ملازمة بيته، فلا يغادره لأي سبب قائلا لمن يسأله:

– ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره.

فلم يبح طوال حياته لأحد أنه مريض بمرض سلس البول، إلا في لحظة وداعه للدنيا لمن حوله، في لحظة الوداع هذه قال:

– لولا أني في آخر يوم ما أخبرتكم، مرضي سلس البول، وكرهت أن آتى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير وضوء. وكرهت أن أذكر علّتي فأشكو ربي.

شخصية إمام

كان مالك، منذ صباه، حافظة تعي، وصبوراً ومثابراً، ومخلصاً فى طلب العلم، وصاحب فَراسة نفاذة، وهيبة ووقار. واكتسب الصفتين الأخيرتين في كهولته.

وآية حفظه، أنه كان يسمع في المجلس الواحد نيفاً وأربعين حديثاً مرة واحدة. فيحفظها وهو يكتبها عن شيخه. ولقد بلغت أصول أحاديثه المكتوبة اثني عشر ألف حديث، من حديث أهل المدينة. كان يحفظها حديثاً حديثاً برواياتها، ولم يحدث مالك طلابه إلا بنحو من ثلثها أو ربعها، فهي التي صحت عنده. ولقد قيل لمالك يوماً:

– عند أبي عيينة أحاديث ليست عندك.

فقال مالك لفوره في استنكار:

– إذن أحدث الناس بكل ما سمعت. إني إذن لأحمق. إني أريد أن أضلّهم إذن. وقد خرجت مني أحاديث، لوددت أني ضربت بكل حديث منها سوطاً، ولم أحدث بها أحداً.

وآية صبره ومثابرته، مغالبته للفقر الذي دفعه يوماً إلى أن يبيع سقف خشب بيته، في سبيل العلم، ودفعه إلى أن يجلس على باب دار شيخه في البرد الشديد، وليس بينه وبين الحجر الذي يجلس عليه، في جانب من الطريق، سوى وسادة. ولقد روى مصعب الزبيري عن مالك ورفاقه، في طلبهم للعلم، هذه الحادثة. قال مصعب:

– كان حبيب يقرأ لنا من ورقة إلى ورقتين ونصف، لا يبلغ ثلاث ورقات، والناس في ناحية (من المسجد) لا يدنون، ولا ينظرون، فإذا خرجنا، وخرج الناس، كانوا يعارضون ما كتبوه بما كتبناه. ونذهب إلى بيوتنا. ونصير بالعشي (العصر) إلى (مجلس) مالك. فأصابنا المطر يوماً، فلم نأته تلك العشية، ولم ينتظرنا، وعرض عليه الناس ما كتبوه (دوننا). فأتيناه بالغد. فقلنا:

– يا أبا عبد **الله**. أصابنا أمس مطر شغلنا عن الحضور، فأعد علينا درس الأمس.

فقال لنا:

– فمن طلب هذا الأمر صبر عليه.

فالصبر، وقوة الإرادة، كانا هما العُدة لطلب العلم، عند مالك، وكانا من بين ما يعلمه لتلاميذه.

وآية إخلاصه في طلب العلم، قوله لتلميذه ابن وهب:

«إن كنت تريد بما طلبت ما عند **الله**، فقد أصبت ما تنتفع به، وإن كنت تريد بما تعلمت الدنيا، فليس فى يدك شيء».

وكان يقول لتلاميذه:

«العلم نور لا يأنس إلا بقلب تقي خاشع. وما زهد أحد في الدنيا إلا أنطقه **الله** بالحكمة».

وكان يقول لتلاميذه:

«إن هذا العلم (الحديث والفقه) دين، فانظروا عمن تأخذونه. وخير الأمور ما كان منها ضاحياً (واضحاً) بيّنا. وإن كنت في أمرين، وأنت منهما في شك، فخذ الذي هو أوثق (عندك).

ويروي تلميذه ابن القاسم، قال:

«سمعت مالكاً يقول: إني لأفكر في مسألة منذ بضع عشرة سنة. ما اتفق لي فيها رأي إلى الآن. وربما وردت عليّ مسألة فأسهر فيها عامة ليلتي».

وروي المؤرخ عبد **الله** بن الحكم، قال:

«كان مالك إذا سئل عن مسألة قال للسائل: انصرف حتى أنظر. فينصرف ويتردد (مالك مفكراً) فيها. فحدثناه في ذلك التأجيل فبكى. وقال: «إني أخاف **الله** أن يكون لي من المسائل يوم وأي يوم. ومن أحب أن يجيب عن مسألة، فليعرض نفسه على الجنة والنار. وكيف يكون خلاصه في الآخرة».

ولقد سأل سائل مسألة، قائلا لمالك:

– مسألة خفيفة.

فغضب مالك، وقال مستنكراً:

«مسألة خفيفة سهلة؟! ليس في العلم شيء خفيف. أما سمعت قول **الله** تعالى: «إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا». فالعلم كله ثقيل، وخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة».

ولقد روي عنه أنه قال مستنكراً صنيع فقهاء عصره:

«ما من شيء أشد عليّ من أن أسأل عن مسألة من الحلال والحرام. فإن هذا هو القطع فى حكم **الله**. ولقد أدركت أهل العلم والفقه ببلدنا

(المدينة). وإن أحدهم إذا سئل عن مسألة، فكأن الموت أشرف عليه. ورأيت أهل زماننا هذا يشتهون الكلام، والفتوى، ولو وقفوا على ما يصيرون إليه غداً. لقللوا من هذا. وإن عمر بن الخطاب، وعليًّا، وخيار الصحابة، كانت تتردد عليهم المسائل، وهم خير القرون، الذين بعث فيهم النبي صلى **الله** عليه وسلم، وكانوا يجمعون أصحاب النبي صلى **الله** عليه وسلم، ويسألون، ثم حينئذ يفتون، وأهل زماننا هذا قد صار همهم الفتوى. ولم يكن من أمر الناس، ولا من مضى من سلفنا الذين يُقتدى بهم، ويعوّل أهل الإسلام عليهم، أن يقولوا: هذا حلال، وهذا حرام. ولكن يقول: أنا أكره كذا. وأما حلال وحرام، فهذا الافتراء على **الله**: «قل أرأيتم ما أنزل **الله** لكم من الرّزق، فجعلتم منه حراماً وحلالاً»، لأن الحلال ما أحله **الله** ورسوله».

ولقد كان المستفتِي يجيء إلى مالك من أقصى الأرض، ويسأله، فإذا كان مالك لا يعرف وجه الفتوى على اليقين، لم يُفتِ، وقال: لا أحسن. لا أدري. وما يبالي خيبة ظن السائل فيه.

ومن إخلاصه في أن يطلب بالعلم وجه **الله**، ابتعاده عن الجدل والمجادلة، لأن المجادلة نوع من المنازلة بين الناس، والدين أعلى من أن يكون موضعاً لنزال المسلمين وعلماء المسلمين، والجدل يدفع كثيراً إلى التعصب، والمتعصب لا يدرك الأمور إلا من وجه واحد. ويحرص على أن ينال إعجاب السامعين، فيأخذ في القول بالحق وبالباطل، وبالصدق وبالكذب. ولقد جابه مالك الرشيد وقاضيه أبا يوسف، بقوله كلمة رائعة:

«إن العلم ليس كالتحريض بين البهائم والديكة».

وكان يقول لتلاميذه معلماً إياهم:

«الجدال في الدين ليس بشيء. المراء والجدال في الدين يذهب بنور العلم من قلب العبد. إن الجدال يقسّي القلب، ويورث الضّغن (الحقد

والكراهية)..».

ولقد رأى مالك قوماً يتجادلون عنده، فقام، ونفض رداءه، وقال: «إنما أنتم في حرب».

ولقد قيل لمالك من سائل:

«رجل له علم بالسنة، أيجادل عنها؟».

فقال له مالك:

«لا. ولكن، ليخبر بالسنة، فإن قبل منه (فبها) وإلا سكت».

وكان مالك يقول:

«كلما جاء رجل أجدل من رجل، تركنا ما نزل به جبريل».

ومع ذلك كانت لمالك مناظرات مع العلماء من طرازه. ومع بعض الخلفاء ممن لهم نزعة علمية، أو لهم في العلم مكان، مثل أبي جعفر المنصور، حول سنية الترجيع في الآذان، وسنية «الوقف»، ومقدار الصاع في الصدقة والزكاة.

ومن إخلاص مالك للعلم أنه كان يبتعد عن الإكثار من التحديث بالأحاديث، والإكثار من الإفتاء، ويقصر الإفتاء على ما يقع من الأمور. ويتجنب الإفتاء فيما يتوقع أو يفترض من الأمور، فالفتوى في مثل هذه الأمور فتنة من الفتنة، ومصادرة على الغيب. فشعاره لأصحابه، قوله:

– حسبكم. مَن أكثر أخطأ.

وكان مالك يسأل في أمر من أمور القضاء، فيقول:

– هذا من متاع السلطان.

وكان يأبى أن يتعرض مثل أبي حنيفة، لأحكام القضاة فيفتح للناس باب الطعن في الأحكام بالحق وبالباطل، ويؤثر أن يقصر قوله على الفتوى، إن سئل من طالب للفتوى.

وآية فراسة مالك، نفاذه بفراسته إلى بواطن الأمور، وإلى نفوس

الأشخاص. وروى أحد تلاميذه قال:

«كانت في مالك فراسة لا تخطئ».

وآية مهابة مالك، أنه كان في مجلس مع أبي جعفر المنصور. إذا بصبي يخرج ثم يرجع، فقال له أبو جعفر:

– أتدري من هذا؟

فقال له مالك:

– لا:

فقال له جعفر:

– هذا ابني، وإنما يفزع من شيبتك.

ولعل مالك استمد هيبته من حرصه على أن يظهر بها حين يكون في مجلس علم، ومن تجنبه للضحك دون جفاف في قول أو سلوك. ولقد أعطاه الله بسطة في الجسم، والعلم. وقد وصفه غير واحد من تلاميذه. قالوا:

«كان مالك من أحسن الناس وجهاً، وأحلاهم عيناً، وأنقاهم بياضاً، وأتمهم طولا، في جودة بدن، كان طويلا جسيماً، عظيم الهامة، أبيض الرأس واللحية، شديد البياض في لونه، أَعْيَن (واسع العينين)، حسن الصورة، أشم الأنف، عظيم اللحية، تبلغ لحيته صدره، في سعة وطول. وكان يأخذ أطراف شاربه، ولا يحلقه، ولا يحُفيه، وكان يترك لشاربه سبلتين طويلتين، ويفتل شاربه إذا أهمه أمر، ويحتَج بفتل عمر لشاربه».

وحكى سعيد بن هند الأندلسي، قال:

«ما هبت أحداً هيبتي لعبد الرحمن بن معاوية (عبد الرحمن الداخل) فدخلت على مالك، فهبته هيبة شديدة، صغرت معها هيبتي لابن معاوية».

ويقول الشافعي:

«ما هبت أحداً قط هيبتي من مالك بن انس».

روى الشافعي قصة لقائه بمالك، لأول مرة، وهيبة والي المدينة له قال:

«دخلت إلى والي مكة، وأخذت كتابيه، إلى والي المدينة، وإلى مالك ابن أنس. فقدمت المدينة، فأبلغت كتاب والي المدينة إليه، فلما قرأه، قال لي:

– يا فتى. إن مشيي من جوف المدينة، إلى جوف مكة حافياً، أهون عليّ من المشي إلى باب مالك بن أنس، فإني لا أرى الذل إلا حين أقف على بابه.

فقلت لوالي المدينة:

– أصلح الله الأمير. إن رأى الأمير يوجه إليه، ليحضر.

فقال لي:

– هيهات. ليت أني إذا ركبت أنا ومن معي، وأصابنا من تراب العقيق، نلنا بعض حاجتنا.

فواعدته العصر. وركبنا جميعاً. فتقدم الرجل، فقرع الباب، فخرجت لنا جارية سوداء، فقال لها الأمير:

– قولي لمولاك إن والي المدينة بالباب.

فدخلت، فأبطأت، ثم خرجت، فقالت:

– إن مولاي يقرئك السلام، ويقول: إن كانت لديك مسألة، فارفعها (إليه) في رقعة، يخرج إليك الجواب. وإن كان للحديث، فقد عرفت يوم المجلس، فانصرف (إلى يوم المجلس).

فقال لها والي المدينة:

– قولي له: إن معي كتاباً من والي مكة إليه في حاجة مهمة.

فدخلت، وخرجت، وفي يدها كرسي، فوضعته، ثم إذا بمالك قد خرج، وعليه المهابة والوقار، وهو شيخ طويل، وهو متطلّس (يلبس عمامة

على رأسه)، فرفع إليه الوالي الكتاب (المرسل إليه من والي مكة) فبلغ مالك في قراءته إلى قول الوالي: «إن هذا الرجل «الشافعي» من أمره وحاله كذا وكذا، فتحدثه، وتفعل معه (كذا) وتصنع معه (كذا)»، فرمى مالك الكتاب من يده، ثم قال:

– سبحان **الله**، أو صار علم رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم يؤخذ بالرسائل؟!

فرأيت والي المدينة قد تهيب أن يكلمه، فتقدمت إليه، وقلت له:

أصلحك **الله**، إني رجل مُطّلبي (نسبة إلى المطّلب بن عبد مناف)، ومن حالي (كذا)، وقصتي (كذا). فلما سمع كلامي نظر إليّ ساعة، وكان لمالك فراسة، ثم قال لي:

– ما اسمك؟

قلت:

– محمد.

فقال لي:

– يا محمد. اتق **الله**. واجتنب المعاصي. فإنه سيكون لك شأن من الشأن.

هدايا الخلفاء

كان أنس والد مالك صانعاً للنبال، لكن مالكاً لم يأخذ عنه الصناعة، فقد اتجه إلى طلب العلم وهو حدث صغير، وشارك أخاه النضر بأربعمائة دينار في تجارة البَزّ (الحرير)، وكان مالك يبيع معه ويتجر، ومن هذه الدنانير الأربعمائة كان يعيش هو وأسرته، ويعاني شظف العيش، إلى أن أقبلت عليه الدنيا، بهدايا فقيه مصر: الليث بن سعد، وهدايا الخلفاء من بني العباس.

ففي كل عام، كان الليث بن سعد، وكان من أغنياء مصر، يرسل إلى صديقه الفقيه مالك بن أنس بحمل مائة بعير من خيرات مصر. وبين

الحين والحين كان الخلفاء العباسيون يرسلون إليه بالهدايا، والعطاء، فقبلها من المنصور، ومن المهدي، ومن الهادي، ومن الرشيد. ولم يكن مالك من المتزهدين في أموال الخلفاء، ولم يكن يعتريه شك في أخذها، كما كان يشك أبو حنيفة، لكن مالك كان يتعفف أن يأخذ ممن دونهم إلا من صديق زاده الله من نعمته. ولقد سئل مالك عن حل الأخذ من السلاطين، فقال:

– أما الخلفاء فلا شك (لا بأس به)، وأما من دونهم فإن فيه شيئاً.

ولقد كان بعض الناس يستكثر من مالك قبوله لهدايا الخلفاء، أو يستكثر بعض هداياهم إليه، فقد قال له أحدهم، وكان الرشيد قد أجازه بثلاثة آلاف دينار:

– يا أبا عبد **الله**. ثلاثة آلاف دينار، تأخذها من أمير المؤمنين؟

فقال له مالك:

– إمام، وأنصف أهل المروءة. فلم أر به بأساً.

ويبدو أن مالكاً كان يقبل هدايا الخلفاء وعطاياهم على مضض، فهو يعرف أنها وسيلة اختبار من الخلفاء للعلماء، ويعرف أن أموالهم فيها شيء يريب، ولذلك كان مالك ينهي غيره عن قبول هذه الهدايا، خشية ألا تكون له مثل نيته، في دفع حاجته وسد حاجة المحتاجين، وإيواء الطلاب الفقراء، ولذلك كان يقول لسائله عن هدايا الخلفاء:

– لا تأخذها.

فيقول له:

– أنت تقبلها.

فيقول له مالك:

– أتريد أن تبوء بإثمي وإثمك؟

وأحياناً يقول لسواه:

– أحببت أن تبكتني بذنوبي.

وإلى عهد أبي جعفر المنصور، كان ابن مالك في عُسْرَة شديدة، حتى أن ابنته كانت تبكي من الجوع أحياناً، فيدعو بحجر الرحى ويديره، لئلا يسمع الجيران صوت بكائها وشكواها من الجوع. ولقد حدث أن مالكاً وعظ أبا جعفر المنصور في ضرورة تفقده لأحوال الرعية، وكان أبو جعفر قد مر بالمدينة في طريقه إلى مكة، أو في طريق عودته منها، فقال له المنصور مؤكداً أنه تفقد أحوال رعيته:

– ألا تأمر إذا بكت ابنتك من الجوع بتحريك حجر الرحى، لئلا يسمع الجيران؟

فدهش مالك، وقال له:

– والله ما علم بهذا أحد إلا الله.

فقال له المنصور:

– فقد علمت حالك وأنت في بيتك، فكيف لا أعلم أحوال رعيتي.

وهكذا انتقل من نقض سقف بيته يوماً ليعيش، ومن تحريك الرحى لئلا يسمع الجيران صوت بكاء ابنته الجائعة، ومن ضيق الرزق وتقتيره، إلى بسطة العيش وتيسيره، فانقطع عن الاتجار في القليل، والعمل في المتجر لكسب القوت. وبدت عليه آثار الراحة في مأكله، وملبسه ومسكنه، وكان يقول:

– ما أحب لامرئ أنعم الله عليه إلا أن يُرِي الناس أثر نعمة الله عليه، وخاصة أهل العلم.

وكان يقول لطلابه:

– أحب للقارئ أن يكون أبيض الثياب.

ومع يسار العيش صار مسكن مالك يسر العين بأثاثه ومنظره، وما فيه من أسباب الراحة في المجلس والمضجع، ففيه نمارق مصفوفة، ومطروحة في نواحي البيت يمنة ويسرة، يجلس عليه مَن يأتيه من قريش والأنصار، ووجوه الناس وطلاب العلم.

ومن يسار العيش، كانت ثياب مالك بيضاء، جديدة. يظهر ما فيها من صفاء، صفاء نفسه وصحو ذهنه، وكانت ثيابه المدنية والخراسانية والمصرية غالية الثمن. وكان مالك يُعنى بنظافتها عنايته باختيار أجودها وأحسنها وأليقها، مهما يكن ثمنها، ويضمخها بأطيب العطر. ولقد حكى ابن أخي مالك، أنه لم ير في ثياب مالك حبراً قط.

ومن يسار العيش أن مالكاً كان شديد العناية بمأكله، لا يأكل جاف العيش، ولا يكتفي بأدنى معيشة منه، يطلب جيده من غير مجاوزة للحد، وينال من اللحم قدراً كبيراً كل يوم بدرهمين. ولقد روى أحد تلاميذ مالك، أن مالكاً لو لم يجد في كل يوم درهمين يأتدم بهما لحماً إلا أن يبيع في ذلك بعض متاعه لفعل. وكان لمالك في طعامه ذوق رفيع، يحسن تخير أنواعه، ويعجبه من الفاكهة الموز، ويقول فيه:

«لا شيء أشبه بثمر الجنة منه. ولا تطلبه في شتاء ولا صيف إلا وجدته. قال **الله** تعالى: «أكلها دائم، وظلها.. »».

ويروي تاريخ مالك، أن مالكاً كان إذا أصبح لبس ثيابه وتعمم، فلا يراه أحد من أهله ولا أصدقائه إلا متعمماً، لابساً ثيابه، وما رآه أحد قط أكل وشرب حيث يراه الناس.

آداب العالم

في المسجد النبوي وفي بيته. كان درس مالك في أول أمره، ثم صار درسه في بيته وحده. وفي الحالتين كان مالك يلتزم في درسه الوقار والسكينة، والبعد عن لغو القول، ضارباً بذلك المثل لطلاب العلم الجالسين من حوله، وكان يقول لطلابه:

– من آداب العالم ألا يضحك إلا مبتسماً.

وكان يقول لهم:

– حق على من طلب العلم ان يكون فيه وقار وسكينة وخشية، وأن يكون متبعاً لآثار من مضى، وينبغي لأهل العلم أن يخلوا أنفسهم من المزاح، وبخاصة إذا ذكروا العلم.

ولقد أخذ أبو حنيفة نفسه بهذا النهج أكثر من خمسين سنة، فما عُدت له في درسه إلا ضحكة أو ضحكتان، ولم يأخذ أحد عليه لغواً في قول، أو مزحة، أو تندراً بنادرة، ودون أن يكون جافياً، أو خشن الطبع. فمالك كان يعرف التبسط مع طلاب العلم وأصدقائه، حين لا يكون في حال درس. روى أحد تلاميذه، قال:

«كان مالك إذا جلس معنا، كأنه واحد منا، يتبسط معنا في الحديث، وهو أشد تواضعاً لنا، منا له، فإذا أخذ في حديث رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم تهيبنا كلامه، كأنه ما عرفنا ولا عرفناه». وروى أحد معاصري مالك، قال:

«دخلت المدينة سنة أربع وأربعين ومائة، ومالك أسود الرأس واللحية، والناس حوله سكوت، لا يتكلم أحد هيبة له».

وحين يكون الدرس درس حديث، فإن مالكاً لم يكن يحدث، إلا إذا توضأ، وتهيأ ولبس أحسن ثيابه، ولم يكن يحدث إلا إذا جلس إلى منصة، فإذا كان الدرس لغير الحديث، لم يكن يلزم نفسه بشيء من هذا كله، ولم يجلس إلى منصة يحدث من ورائها.

وحين آل درس مالك إلى بيته وحده، بسبب مرضه كان يأتيه الناس، فيما يرويه تلميذه مطرف، فتخرج إليهم جارية، فتقول لهم:

– يقول لكم الشيخ: أتريدون الحديث أم المسائل؟

فإن قالوا المسائل خرج إليهم، فأفتاهم، وإن قالوا الحديث، قالت لهم:

– اجلسوا.

ويدخل مالك مغتسله، فيغتسل ويتطيب، ويلبس ثياباً جديدة، ويضع

على رأسه ساجة (لباس رأس كلباس الملوك) ويتعمم. وجاءت الجارية فوضعت المنصة، ويخرج مالك إلى القائمين، وقد اغتسل ولبس، وتطيب، وعليه الخشوع، ويوضع عود، فلا يزال يبخر، حتى يفرغ مالك من تحديثه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، كان العلماء وطلاب العلم يفدون إلى مالك، لسماع الحديث، فيسمعهم إياه، والاستفتاء في المسائل التي تقع، فيعرفهم حكمها مبيناً أصلها من الشرع الإسلامي، في الكتاب والسنة وفتاوى الصحابة.

ولقد ازدحمت على بابه الوفود خاصة في مواسم الحج. وبسبب هذا الازدحام، صار له في تلك المواسم حاجب كالملوك، وحراس من تلاميذه ومريديه (يشبهون الشرطة الخاصة اليوم).

وحين كان درس مالك بالمسجد، كان بوسع كل من شاء أن يجلس ويستمع إليه، وليس لأحد أن يبعده عن المجلس أو المسجد، إلا إذا خالف أدب الاستماع. ولكن حين صار درس مالك في بيته، صار مالك يختص بدرسه أولا أصحابه، ثم يأذن بعدهم لعامة الناس، كي يحدث كل طائفة بما تطيق من العلم.

وفي موسم الحج كان مالك يأذن للعامة من أهل المدينة، ثم لأهل الحجاز، ثم لأهل الشام، ثم لأهل العراق، ثم لمن سواهم من عامة الناس.

وفي مسائل الفقه لم يكن مالك يجيب إلا عما يقع، ولا يفرض مسائل لما لا يقع، ولا يجيب سائلا عن سؤال في مسألة لم تقع، رافضاً الفرض والتقدير، متوقفاً عند حد الواقع الذي يجب على المفتي أن يتوقف عنده، وهو أمر لم يكن يلتزم به الإمام أبو حنيفة النعمان، لكي يدرب طلابه على تطبيق الشريعة التي تعلموها.

وكانت وجهة نظر مالك أن الإفتاء دين من الدين. ومسايرة شهوة

العقل في الفرض والتقدير قد تدفع المساير لها إلى مخالفة الآثار من غير بينة، والإفتاء بغير علم ولا سلطان من كتاب أو سنة.

ولقد كان مالك لا يبتدئ إجابته إلا بقوله: «ما شاء **الله** ولا قوة إلا **بالله**». وكان يكثر من قوله: «لا أدري» حين لا يدري وجهاً للفتوى. وكان يتبع كثيراً من فتاواه حين يفتي بقوله: «إن نظن إلا ظنًّا وما نحن بمستيقنين».

ولقد وفد رجل من المغرب على مسيرة ستة أشهر، ليسأل مالكاً سؤالا، فقال له مالك:

– أخبر الذي أرسلك أن لا علم لي بها.

فقال له الرجل المغربي:

– ومن يعلمها؟

فقال له مالك:

– الذي علّمه **الله**. ما ابتلينا بهذه المسألة في بلدنا، وما سمعنا أحداً من أشياخنا تكلم فيها.. ولكن.. تعود إلينا غداً.

وفي الغد جاء الرجل المغربي إلى مالك، وقد حمل متاعه على بغلة يقودها، فقال له مالك:

– سألتني. وما أدري ما هي.

فقال له الرجل المغربي:

– يا أبا عبد **الله**. تركت خلفي من يقول: ليس على وجه الأرض أعلم منك.

فقال له مالك، غير مستوحش:

– إني لا أحسن. لا أدري.

وفي الحديث كان مالك يحث أصحابه على أن يحفظوا ويكتبوا ما حفظوه، فقد ينسى العقل، وتضعف الذاكرة، لكنه في الفتاوى لم يكن يحرض أصحابه على كتابة فتاواه، ولم يكن يمنعهم منها، بل قد

يستنكر أحياناً أن يكتبوا عنه كل شيء، قائلا لمن يكتب:

– لا تكتبها. فإني لا أدري أأثبت عليها غداً، أم لا.

وهو نفسه ما كان يقوله أبو حنيفة لتلاميذه، حين تكون الفتوى ظنًّا، أو استحساناً لرأي، ولم تكن قاطعة بنص من كتاب أو سنة أو إجماع للصحابة.

الغاية لا تبرر الوسيلة

في طفولته، أو بين الطفولة والصبا، سمع مالك أخبار الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، وكان عمره نحواً من ثماني سنين. ولقد ظل مالك طول حياته يرى في عمر بن عبد العزيز صورة عظيمة من التقوى والزهادة والحزم والقوة، أشبه بحكم عمر بن الخطاب، وكان حكمه وميضاً كالشهاب فلم تزد خلافته عن ثلاث سنوات وسبعة أشهر. ولقد روى عبد **الله** بن الحكم في تاريخه، الكثير في كتابه عن عمر بن عبد العزيز، نقلا عن الإمام مالك بن أنس.

ولقد عاش مالك ليرى من بعد عمر خلفاء قهر، وأهواء، وشهوات، لم تأتِ الشورى بهم إلى الحكم من الأمويين والعباسيين، ورأى بمقابلهم خروج الخوارج عليهم، وانتقاض العلويين ضدهم، وبين طرفي الصراع تنزل المضار بالأمة، من غير حق يقام، ولا باطل يدفع.

ولا شك أن مالكاً قد رويت له كيف استبيحت المدينة حرم رسول **الله**، وهتكت حرمات المحارم، وأسر الأنصار، في موقعة الحرة، في عهد يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وكيف رميت الكعبة آنذاك بالمنجنيق. ولذلك لم يكن مالك يرى في الخروج على الحكام، وإن كانوا ظالمين، إلا ما يؤدي إلى مزيد من الفتن، وإباحة الدماء، فيكون القاعد خيراً من القائم، والقائم خيراً من السائر، كما روى عن أبي موسى الأشعري.

وفي سنة 130 هجرية، وقد بلغ مالك من العمر ثماني وثلاثين سنة اقتحم رجال أبو حمزة الخارجي المدينة، وقتلوا المدافعين عنها،

وكانت المقتلة في قريش، وكثرت النائحات على رجالهن آباء وأبناء وإخوة. وجاء جند مروان فأخرجوا الخوارج من المدينة. والمدينة في هذا كله مكان لعبث الخوارج، ثم لعبث الجند الأمويين. ورأى مالك، أن غايات الخوارج لإقامة العدل لا تبرر ذرائعهم ووسائلهم وإرهابهم للناس. فطرائقهم إثم، ونتائجهم لا خير فيها للأمة. ولذلك لم يكن مالك راضياً عن حكم الخلافة، ولا راضياً عن المتمردين عليها، من الخوارج والعلويين، فلم يدع إلى الخلفاء، ولم يؤيد ولاتهم، ولم ير، مع ذلك، الخروج على طاعتهم، لأنه بلا ثمرة. ولذلك أجاب عندما سئل عن قتال الخارجين على خليفة عباسي:

– أيجوز قتالهم؟

فقال مالك:

– إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز.

قال السائل:

– فإن لم يكن مثله.

فقال مالك:

– دعهم. ينتقم **الله** من ظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما.

ولقد سئل حسن البصري من قبل، من رجل من أهل الشام، عن الخارجين على الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، فقال له الحسن البصري:

– لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء.

فقال له الرجل:

– ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد.

فغضب الحسن البصري، ثم قال:

– نعم. ولا مع أمير المؤمنين.

ولم يكن مالك ميالاً بالقلب ولا بالقول مع العلويين، بل إنه كان لا

يعد من الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى أبي بكر وعمر وعثمان، ثم يتوقف دون أن يذكر عليًّا، فعليّ عنده مثل سائر الصحابة لا يمتاز عنهم بشيء، مخالفاً بذلك اثنين من الأئمة، هما: أبو حنيفة، والشافعي. كان يتوقف بعد عثمان قائلا:

«هنا يستوى الناس. فعليّ كان يطلب الخلافة ويسعى إليها، وأبو بكر وعمر وعثمان لم يطلبها أحد منهم، ولم يسع إليها. وليس من طلب الأمر عندي كمن لم يطلبه. والطلب يدل على الرغبة، والرغبة تثير الاتهام».

وحدث أن الخليفة هارون الرشيد وجه لوماً إلى الإمام مالك، لأنه يذكر عليًّا وابن عباس في كتابه «الموطأ» كراويين من رواة الحديث، فقال له مالك:

– لم يكونا ببلدي (أي المدينة) ولم ألق رجالهما (أي الرواة عنهما).

والحقيقة أن مالكاً ذكر، في كتابه «الموطأ» عليًّا، وابن عباس، لكنه لم يذكرهما كثيراً، فالرواة عن عليّ كانوا بالعراق، والرواة عن ابن عباس كانوا بمكة، ولذلك لم يلق مالك الرواة عنهما.

محنة إمام

في العصر العباسي، وفي عهد أبي جعفر المنصور، نزلت بمالك محنة. عام 146 هجرية، ضرب فيها بالسياط، ومدت يداه حتى انخلعت كتفاه، ففي هذه السنة حدث خروج محمد بن عبد الله (النفس الزكية)، على الخلافة العباسية، وتصادف أن مالكاً كان يحدث الناس آنذاك بحديث «ليس لمستكره طلاق». ووجد الناس بالمدينة في هذا الحديث، وكانوا أنصاراً للنفس الزكية، ما يدل على أنه، بالمثل، ليس لمستكره بيعة، ولذلك فلا بيعة للمنصور في أعناقهم. ووجد الكائدون لمالك، والحاسدون له، والغيارى منه، فرصة للكيد له عند والي المدينة من قبل

المنصور: «جعفر بن سليمان»، قائلين له:

«إن مالكاً لا يرى أيْمان بيعتكم هذه بشيء، فهو يأخذ في البيعة بحديث روي عن «ثابت بن الأحنف» في طلاق المكره، أنه لا يجوز».

ولم يكن الحديث هو السبب في محنة مالك، وإنما التحديث به في وقت الفتن، واستخدام الثائرين لذلك الحديث. ولم يكف مالكًا للدفاع عن نفسه أنه كان يلزم بيته في وقت الفتنة، خاصة وأن مقتل النفس الزكية حدث عام 145 هجرية، ومحنة مالك وقعت عام 146 هجرية.

وإثر المحنة التي نزلت بمالك، سخط أهل المدينة على بني العباس وولاتهم، فمالك كان مظلوماً، ومالك لم يتجاوز حد الإفتاء، في موضوع طلاق المكره.

ولزم مالك بيته إلى أن شفي من جراحه، واستمر في درسه لا يحرض على أحد، ولا يشكو لأحد ما نزل به، فزاد موقفه من نقمة أهل المدينة على الحاكمين.

وأدرك أبو جعفر من عيونه موقف الناس، فانتظر الفرصة حين خرج حاجًّا إلى مكة، ونزل في بيت الإمارة بالمدينة، وأرسل إلى مالك يدعوه إليه، ليعتذر له. ويروى مالك قصة هذا اللقاء. يقول:

«لما دخلت على أبي جعفر.. قال لي:

– والله الذي لا إله إلا هو، ما أمرت بالذي كان، ولا علمته. إنه لا يزال أهل الحرمين بخير، ما كنتَ بين أظهرهم. وإني إخالك أماناً لهم من عذاب. ولقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة، فإنهم أسرع الناس إلى الفتن، وقد أمرت بعدو الله أن يؤتى به (الوالي) من المدينة إلى العراق على قتب (محمل صغير) فوق سنام البعير. وأمرت بضيق محبسه، والاستبلاغ في امتهانه. ولا بد أن أنزل به من العقوبة أضعاف ما نالك منه.

فقلت لأبي جعفر:

– عافى الله أمير المؤمنين، وأكرم مثواه. قد عفوت عنه لقرابته

لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرابته منك.

فقال لي أبو جعفر:

– فعفا الله عنك ووصلك.

ثم قال أبو جعفر لي:

– إن رابك ريب من عامل المدينة، أو عامل مكة، أو أحد من عمال الحجاز، في ذاتك، أو ذات غيرك، أو سوء أو شر بالرعية، فاكتب إليّ بذلك، أنزل بهم ما يستحقون.

العالم والحكام

مع أن مالكاً لم يكن يرى أن حكم الخلفاء الأمويين والعباسيين، الذين عاصرهم وعاصروه، لم يكن هو حكم الإسلام، فإنه لم يرَ قَطّ جواز الانتقاض عليهم، ليأسه من الإصلاح عن طريق التمرد عليهم، ولقد سمع بنهايات هذا التمرد في زمانه، ولذلك لم يقطع مالك صلته بالخلفاء والأمراء، فمن الواجب عليه أن يرشدهم بالرأي، ويصلحهم بالموعظة والوصايا، بغية التقليل من شرهم، وإغرائهم بالخير ليكونوا مثل السلف الصالح. ولذلك كان يدخل على الأمراء والخلفاء لهذه الغاية. وكلما كبر في السن، وكبر في المكانة بين الناس، زادت رغبته في الموعظة لأولي الأمر، بل إنه كان يحث العلماء على أن يصنعوا معهم مثل صنيعه، بقول الحق ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. فكان يقول للعلماء:

«حق على كل مسلم، أو رجل جعل الله في صدره شيئاً من العلم والفقه، أن يدخل إلى ذي سلطان، يأمره بالخير، وينهاه عن الشر، حتى يتبين دخول العالم من غيره. فإذا كان، فهو الفضل الذي لا بعده فضل».

وبعض تلاميذ مالك، كانوا يقولون له عاتبين:

– الناس يستكثرون أنك تأتي الأمراء.

فكان مالك يقول لهم:

– إن ذلك العناء أحمله على نفسي، فربما استشاروا من لا ينبغي أن يستشيروه. ولولا أني آتيهم، ما رأينا للنبي صلى الله عليه وسلم في هذه المدينة سنة معمولاً بها.

ونصائح مالك ووصاياه، تؤيد ما كان يقوله، وما يسعى إليه.

قال مالك لوالٍ على المدينة:

– افتقد أمور الرعية، فإنك مسؤول عنهم، فإن عمر بن الخطاب قال: والذي نفسي بيده لو عثرت دابة بأرض العراق، لظننت أن الله يسألني عنها يوم القيامة».

ودخل مالك مرة على الخليفة المهدي، وهو بالمدينة، فقال له المهدي:

– أوصني.

فقال له مالك:

– أوصيك بتقوى الله وحده، والعطف على أهل بلد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجيرانه، فإنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «المدينة مهاجري، وبها قبري، وبها مبعثي، وأهلها جيراني، وحقيق على أمتي حفظي في جيراني، فمن حفظهم كنت له شهيداً وشفيعاً يوم القيامة».

وعلى إثر هذه الوصية أخرج المهدي عطاء كثيراً، وطاف بنفسه على دور المدينة داراً داراً. وحين أراد الرحيل، دخل عليه مالك، فقال له المهدي:

– إني محتفظ بوصيتك التي حدثتنى بها، ولئن سلمتُ ما غبت عنهم.

وكانت لهذا اللقاء بداية، فحين قدم المهدي المدينة، دخل الناس ليسلموا عليه، وأخذوا مجالسهم، وتهامس الناس بأن مالكاً حين

يقبل سيجلس آخر الناس، وحين اقترب مالك ونظر زحام الناس، قيل للمهدي:

– يا أمير المؤمنين. هذا شيخك مالك، فأين يجلس؟

فصاح المهدي بمالك، من فوق رؤوس الناس:

– عندي يا أبا عبد الله.

فتخطى مالك الناس حتى وصل إلى المهدي، فرفع المهدي ركبته اليمنى، وكان متربعاً في جلسته، وأجلسه بجواره.

وأوصى مالك مرة هارون الرشيد في لقاء معه بالمدينة، قال فيما قال له:

«لقد بلغنى أن عمر بن الخطاب كان في فضله، وتقدمه، ينفخ للناس النار تحت القدر في عام الرمادة (عام الجوع)، حتى يخرج الدخان من لحيته. وقد رضي الناس منكم بدون هذا».

وحين يلتقي مالك بالخلفاء بالمدينة، أو بمكة، لم يكن جلوسه إلا بجوارهم، كشيخ إمام لأهل الحجاز، ولكنه في المسجد،عند الصلاة، كان يجلس حيث ينتهي به المجلس.

ولم يقتصر مالك في نصائحه للخلفاء على هذه اللقاءات، فقد كان يكتب إليهم يذكرهم بواجبات الحكام في الإسلام للمحكومين، وبحقوق المحكومين على الحاكمين، ضارباً الأمثال ومقيماً البراهين، من سنة الرسول، وحديث الرسول، وسلوك الخلفاء الراشدين كحاكمين مع المحكومين، بالرفق بالرعية.

ولم يبغض مالك شيئاً بغضه للمدح الكاذب للخلفاء والولاة، فالمدح الكاذب يزين لهم أعمالهم، فيصير الشر خيراً، والقبيح جميلا، وينخدعون عن أنفسهم غروراً وكبراً، ووقوعاً في السيئات، فحولهم بطانة من المداحين الكاذبين، والمبررين الخادعين.

روي أن والياً للمدينة كان مرة عند الإمام مالك في مجلسه، فراح

بعض الحاضرين يثنون على هذا الوالي، فغضب مالك، وقال للوالي محذراً:

– إياك أن يغرك هؤلاء بثنائهم عليك، فإن من أثنى عليك، وقال فيك من الخير ما ليس فيك، أوشك أن يقول فيك من الشر ما ليس فيك. فاتق **الله** في التزكية منك لنفسك. وقد بلغني أن رجلا مُدِح عند رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم. فقال:

«قطعتم ظهره، (أو عنقه)، لو سمعها ما أفلح». وقال صلى **الله** عليه وسلم: «احثوا التراب في وجوه المداحين».

بين الواقع والمثال

وكان مالك يستنكر سب الصحابة، ويعتبر ذلك جرماً كبيراً. ويرى أنه إن ساد في بلدة سب أصحاب من أصحاب رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم وجب الخروج منها. ويقول:

«لا ينبغي الإقامة في أرض يكون العمل فيها بغير الحق، والسب للسلف».

ومع نهي مالك عن سب الصحابة، كان يمتنع عن المفاضلة بينهم خشية أن تؤدي المفاضلة إلى المنازعة، وانتقاص أقدار بعضهم، ولم يقل بفضل أحد من الصحابة سوى ثلاثة هم: أبو بكر وعمر وعثمان، لأنهم اختيروا للخلافة بإجماع الصحابة، فتفضيلهم عليهم بسبب هذا الإجماع.

ومن المؤكد أن مالكاً لم يكن يرى أن تقتصر الخلافة على البيت الهاشمي، أو البيت العلوي، ويراها للعدل القادر الذي تختاره جماعة المسلمين، وليس هناك دليل يدل على أن مالكاً كان يرى الخلافة في قريش وحدها.

ومالك كان يقر نظام الاستخلاف، إذا لم يكن الباعث عليه هو الهوى، ويرى أن الخلافة لا تنعقد لأحد إلا بمبايعة حرة من المسلمين، وأن مبايعة أهل الحرمين مكة والمدينة كافية لانعقاد البيعة الكاملة، التي يصبح بها الخليفة إماماً للمسلمين. ولا يرى أن بيعة من سواهم تلزم المسلمين، إذا لم يدخل فيها بيعة أهل مكة والمدينة، وهو رأي أصبح محل نظر الآن.

وكان مالك يرى أنه إذا تغلب متغلب على المسلمين، ولم يكن قد تولى برضا، ولكنه عدل، وسكن الناس إلى حكمه، تجب طاعته، لأنه لا مطلب منه سوى العدل، ولا مطلب له سوى رضا الناس. وفي الخروج عليه لا يكون ثمة عدل، ولا دفع لظلم. ويرى أيضاً أنه إذا كان غير عادل فلا يجوز الخروج عليه، ومن يخرج عليه فهو ظالم مثله، وينتقم **الله** من ظالم بظالم. ولا يجوز نصرة أحدهما.

فنظرة مالك السياسية إذن، كانت، كما يقول الشيخ أبو زهرة، نظرة تجمع بين المثل الأعلى للحكم، واعتبار الواقع الذي تستقيم به أمور الناس.

هنا تضّل العقول

ولأن مالكاً كان إمام أهل السنة، كان يبغض أقوال الفرق الإسلامية في العقائد. فقد أثارت أموراً لم يثرها السلف الصالح، وليس من مصلحة المسلمين إثارتها، ولأن هذه الأقوال تقوم على النظر العقلي المجرد، في أمور هي من أمور الغيب، والطريق إليها هو طريق الجدل والمراء. ومعها وبها يسير العقل في متاهة.

وزمن مالك جرى فيه كلام: عن أن الإيمان يزيد وينقص، وعن أفعال الإنسان هل هي اختيارية أم إجبارية، وعن مرتكب الكبيرة، وعن رؤية

الله تعالى يوم القيامة، وعن خلق القرآن. وكان رأي مالك في كل هذه القضايا العقلية المثارة، هي أنه ينبغي الوقوف فيها عند ما وقف عنده السلف، بفهم النص وعدم تجاوزه، أو إثارة المنازعات العقلية حوله، فلا جدوى من مثل هذا الجدل، ولا ثمرة، ولا وصول إلى شاطئ حقيقة.

أول وأقدم كتاب

وفي زمن مالك لم يكن علم الحديث قد تميز تميزاً كاملا عن الفقه، فقد كانا مختلطين، فالفقيه يروي الأحاديث، فيكون بها محدثاً وفقيهاً في آن واحد، لكن بعض الفقهاء كان يغلب عليه الإفتاء، باستنباط الأحكام من القرآن والسنة، وبعضهم كانت تغلب عليه الرواية ليعرف صحيحها من ضعيفها، وسندها من الرجال. ومالك قد جمع بين الاثنين في كتابه «الموطأ» فهو كتاب حديث، وكتاب فقه، يشتمل على رأيه في المسائل الفقهية، ومرتب ترتيباً فقهيًّا، جرى على مثله، من بعده، جامعو الأحاديث والسنن، ولقد نقل أصحابه آراءه الفقهية في المسائل المختلفة، وكانوا من بلاد الحجاز، ومصر، والأندلس، وشمال أفريقية.

وفي عصر الصحابة، كان المجتهدون يمتنعون عن تدوين فتاواهم أو اجتهادهم، بل يمتنعون عن تدوين السنة نفسها ليبقى المدون من أصول الدين هو القرآن وحده، ثم اضطر العلماء في عصر التابعين للصحابة لتدوين السنة، والفتاوى الفقهية. فجمع فقهاء الحجاز فتاوى عبد الله بن عمر، وعائشة، وابن عباس، وبنوا عليها. وجمع فقهاء العراق فتاوى عبد الله بن مسعود، وعليّ، وشُريح، وبنوا عليها. وكان ما جمعوه شبيهاً بالمذكرات يرجع إليها المتفقه المجتهد، ولا يعلنها كتاباً. يكتبها فقط خشية النسيان لها.

وأول مؤلف معروف وأقدمه جُمع ككتاب، هو «موطأ» مالك، في الحديث والفقه، وتنسب إليه كتب أخرى، من تدوين أصحابه عنه، منها تفسير مسند للقرآن الكريم، ومنها «مجالسات مع مالك»، ومنها رسالة

في القدر والرد على القدرية، ومنها كتاب في النجوم وحساب دوران الزمان ومنازل القمر، ومنها رسالة في الأقضية في عشرة أجزاء، ومنها رسالة في الفتوى، ومنها كتاب السرور، ومنها تفسير لغريب القرآن. وكلها كتب رواها واحد عن مالك، أو اشترك في كتابتها اثنان منهم. ولم تنتشر هذه الكتب المنسوبة إليه بين الناس، ولذلك فنسبتها إليه غير راجحة.

لكن لمالك رسالة مشهورة ومطبوعة كتبها إلى الرشيد، ولها أكثر من سند يرجح نسبتها إليه، ويقربها من مستوى اليقين، من حيث السند، لكن قراءتها، كما يرى الشيخ أبو زهرة، تضعف من هذا الترجيح وذلك اليقين، فلا كياسة فيها من إمام يخاطب بها أمير المؤمنين، وفيها إرشاد لخليفة، لا يليق توجيهه إلى أحد من السوقة، مثل: «إذا أكلت طعاماً، فعلق بين أصابعك، فالعقها، وأسنانك فتخلل»!!

وكتاب «الموطأ» ثابتة نسبته إلى مالك من غير شك. وقد تناقلته الأجيال جيلاً بعد جيل، بالنسخ وبالطباعة، وبالشرح والتعليق. وجاء تتويجاً وبداية لجمع التابعين لأقوال الصحابة والتابعين. وتلبية لمقتضيات الزمن في جمع علم أهل المدينة خاصة، وللطلب الملح من الخليفة أبي جعفر المنصور على الإمام مالك.

يروون أن المنصور قال لمالك:

– ضع للناس كتاباً أحملهم عليه.

ويروون أن المنصور قال أيضاً لمالك:

– يا أبا عبد **الله**. ضم هذا العمل، ودونه كتباً، وتجنب شدائد عبد **الله** بن مسعود، ورُخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الصحابة.

ويروون أن المنصور قال أيضاً لمالك:

– اجعل العلم يا أبا عبد **الله** علماً واحداً.

فقال له مالك:

– إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في البلاد، فأفتى كل في عصره بما رأى، وإن لأهل هذا البلد (مكة) قولاً، ولأهل المدينة قولاً، ولأهل العراق قولاً قد تعدوا فيه طورهم.

فقال له المنصور:

– أما أهل العراق فلست أقبل منهم صَرفاً ولا عدلاً. وإنما العلم علْم أهل المدينة. فضع للناس العلم.

فقال له مالك:

– إن أهل العراق لا يرضون علمنا.

فقال له أبو جعفر:

– يضرب عليه عامتهم بالسيف. وتقطع ظهورهم بالسياط.

وكان الحديث في الروايات كلها، يدور في مكة، في موسم حج، بين الخليفة والإمام.

ومن قبل أبي جعفر المنصور، كان عمر بن عبد العزيز قد فكر في الأمر نفسه، فقد أمر عمر أبا بكر الحَزمي للقيام بهذه المهمة، وطلب المنصور من مالك أن ينهض بهذه المهمة، والغاية واحدة، هي تدوين العلم المدني (نسبة إلى المدينة)، خشية الدُّرُوس والضياع. وكان مقصد الخليفتين الأموي فالعباسي، هو توحيد الأقضية (القوانين)، في كل أمصار الإسلام، فالخلاف بين الفقهاء قد اتسعت آفاقه، ولم يعد رحمة كما يقال، ولا منجاة من تعدد الأقضية، بتعدد الأفهام والأقيسة والآراء، إلا بجمع السنة، واختيار سبيل وسط بين الفقهاء، يكون مذهباً للقضاة والقضاء.

وقبل هذا الطلب من المنصور كان الكاتب عبد الله بن المقفع، قد فجّر هذه المشكلة، وهو بالبصرة، في كتيبه الصغير الذي خطه، وجعل عنوانه: «رسالة الصحابة» حين قال مخاطباً أبا جعفر المنصور، وعلانية أمام

الناس، وفي أوراق ينسخها الوراقون ويبيعونها للناس:

«.. فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية، والسير المختلفة، فترفع إليه في كتاب، ويرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك، وأفضى في كل قضية برأيه الذي يلهمه **الله**، ويعزم عليه، وينهي عن القضاء بخلافه، وكتب بذلك كتاباً جامعاً، لرجونا أن يجعل **الله** هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صواباً، أو رجونا أن يكون اجتماع السير، قرباً لاجتماع الأمر برأي أمير المؤمنين وعلى لسانه، ثم يكون ذلك من إمام لآخر، إلى آخر الدهر إن شاء **الله**».

ووافق أبو جعفر على الفكرة والغاية. لكنه سار بها في اتجاه آخر، يعتمد فيه على علم أهل المدينة، لأنه أقرب إلى السنة في جملته، وحتى لا يتحمل، وهو الخليفة، التبعة وحده في كل الأقطار.

وشرع مالك في النهوض بهذه المهمة، لكن فراغه من التدوين والتمحيص والنشر، استغرق منه أحد عشر عاماً أو تزيد. بين عامي 148 و 159 هجرية، وكان أبو جعفر المنصور قد لقي وجه ربه، فلم ير هذا الكتاب، ولم يخرج هذا الكتاب إلى النور إلا في عهد هارون الرشيد.

وأثناء هذه الفترة بين الشروع في المشروع ونشره على الناس، ألح الخليفة المهدي بدوره بعد أبيه المنصور، على الإمام مالك، لينجز مهمته. ومع أنه كان ينجزها بالفعل، فقد قال للمهدي ما يفيد بأنه يرى عدم حمل الناس في كل الأمصار على عمل أهل المدينة، وفي زمانه، فالأزمنة تتغير، والأمكنة تتغير، والأقضية بما فيه مصالح الناس، بعد القرآن والسنة، تتغير، ومن الخير تعددها ودورانها.

ويؤكد ذلك قول مالك للرشيد حين راح يلح على مالك لنشر موطئه. قال:

– يا أمير المؤمنين. إن اختلاف العلماء رحمة على هذه الأمة. كل

يتبع ما صح عنده. وكل على هدى. وكل يريد **الله**.

ولقد روى مالك قصة حوار بينه وبين الرشيد، قال:

«شاورني هارون الرشيد في ثلاث: أن يعلق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، وفي أن ينقض منبر رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، ويجعله من جوهر وذهب وفضة، وفي أن يقدم نافع بن أبي نعيم يصلي بالناس في مسجد رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، فقلت له:

– يا أمير المؤمنين. أما تعليق الموطأ في الكعبة، فإن أصحاب رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، اختلفوا في الفروع، فافترقوا في البلدان، وكل عند نفسه مصيب. وأما نقض المنبر فلا أرى أن تحرم الناس أَثَر رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم. وأما تقديمك نافع ليصلي بالناس، فإن نافعاً إمام في القراءة، لا يؤمن أن تبدر منه في المحراب بادرة، فتحفظ عنه.

فقال لي الرشيد:

– «وفقك **الله** يا أبا عبد **الله**».

وكتاب «الموطأ» جدير بأن يُقَيَّم ويبّين دورَه ومنهجَه وأثره في كتاب.

شيوخ وتلاميذ

ولمالك كان شيوخ، وكان تلاميذ، وتلاميذ تلاميذ.

وتلاميذ مالك وتلاميذهم، كانوا نقلة فقهه، والواضعون لأصوله، فلم يضع مالك لفقهه أصولاً مثلما فعل الشافعي من بعده، ومن هؤلاء التلاميذ: ابن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، وأسد بن الفرات، وأشهب بن عبد العزيز القيسي العامري، وعبد الملك الماجشون، وسواهم.

ومن تلاميذ تلاميذ مالك: سحنون، وعبد الملك بن حبيب العتيبي.

ولهؤلاء التلاميذ كتب في الفقه المالكي أمهات، هي: المدونة،

والواضحة، والعتبية، والموازية، والمدونة دونها أسد، وشرحها سحنون، وراجعها ابن القاسم. وقد تلقاها العلماء المالكيون بالقبول.

وشيوخ مالك المباشرون كانوا سبعة، تلقوا علمهم عن ثمانية شيوخ، وهؤلاء تلقوا علمهم عن أعلام الصحابة في العلم.

وشيوخ مالك المباشرون، هم: ابن هرمز، وأبو الزناد، وربيعة الرأي، والأنصاري، ونافع، وبحر العلم بن شهاب، الذي تلقى علمه عن: سعيد بن المسيّب، وأبو سلمة، وعروة، والقاسم، وسالم، وخارجة، وسليمان، ونافع مولى ابن عمر.

وشيوخ مالك كانوا فريقين: فريق أخذ عنه الفقه والرأي، وفريق أخذ عنه الحديث. فريق الرأي تمثل في اثنين من شيوخ مالك هما: ربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد الأنصاري. وفريق الحديث تمثل في من عداهما.

وكانت المدينة في زمان مالك، لقرب عهدها بالرسول، وبالصحابة، تمتلئ بالعلماء، حتى لقد قال مالك إنه جلس بها إلى سبعين عالماً، وكلهم يحدثه بالحديث، ولم ينتق مالك منهم من يثق بحديثه إلا خمسة، على ثقته بأمانة الآخرين. ولم يكن بالمدينة من هو أعلى علماً من عالم المدينة في عصر الصحابة، ثم في عصر تابعي التابعين، ثم في عصر الاجتهاد من بعدهم. وفي تلك البيئة العلمية نشأ مالك نشأة تمكن بها أن يختار شيوخه من بين عشرات الشيوخ العلماء. وكلهم له كعب، في الحديث، والفقه، وفي الأثر وفي الرأي.

فقه إمام

على أصول بنى مالك فقهه، ولكنه لم يدَون أصول مذهبه، ودونها بعده، استقاء من موطئه، ومدونات تلاميذه، فقهاء المذهب المالكي. ويمكن حصر أصول مالك في: القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والإجماع،

وفتوى الصحابي، وعمل أهل المدينة، ثم: القياس، والاستحسان، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، والذرائع، والعادات والعرف، أحد عشر أصلا، وصل بها بعض المالكية إلى ستة عشر أصلا، في المذهب المالكي. والأصول الأحد عشر مستقاة كلها من موطأ مالك، وما زاد عليها فمن مدونات تلاميذ مالك. فالمذاهب بعد أصحاب المذهب تنمو وتتفرع، أشجاراً وشجيرات، وأغصاناً وغصينات.

ولم ينظر مالك إلى القرآن الكريم نظرة الجدليين، في أنه لفظ ومعنى، أو لفظ فقط، أو معنى فقط، ولا في أنه مخلوق أو غير مخلوق. فالقرآن عنده يشتمل على الشريعة اشتمالاً كليًّا، والسنة بيانه كمصدر ثانٍ للتشريع، تفسره، وتفصل مجمله، وتقيد مطلقه. ومالك كان يأخذ بنصّ القرآن وظاهره، وبدليله بمفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة، وبالعلة التي ينبه عليها.

والسنة عند مالك بيان للقرآن الكريم، بتقريرها لأحكام القرآن، وببيانها للمراد منه، تقييداً لمطلقه، وتفصيلا لمجمله، وبيانها لما سكت عنه القرآن كالحكم بالشاهد واليمين. والأحاديث النبوية الصحيحة في السنة تثبت بسند متصل بأحد طرق ثلاثة: بالتواتر، وبالاستفاضة والشهرة، وبخبر الآحاد. وسلسلة رواة الأحاديث التي ساقها مالك في موطئه، هي أقوى سلاسل الإسناد، ويسميها بعض المحدثين: السلسلة الذهبية. ولم يكن مالك في أخذه بالحديث مقلاً في الرأي، فهو فقيه رأي، مثلما هو فقيه حديث وسنة. والرأي عنده كان فيصلاً في قبوله بفتوى الصحابي الواحد، وخبر الآحاد، والقياس، والحديث المرسل.

وأخطر ما استند إليه مالك من أصول، بعد القرآن والسنة، هو في رأينا: المصالح المرسلة. فالفقه الإسلامي في جملته أساسه مصالح الأمة، فما هو مصلحة فيه مطلوب للناس جاءت الأدلة بطلبه، وما هو ضرر منهي عنه، تضافرت الأدلة على منعه.

لكن الخلاف بين الفقهاء في القول بالمصالح المرسلة يتناول التطبيق.

فالأحناف والشافعيون يرون أن المصلحة التي لا تؤخذ بالنص من القرآن والسنة، تؤخذ بالقياس حملا على النص، وإذا حدث خلاف في الأقيسة أخذ بالاستحسان، من بين ما اختلف فيه.

أما المالكية والحنابلة، فيعتبران أن المصلحة أصل قائم بذاته في الفقه الإسلامي، وما لم يعرف بالنص، يعرف بالنصوص العامة في الشريعة، مثل: «ما جعل عليكم في الدين من حرج»، ومثل حديث: «لا ضرر ولا ضرار». بل لقد زاد الحنابلة والمالكية أمراً، هو تخصيص النصوص القرآنية والنبوية بالمصالح، إذا كان موضوع هذه النصوص من المعاملات الإنسانية، لا من العبادات. بل لقد غالى الفقيه الحنبلي «الطّوفي» وتجاوز فقال في كتابه «الرسالة»: «إن رعاية المصلحة إذا أدت إلى مخالفة حكم مجمع عليه، أو نص من الكتاب أو السنة، وجب تقديم رعاية المصلحة بطريق التخصيص لهما، بطريق البيان».

ولا شك أن الأخذ بالمصالح المرسلة، يجعل الشريعة الإسلامية خصبة، تناسب الناس في كل عصر، وفي كل مكان.

والأخذ بالمصالح المرسلة كمصدر من مصادر التشريع، يجعل المنفعة أو المصلحة مقياساً ضابطاً لكل ما هو مأمور به في الدين، أو منهي عنه، في المعاملات خاصة، وفي الأخلاق وفي القانون، والآداب العامة. وتعني المصلحة المرسلة فيما تعنيه: تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة، وما ليس فيه ضرر على ما فيه ضرر، جلباً للمصلحة ودفعاً للمفسدة، في الكليات، وفي الجزئيات. وليس من المصلحة تغليب الأهواء والشهوات.

وأهم المصالح كمًّا وكيفاً، وزماناً ومكاناً، هو الذي يؤخذ به عند

تعدد المصالح بين الناس.

وكذلك فالمصالح المرسلة تعني سد الذرائع، فوسيلة المحرم محرمة، ووسيلة الواجب واجبة. ومآلات الأفعال إن اتجهت نحو المصالح مطلوبة، وإذا عارضتها محرمة. فالدنيا تقوم على مصالح العباد، وعلى القسطاس والعدل، والقصد الحسن، والوسيلة الحسنة، والغايات الحسنة. ومالك يرجع النظر إلى الواقع، لا إلى المقاصد، في الأخذ بالمصالح المرسلة، فغاية المصالح تكون في دورانها وجوداً وعدماً مع الواقع، وما يقتضيه.

وأصول مالك الفقهية كما ترى مرنة، تخضع عام النص للتخصيص، ومطلق النص للتقييد. وتحقق المصلحة من أقرب طريق، وتجعلها أساساً في الاستدلال مثل سد الذرائع، والأخذ بالعرف، رفعاً للحرج، ودفعاً للمشقة، وكلها أصول يكمل بعضها بعضاً من القرآن الكريم، إلى الأخذ بالعرف والعادات الحسنة.

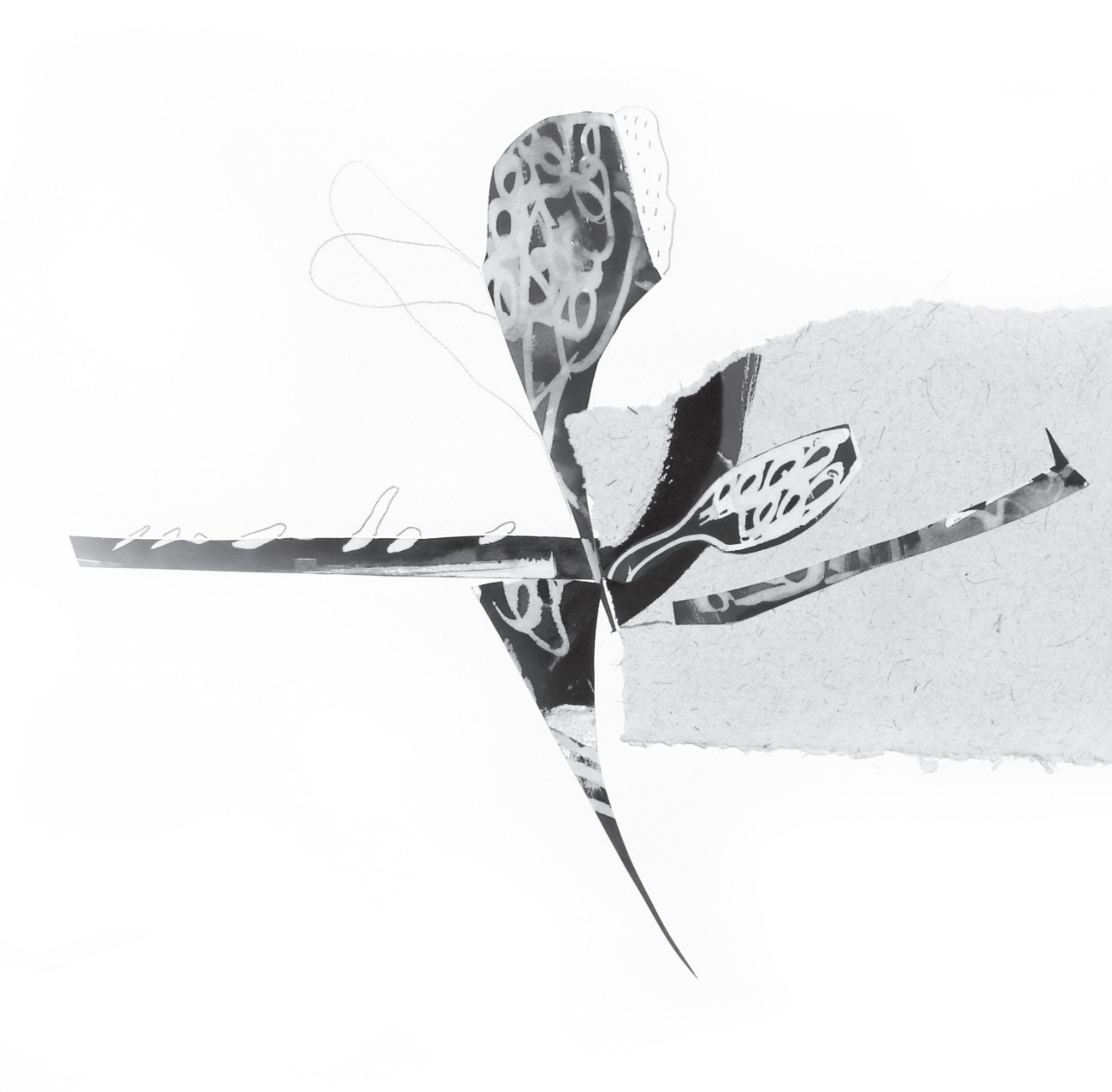
●●●

بمذهب مالك اختص أهل المغرب والأندلس، منذ أن كانوا يرحلون للحج، إلى مكة، وللزيارة للمدينة، وقد انتشر هذا المذهب بالبصرة، والحجاز، وتونس، وصقلية، والسودان. وساد فترة من الزمان في مصر، إلى أن غلب عليها المذهب الشافعي.

ولمرونة المذهب المالكي، وتعدد أصوله، وأخذه بالمصالح المرسلة، توفرت لهذا المذهب أسباب القوة، خاصة في أمور الحكم، والقضاء، فثمة مجالات تقنينية مفتوحة، للتفريع والتخريج، والاستنباط، ومراعاة مصالح العباد في المعاملات والأخلاق والآداب.

ولمرونة المذهب المالكي كثر الاجتهاد بين أصحاب مالك، فكانوا بين: مجتهدين منتسبين، هم أصحاب الوجوه الذين لهم حق مخالفة

مالك في الفتوى في الفروع، ومجتهدين مخرّجين وليس لهم حق مخالفة مالك في الفتوى في الفروع، ولهم حق الترجيح فقط، ومجتهدين نفسيين وليس لهم حق الفتوى عند البعض، ولهم حق الفتوى، عند البعض الآخر، عند الضرورة.



الشافعي

إمَام النقل والعقل

شهادات لإمام

قلائل هم الرجال الذين يشغلون الناس في حياتهم وبعد مماتهم، بعلمهم وعقلهم. ومن هؤلاء الرجال الإمام الشافعي. فقد شغل الناس بعقله وعلمه في مكة، ونجران، وبغداد، والقاهرة، في حياته، وشغل العالم الإسلامي كله، بعد موته. وشهد له شيوخه، ورفاقه، وتلاميذه شهادات لا تنسى.

قرأ الفقيه «عبد الرحمن بن مهدي» رسالة الشافعي في الأصول، وكان الشافعي قد أجاب طلبه بكتابتها له، فقال:

«هذا شاب مُفهم».

و«محمد بن عبد الحكم» كان أحد تلاميذ الشافعي، بمصر، ولقد اعترف في شهادته بجميل الشافعي عليه، فقال:

«لولا الشافعي ما عرفت كيف أرد على أحد. وبه عرفت ما عرفت. وهو الذي علمني القياس. رحمه الله فقد كان صاحب سنة، وأثر، وفضل، وخير، مع لسان فصيح طويل، وعقل صحيح رصين».

والإمـام «أحمد بن حنبل»، كـان أحد رفـاق الشـافعـي في الإفتـاء، وقد شهد لعلم الشـافعي وعقلـه، فقـال:

يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله عز وجل يبعث على رأس كل مـائة سنة رجلا يقيم لهـا أمر دينهـا، فكـان عمر بن عبد العزيز على رأس المـائة. وأرجو أن يكون الشـافعي على رأس المـائة الأخرى».

و«داود بن علي الظاهري»، كـان من شيوخ الشـافعي، ولقد قـال عنـه: «للشـافعي من الفضـائل، مـا لم يجتمع لغيره، من شرف نسبه، وصحة دينه ومعتقده، وسخـاوة نفسه، ومعرفته بصحة الحديث وسقيمه، ونـاسخه ومنسوخه، وحفظه للكتـاب والسنة، وسيرة الخلفـاء، وكـان حسن التصنيف».

وروى بعض تلاميذ الشـافعي عن علمه بـالعربية، وبفقه علم الكتـاب. قـالوا:

«كـان الشـافعي إذا أخذ في التفسير، كأنه شـاهد التنـزيل، وأوتي علم الحديث، فحفظ موطأ مـالك، وضبط قواعد السنة، وفهم مراميهـا، والاستشهـاد بهـا، وعرف النـاسخ والمنسوخ منهـا، وأوتي فقه الرأي والقيـاس، ووضع ضوابط للقيـاس والموازين، ولمعرفة صحيحه من سقيمه، وكـان يدعو إلى طلب العلوم، فقد كـان يقول: من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن نظر في الفقه نبُل قدره، ومن نظر في اللغة رقّ طبعه، ومن نظر في الحساب جزُل رأيه، و.. من لم يصن نفسه لم ينفعه علمه».

وتحدث «الربيع بن سليمـان» عن مجلس علم الشـافعي في القـاهرة، فقـال:

«كـان الشـافعي رحمه الله يجلس في حلقته إذا صلى الصبح، فيجيئه أهل القرآن، فـإذا طلعت الشمس قـاموا، فـاستوت الحلقة للنظر والمذاكرة، فـإذا ارتفع الضحى تفرقوا، وجـاء أهل العربية والعروض والنحو والشعر،

فلا يزالون إلى قرب انتصاف النهار».

أي نحو من ست ساعات كل يوم، بين صلاتي الفجر والظهر كان الشافعي يجلسها مع أنواع من طلاب العلم، مع القرآن، والحديث، والمناقشة، وعلوم العربية.

فكيف كانت حياة الشافعي، ومواهبه؟ وكيف كان عصره، وتجاربه في هذا العصر؟ ومن كان شيوخه وتلاميذه؟ وما أثره في الفقه الإسلامي؟

بين غزة ونجران

في مدينة غزة، بفلسطين، وكانت آنذاك جزءاً من الشام الكبير، ولد «محمد بن إدريس الشافعي» سنة 150 هجرية في عهد الدولة العباسية، وهي السنة نفسها التي توفي فيها الإمام أبو حنيفة.

وكان أبوه قرشياً مُطّلبيًّا، فهو: «إدريس بن العباس، بن عثمان، بن شافع، بن عبيد، بن عبد يزيد، بن هاشم، بن المطلب، بن عبد مناف». وفي عبد مناف يلتقي نسب الشافعي، مع نسب رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم. وكان المُطّلب (جد الشافعي الأكبر) هو الذي ربى ابن أخيه عبد المطلب، ودعا الناس، إلى نُصرة بني هاشم، حين قاطعت قريش الرسول ومن يناصره، ولذلك جعل النبي لبني المطلب نصيباً في سهم ذوي القربى في الفيء، ولم يجعل نصيباً في هذا السهم لبني عبد شمس، وبني نوفل القرشيين، وهما أخوا المطلب وهاشم. ولقد قال رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، معللاً هذا الاختصاص لبني المطلب: «إنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام. إنما بنو هاشم، وبنو المطلب، شيء واحد». ثم شبك رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم إحدى يديه في الأخرى.

وكانت أم الشافعي من بني الأَزْد باليمن.

نشأ الشافعي في أسرة فقيرة، تنتقل بين الأحياء اليمنية، بغزة، وعسقلان، وتوفي أبوه وهو صغير، له من العمر عامان، فانتقلت به أمه إلى مكة، خشية أن يضيع نسبه القرشي المطلبي، وظلت تتردد بين قومها باليمن، وقومها بفلسطين، وقوم أبيه بمكة، واستقرت به في مكة حين بلغ من العمر عشر سنين، فراح يحفظ القرآن، ويعيش عيشة اليتامى الفقراء، الذين يتجهون مع شرف نسبهم إلى معالي الأمور. وعرف من دخائل الناس ما لا يعرفه أبناء الميسورين عن حياة البسطاء.

وإثر إتمامه لحفظ القرآن الكريم، راح الشافعي يستمع إلى المحدثين في الحرم المكي، فيحفظ الحديث الذي يسمعه، ويكتبه أحياناً على الخزف، وعلى الجلود، ويذهب إلى ديوان الإمارة، ويأخذ أوراقاً من أوراق البردي المطروحة وقد كُتب على أحد وجهيها، ليكتب على وجهها الآخر.

ولكي يصل الشافعي إلى التفصّح في العربية، خرج إلى البادية. ولزم قبيلة «هُذيْل»، وهم آنذاك أفصح العرب، وأشعرها، يقيم معها بنزولها واستقرارها، ويرحل معها برحيلها، وحين عاد إلى مكة، صار ينشد الأشعار، ويذكر الآداب والأخبار. ولقد لقيه الأصمعي، وسمع منه، وأدرك مكانته، فقال بعد أن تعلم على يديه:

«صححت أشعار هُذيْل على فتى من قريش، يقال له: محمد ابن إدريس».

ولقد طال مقام الشافعي بين بني هذيل حتى بلغ عشر سنين، تعلم فيها عادات أهل البادية، وتعلم الرماية للسهام بالقوس وأجادها، وفي ذلك يقول الشافعي لجلسائه:

«وكانت همتي في شيئين: العلم، والرمي، فصرت في الرمي بحيث أصيب عشرة من عشرة».

وسكت الشافعي عن العلم، فقال له بعض الحاضرين معه:

«وأنت والله في العلم أكثر منك في الرمي».

وفي مكة، بلغ الشافعي من العلم شأناً عظيماً، حتى أذن له شيخه «مسلم ابن خالد الزنجي» بالفتوى، بقوله له:

«افتِ يا أبا عبد الله. فقد آن أن تفتي».

لكن الشافعي لم يُفت، فلا يزال أمامه وقت طويل، لكي يسيح في بحر العلم، وفيه الكثير من دُرَره وجواهره التي لا يعرفها بعد، وبينها علم مالك بالمدينة، وكان مالك قد أنجز كتابه «الموطأ»، وذاع صيته في الآفاق. وسارع الشافعي باستعارة «الموطأ» من رجل ميسور بمكة، وقرأه، وحفظه، وسارع بالهجرة إلى دار الهجرة، حيث يعيش مالك، ليتتلمذ على يديه، ويأخذ العلم عن إمام أهل المدينة. وحمل الشافعي معه كتابْي توصية من والي مكة (أشرنا إليه في حديثنا عن مالك) إلى والي المدينة، وإلى الإمام مالك.

وكانت لمالك فراسة في الرجال، ومدى أهليتهم لطلب العلم، فقال مالك للشافعي:

«يا محمد اتق الله. واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن. إن الله تعالى قد ألقى على قلبك نوراً، فلا تطفئه بالمعصية».

ثم قال له مالك:

«إذا ما جاء الغدُ تجيء إليّ، ويجيء (معك) ما يُقرأ لك».

يقول الشافعي:

«فغدْوت عليه، وابتدأت اقرأ ظاهراً (أي: من حفظه دون أن ينظر في كتاب الموطأ) والكتاب في يدي، فكلما تهيبت مالكاً، وأردت أن أقطع قراءتي، أعجبه حسن قراءتي، وإعرابي، فيقول (لي): «يا فتى زد. حتى قرأته عليه في أيام يسيرة».

وبعد «الموطأ» لزم الشافعي مالكاً، يدارسه المسائل، فيفتيه مالك، إلى أن ودّع مالك الدنيا سنة 179 هجرية. وكان الشافعي قد بلغ من العمر ثلاثين سنة. وكان الشافعي يقطع ملازمته لمالك برحلات في

البلاد الإسلامية، ويذهب لزيارة أمه بمكة، ويستأنس بنصائحها.

كان مالك يسهم في الإنفاق على الطلاب الذين يطلبون علمه، وإثر وفاة مالك، صار على الشافعي أن يجد لنفسه عملاً، يكتسب منه قوته. وعاد إلى مكة، يبحث عن عمل، ويفكر في نوع العمل الذي يصلح له.

وحدث أن مرّ بمكة والي العباسيين على اليمن، فكلمه بعض القرشيين في أمر الشافعي، فأخذه الوالي معه، ولم يجد الشافعي تكاليف رحلته، فرهنت له أمه دارها بمكة، لكي يتمكن الشافعي من السفر مع الوالي.

وأصبح الشافعي عاملاً على نجران، وحرص على إقامة العدل بين أهل نجران، وبها بنو الحارث، وموالي ثقيف، وكانوا ممن يصانعون الولاة والقضاة، ويتملقونهم. يقول الشافعي:

«وُلّيت نجران، وبها بنو الحارث بن عبد المدان، وموالي ثقيف، وكان الوالي إذا أتاهم صانعوه، فأرادوني على نحو ذلك، فلم يجدوا عندي (قبولاً)».

وعندئذ وقعت المحنة الأولى في حياة الشافعي، فإقامة العدل تغلق باب المصانعة والملق، وإغلاق هذا الباب في وجوه الناس، والأعيان خاصة، يُحرضهم على تدبير المؤامرات ضده، عند والي اليمن. وكان والياً غشوماً ظلوماً، فراح الوالي يكيد له، بالدسّ والسعاية والوشاية، عند الخليفة ببغداد، وراح الشافعي كعالم ينقد ذلك الوالي، ويسلقه بلسانه العربي الفصيح. وكان لابد مما ليس منه بد. فقد نجحت وشاية الوالي به لدى الخليفة العباسي ببغداد.

المحنة الأولى

كان العباسيون في بغداد، يخشون خصومهم العلويين الأقوياء، وكانوا إذا رأوا دعوة علوية، قضوا عليها في مهدها، وقتلوا العلويّن،

والمتهمين بالعلوية بالشبهة، وباليقين، فقتل بريء أولى عندهم من ترك متهم يفسد الأمن عليهم.

واستغل والي اليمن هذا الضعف في نفوس العباسيين، فأرسل إلى الخليفة هارون الرشيد يقول:

«إن تسعة من العلويين تحركوا.. وإني أخاف أن يخرجوا (بالثورة).. وإن ها هنا رجلاً من أولاد شافع المطلبي، لا أمر لي معه ولا نهي. يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه المقاتل بسيفه».

وأرسل الرشيد إلى والي اليمن يأمره بإرسال هؤلاء العلويين التسعة إليه، ومعهم ذلك الشافعي المطلبي، وكان عاشرهم.

وقتل الرشيد التسعة، وكاد أن يقتل الشافعي، لولا حجة الشافعي بين يديه، ولولا شهادة «محمد بن الحسن الشيباني» تلميذ أبي حنيفة له.

قال الشافعي للرشيد:

- يا أمير المؤمنين. ما تقول في رجلين: أحدهما يراني أخاه، والآخر يراني عبده. أيهما أحب إليّ؟

فقال الرشيد:

- الذي يراك أخاه.

فقال الشافعي:

- فذلك (الأخ هو) أنت يا أمير المؤمنين. إنكم ولد العباس، وهم ولد عليّ، ونحن بنو المطلب، فأنتم ولد العباس تروننا إخوتكم، وهم يروننا عبيدهم.

ولأن العلم رحم بين أهله، فقد شهد «محمد بن الحسن الشيباني» للشافعي، بأن له حظًّا من العلم والفقه يعرفه. قال:

- وله من العلم يا أمير المؤمنين حظ كبير. وليس الذي رفع عليه (من والي اليمن) من شأنه.

فقال له الرشيد:

– فخذه إليك، حتى أنظر في أمره.

وبهذا نجا الشافعي من القتل ظلماً، ومرّت المحنة الأولى على الشافعي، وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، سنة 184 هجرية. وأدرك الشافعي من هذه المحنة أن عليه أن يتجه إلى العلم، لا إلى الولاية، وخدمة شؤون السلطان، وصار ضيفاً مقيماً، على الفقيه «محمد بن الحسن»، حامل فقه العراقيين وناشره.

عامان ببغداد

في بغداد أقام الشافعي قرابة عامين، قرأ فيها كتب «محمد بن الحسن الشيباني» جامع كتب فقه العراق، فاجتمع له بقراءته فقه الحجاز الذي يغلب عليه النقل، وفقه العراق الذي يغلب عليه العقل. وحين آن له أن يرحل من بغداد إلى مكة، حمل معه كتباً لمحمد بن الحسن. يقول الشافعي:

«حملت عن محمد بن الحسن وَقر (حمل) بعير، ليس عليه (من الكتب) إلا سماعِي (ما سمعته) منه».

وطوال إقامة الشافعي ببغداد، أكرم «محمد بن الحسن» منزلة الشافعي، بل إنه كان يفضل مجلس الشافعي على مجلس الخليفة. يروى أن محمداً خرج راكباً إلى دار الخلافة، فرأى الشافعي قد جاء، فثنى رجله، ونزل عن دابّته، وقال لغلامه:

– اذهب فاعتذر عنا.

فقال له الشافعي:

– لنا وقت غير هذا.

فقال له محمد بن الحسن:

– لا.

وأخذ بيده فدخلا إلى الدار.

وكانت لمحمد بن الحسن حلقة درس، فكان الشافعي، وهو من

أصحاب مالك، وفقهاء مذهبه، وحملة «مُوطئه»، يلزم حلقته. وكان من عادة الشافعي إذا غادر ابنُ الحسن مجلسه، أن يناظر أصحاب ابن الحسن، مدافعاً عن فقه الحجاز، وطريقة الحجاز في الفقه. وحين عرف ابن الحسن أن الشافعي يناظر أصحابه ولا يناظره هو، دعاه إلى مناظرته، فاستحيا الشافعي وامتنع. فأصر ابن الحسن، فناظره الشافعي مستكرهاً. في مسألة الشاهد واليمين، وفاز الشافعي في مناظرته على ابن الحسن. ولم يفسد خلافهما، ولا فوز الشافعي عليه، ودًّا بينهما.

ومنذ ذلك اليوم صار الشافعي يناظر ابن الحسن وأصحابه معاً، إلى أن غادر بغداد عائداً إلى مكة.

في فناء زمزم

في مكة أخذ الشافعي يلقي دروسه في الحرم المكي، وفي موسم الحج كان يلتقي به أكبر العلماء، وبينهم كان أحمد بن حنبل، وكان الشافعي قد أخذ يظهر بفقه جديد، مزج فيه بين فقه أهل الحجاز وفقه أهل العراق، أي بين فقه النقل وفقه العقل، بعقل أنضجه علم الكتاب والسنة، وعلم العربية، والقياس والرأي، وهدته إليهما معرفته بأخبار الناس، وأحوال الناس.

يروي «إسحق بن راهويه»، قال:

«كنا (بمكة) عند سفيان بن عيينة، نكتب أحاديث عمرو بن دينار، فجاءني أحمد بن حنبل فقال لي:

– قم يا أبا يعقوب حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله.

فقمت معه، فأتى بي فناء زمزم، فإذا هناك رجل عليه ثياب بيض، تعلو وجهه السمرة، حسن السمت (المظهر)، حسن العقل. وأجلسني (أحمد) إلى جانبه (جانب الشافعي) وقال له:

– يا أبا عبد الله. هذا إسحق بن راهويه الحنظلي.

فرحب بي (الشافعي) وحياني. فذاكرته وذاكرني، فانفجر لي منه علم أعجبني حفظه.

وقد أقام الشافعي بمكة، في هذه الزوْرة، نحواً من تسع سنوات، اكتشف فيها أن عليه أن يضع في الفقه قواعد ومقاييس يعرف بها الحق من الباطل، أو على الأقل ما هو أقرب للحق، من فقه الحجازيين والعراقيين معاً. وساعدته فترة إقامته الهادئة بمكة على إنجاز هذه الغاية، بوضع قواعد للفقه في كتاب، يعرف به طرق دلالاته، وأحكام الناسخ والمنسوخ وخصائصهما، ومكانة السنة في علم الشريعة، ومعرفة صحيحها من سقيمها، وطرق الاستدلال بها، ومقامها من القرآن الكريم، ويعرف به كيف تستخرج الأحكام إذا لم يكن ثمة نص من كتاب ولا سنة، وضوابط الاجتهاد في ذلك، والحدود التي ينبغي أن يلتزم بها المجتهد في اجتهاده.

وحين انتهى الشافعي من إنجازه لهذا الكتاب، سافر به لعرضه على جمهرة الفقهاء في بغداد، من أهل النقل والعقل، وأهل الحديث والرأي، معاً. فبغداد كانت آنذاك عشًّا للفقهاء.

في عش الفقهاء

عاد الشافعي إلى بغداد سنة 195 هجرية، وله من العمر خمس وأربعون سنة، وقد صار صاحب طريقة في الفقه لم يسبق إليها، أصبح بها للفقه قواعدُ وأصول، تشريعاً، واجتهاداً، قواعد كلية، أصّل أصولها، وضبط بها المسائل الجزئية، فصار للفقه عام كلي، وقواعد عامة لأول مرة.

واجتمع حول الشافعي بكتابه ذاك (كتاب الرسالة) العلماء والفقهاء،

من أهل الرأي والمحدثين. وكان الشافعي قد وضع كتابه تلبية لطلب «عبد الرحمن بن مهدي»، مثلما وضع مالك «موطأه» تلبية لطلب الخليفة أبي جعفر المنصور.

وخلال سنتين وبضعة أشهر، كان الشافعي ينشر بالعراق طريقته الجديدة، ويجادل بها الفقهاء، وينقد في ضوئها آراء الفقهاء، وينشر الكتب والرسائل، ثم اعتزم السفر إلى مصر في سنة 199 هجرية.

وكان السبب المرجَّح في هجرة الشافعي إلى مصر، ومغادرته عش العلماء: بغداد، أن الخلافة صارت لعبد الله المأمون، وأن الغلبة في عهد المأمون كانت للعنصر الفارسي، وأن المأمون كان يقرب إليه المعتزلة من علماء الكلام، والشافعي نفور من المعتزلة، ومناهج بحثهم، ويخشى أذى من المأمون قد يلحق الفقهاء، وقد صار المعتزلة كتابه وحجابه وجلساءه، خاصة وأن المأمون عرض على الشافعي أن يوليه القضاء فاعتذر. ولعله خشى أن يتكرر هذا العرض، وأن يواجه مصيراً كمصير أبي حنيفة، عند أبي جعفر المنصور، ولذلك لم يجد بدًّا من الرحيل إلى مصر، ولم يجد مهجراً واسعاً إلا في مصر، فواليها قرشي هاشمي عباسي، وليس فارسيًّا، ولا معتزليًّا.

ويروي ياقوت في معجمه يقول:

«وكان سبب قدومه (الشافعي) إلى مصر، أن العباس بن عبد الله بن العباس بن موسى بن عبد الله بن عباس دعاه. وكان العباس والياً لعبد الله المأمون على مصر».

ويروي ياقوت أن الشافعي قال عندما أراد السفر إلى مصر:

لقد أصبحت نفسي تتوق إلى مصرَ

ومن دونها قطع المهامِهِ والفقرِ

فوالله ما أدري الْفوزَ والغنى

أسَاق إليها، أم أساقُ إلى القبر

ولقد أعطِي الشافعي في مصر الأمرين، فنال الغنى بنصيبه من سهم ذوي القربى بنسبه الشريف، ونال الفوز بنشر علمه وآرائه وفقهه، وناله الموت بسوقه إلى قبره في مصر، سنة 204 هجرية، أي أنه أقام في مصر قرابة أربع سنوات، أو تزيد قليلا.

المحنة الثانية

في مصر، راح الشافعي يلقي بآرائه الفقهية هو، لا يتعرض فيها بنقد أو تزييف لآراء شيخه مالك، وافقه أو خالفه، ولذلك كان الشافعي يعد من أصحاب مالك بين فقهاء مصر، مع أنّ في آرائه ما يخالف آراء مالك، مثلما خالف مالكاً، من قبل، بعضُ أصحاب مالك، ومثلما خالف أبا حنيفة، من قبل، بعض أصحاب أبي حنيفة.

ثم حدث ما اضطر الشافعي إلى أن ينقد آراء مالك، ويكشف ما فيها من خطأ في رأيه، فقد بلغه الإمام أن مالك تُقدس آثاره، وثيابه، في بعض البلاد الإسلامية، وأن مسلمين من المسلمين يعارضون أحاديث للرسول، بأقوال مالك. فأدرك الشافعي أن الناس مُقدمون على أمر خطير، تصبح به أقوال مالك ديناً داخل الدين، فمالك يصيب ويخطئ، وليس لرأي مالك ولا لرأي سواه مع الحديث رأي، وهو (الشافعي) معروف بين الناس بأنه ناصر الحديث. وعليه أن ينقد آراء مالك، ويعلن عن الخطأ فيها للناس، ليعلم الناس أنه لا رأي لمالك مع الحديث الصحيح، الذي لم يبلغ مالكاً.

وعكف الشافعي وألف كتاباً بعنوان «خلاف مالك». وتردد فترة في إعلانه، فهو عنده «الأستاذ» ثم استخار **الله** وأذاعه للناس.

يروي «الفخر الرازي» في كتابه عن مناقب الشافعي. قال:

«إن الشافعي إنما وضع الكتاب على مالك، لأنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة (غطاء رأس) يَستَقِي بها (الناس). وكان يقال لهم قال رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، فيقولون قال مالك. فقال الشافعي: إن مالكاً آدمي

قد يخطئ ويغلط. فكان ذلك داعياً الشافعي إلى وضع الكتاب على مالك، وكان يقول: كرهت أن أفعل ذلك. ولكني استخرت الله فيه سنة».

ويروي الربيع تلميذ الشافعي، يقول:

«سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: قدمت مصر، ولا أعرف أن مالكاً يخالف من أحاديثه إلا ستة عشر حديثاً. فنظرت فإذا هو (مالك) يقول بالفرع، ويدع الأصل، ويقول بالأصل، ويدع الفرع».

وكان لمالك بمصر المكان الأول بين المجتهدين. ولذلك ثار المالكيون على الشافعي، وراحوا ينقدونه ويجرّحونه، ويطعنون عليه، بل ذهب جماعة منهم إلى الوالي طالبين إخراج الشافعي من مصر. فدافع عنه الوالي بأنه لم ينقد مالكاً فقط، وإنما نقد من قبله آراء العراقيين، ونقد آراء الأوزاعي فقيه الشام. وذكّرهم بقول لأحمد بن حنبل فيه: «الشافعي فيلسوف في أربعة أشياء: في اللغة، واختلاف الناس، والمعاني، والفقه»، وذكرهم بأن الناس كانوا قبل الشافعي فريقين: أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي، وأن الشافعي جمع بأصول بينهما، فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأي على أهل الحديث، ومالك كان غالباً من أهل الحديث.

وقف الوالي مع الشافعي، تاركاً إياه لجداله مع العلماء، لا يخرجه من مصر، إلى أن اندفع شاب، واعتدى عليه. ويروي ياقوت في معجمه قصة هذا الاعتداء، يقول:

«كان بمصر رجل من أصحاب مالك بن أنس، يقال له «فِتْيَان» فيه حدة وطيش، وكان يناظر الشافعي كثيراً، ويجتمع الناس عليهما، فتناظرا يوماً في مسألة بيع الحر، وهو العبد المرهون، إذا اعتقه الراهن، فأجاب الشافعي بجواز بيعه، ومنعَ فِتيانُ بيعه، وظهر الشافعي على فِتْيانَ في الحِجاج (الجدال)، فضاق فتْيان لذلك ذرعاً، فشتم الشافعيّ شتْماً قبيحاً، فلم يرد الشافعي عليه حرفاً، ومضى في كلامه في المسألة.

فرُفِع (ما حدث) إلى الوالي، فدعا الوالي الشافعي، وسأله عن ذلك، وعزم عليه (ألح عليه) فأخبره (الشافعي) بما جرى، وشهد الشهود على فِتيانَ بذلك. وأمر (الوالي) بفتْيان فضُرب بالسياط، وطِيف به على جمل، وبين يديه (من) ينادي: هذا جزاء من سبّ آل رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم. ثم إن قوماً تعصّبوا لفتيان من سفهاء الناس، وقصدوا حلقة الشافعي، (وانتظروا) حتى خلت من أصحابه، وبقي وحده، فهجموا عليه وضربوه، فحُمل الشافعي إلى منزله، فلم يزل فيه عليلاً حتى مات».

وقد لا يكون الضرب هو سبب الموت، فالعلة التي مات بها الشافعي هي مرضه بالبواسير، وقد أصابه بسبب البواسير نزْف شديد، فلقي وجه ربه راضياً مرضياً.

شخصية إمام

ويرى الشيخ محمد أبو زهرة أن الشافعي أوتي حظًّا من المواهب، تتحدد بها شخصيته. فهو قوي المدارك العقلية، ومخلص في طلب الحق والمعرفة، وقوي البيان فصيح اللسان، عميق الصوت، ونافذ البصيرة في نفوس الناس، بفراسته التي اكتسبها من شيخه مالك بن أنس.

وآية قوة مدارك الشافعي، حضور بديهته، وعمق أفكاره، وبعد مداه في الفهم، واتجاهه إلى وضع ضوابط عامة للحوادث وأحكامه، طالباً بها الكليات والنظريات العامة من خلال الجزئيات، وبقوة مداركه هذه وضع الشافعي أساس الفقه وأصوله، وجعله علماً لأول مرة.

وآية إخلاص الشافعي في طلب الحق والمعرفة، طلبه للعلم لوجه **الله**، بنظرة صادقة تتجه إلى الحقائق وحدها، في كل مراحل طلبه للعلم، ويعلنها في جرأة حتى لو خالفت ما يألفه الناس. وقد حدثت هذه الجرأة، حين خالف شيخه «محمد بن الحسن الشيباني» وناظره وأصحابه، وفاز

في مناظرته، وحين ألف كتابه عن «خلاف مالك»، وهو شيخه الأكبر، لأن الناس قدسوا آثاره وآراءه. فالحق العام فوق حق الشيخ، وفوق حق الصديق.

وآية إخلاص الشافعي في طلب الحق دعوته لأصحابه أن يطلبوا الحديث الصحيح، ويرفضوا آراءه هو إذا خالفت الحديث الصحيح.

روى ياقوت في معجمه أن تلميذ الشافعي «الربيع بن سليمان»، قال: «سمعت الشافعي، وقد سأله رجل عن مسألة، فقال الشافعي:

– يروى عن رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم أنه قال كذا وكذا.

فدهش السائل لأن الشافعي يعتمد في رأيه على الحديث، وقال:

– يا أبا عبد **الله**. أتقول بهذا؟!

فارتعد الشافعي، واصفرّ لونه، وحال وتغَيّر، وقال:

– أيّ أرض تُقلّني، وأيّ سماء تُظلني، إذا رويت عن رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، ولم أقل: نعم على الرأس والعينين؟!.

ويروي الربيع، يقول:

«سمعت الشافعي، يقول:

– ما من أحد إلا وتذهب عنه سنة رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم وتعزُب، فمهما قلت من قول، أو أصّلت من أصل، فيه عن رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول **الله** عليه وسلم، وهو قولي.

وجعل يردد هذا الكلام».

وآية إخلاص الشافعي في طلب الحق، قوله:

«لو كان الكذب مباحاً لكانت مروءة المرء تمنعه أن يكذب. ولوددت أن الناس تعلموا هذا العلم (علم الفقه)، ولا ينسب إليّ شيء منه، فأوجز عليه ولا يحمدُوني».

وآية قوة بيان الشافعي، فصاحة لسانه، وعمق تأثير صوته،

فسامعوه كانوا يبكون حين يسمعون قراءته للقرآن، وكان مالك يرغب في أن يسمع منه، بصوته كل «الموطأ». وكلما توقف الشافعي خوف الإملال، قال له مالك: زد يا فتى.

وقد روى تاريخ بغداد عن بعض مُعاصري الشافعي، قول أحدهم:

«كنا إذا أردنا أن نبكي، قلنا لبعضنا البعض:

– قوموا بنا إلى هذا الفتى المطّلبي، نقرأ القرآن.

فإذا آتيناه استفتح القرآن، حتى يساقط الناس بين يديه، ويكثر عجيجهم بالبكاء، فإذا رأى ذلك أمسك عن القراءة».

وكان «ابن راهويه»، يسمي الشافعي «خطيب العلماء»، ويروي أن «ابن أبي الجارود» قال عن الشافعي:

«ما رأيت أحداً إلا وكتبه أكثر من مشافهاته، إلا الشافعي، فإن لسانه أكثر من كتابته».

ولقد كانت كتب الشافعي، جيدة التعبير، حسنة التصوير للفكرة، عالية العبارة، فصيحة اللسان.

وآية فراسة الشافعي، معرفته، بأحوال أصحابه ومجالسيه، وما تطيقه نفوسهم من العلم، فلم يكن يعطي من العلم أحداً منهم، إلا على قدر ما يطيقه، ولهذا السبب التف حوله أكبر عدد من التلاميذ والأصحاب، في مكة، وبغداد، والقاهرة.

ويروى أن الشافعي دخل المسجد الجامع ببغداد، وعقد حلقة لدرسه، لم تلبث أن اتسعت، واتسعت، حتى لم يبق بالمسجد حلقة لغيره، وكانت قبلاً تقارب الخمسين حلقة في المسجد نفسه.

ويروى أن الشافعي كان يتناشد شعر هُذيْل مع بعض معاصريه، فأتى عليه الشافعي حفظاً، وقال لمن كان يتناشد معه:

«لا تُعلمْ أحداً من أهل الحديث، فإنهم لا يحتملون ذلك».

شيوخ عصره

عن شيوخ بمكة، وشيوخ بالمدينة، وشيوخ باليمن، وشيوخ بالعراق، أخذ الشافعي علمه بفقه الحديث، وفقه الرأي، بل لقد أخذ علم الكلام من علماء الاعتزال، وهو العلم الذي كان الشافعي ينهى عنه، مثلما كان ينهى عنه الإمام مالك. فأخذ من كل أفضل ما لديه، مما يجب أخذه، وترك من كل ما يراه واجب الردّ والترك.

وقد عدّ الفخر الرازي، مؤلف كتاب: مناقب الشافعي، من بين شيوخ الشافعي الكثيرين، تسعة عشر شيخاً: خمسة من مكة، وستة من المدينة، وأربعة من اليمن، وأربعة من العراق، ونسى أن يذكر معهم محمد ابن الحسن الشيباني.

وأخذ الشافعي من بعض شيوخه، فقه الحديث، ومن بعضهم فقه الرأي، ومن بعضهم علم الكلام، ومزج علم هؤلاء بعلم هؤلاء، فكان فقه الشافعي فقه حديث ورأي معاً، على أتم ما يكون الفقه. وتوجه بوضعه لعلم أصول الفقه، حين اجتمع له فقه مكة والمدينة، والشام، ومصر، والعراق، ولم يجد حرجاً في طلب فقه الاعتزال وفقه الشيعة، وهما فقهان يخوضان في أصول الاعتقاد التي لا يخوض فيها الفقهاء، وأضاف إليها جميعاً دراساته الخاصة، وتجاربه في رحلاته التي عرف بها الناس، وأحوال الناس هنا وهناك، من اليمن، إلى مكة، إلى المدينة، إلى بغداد، إلى القاهرة، وكلها كانت في الوقت نفسه رحلات علمية، يتبادل فيها الأخذ والعطاء.

ومن قبل هذا وذاك، كان الشافعي قد ملك نواصي العربية، وأدبها، وشعرها.

وكان عصر الشافعي عصراً التقت فيه الحضارات القديمة في منطقة واحدة من العالم، يظلها دين جديد، حضارات الهند، وفارس، واليونان. وكان عصر الخصب العقلي المستقل المنتج، من رجال الحديث، ورجال الرأي، ورجال الاعتقاد، وعصراً يبدأ فيه تدوين الكتب في شتى

العلوم، وتكثر فيه المناظرات. وفي وسط هذا العصر المتعدد الوجوه، الغني بالتفاعلات، والثروة العلمية، خرج الشافعي بآرائه ومذاهبه واتجاهاته، معتمداً على ثقافته اللغوية والدينية والفكرية، وعلى قوة مواهبه العقلية، وأفق دراساته الواسعة، وفي عمر قصير لم يزد على خمس وخمسين سنة، من المهد إلى الحد.

الشافعي وعلماء الكلام

كان الشافعي على علم ومعرفة، وهو الفقيه المحدّث، بعلم الكلام، وآرائه عن المعتزلة خاصة، والشيعة وسواهم عامة. ولكن الشافعي كان يبغض علم الكلام وأهله، مثلما كان يبغضهما الفقهاء والمحدَثون في عصره. فقد أثار أهل الكلام، من دعاة العقل مسائل معقدة وشائكة في العقيدة، ليس بوسع العقل البشري، أن يصل فيها إلى رأي واحد، واتجهوا بدراسة العقيدة اتجاهاً فلسفيًّا.

ولذلك كان الشافعي ينهى في مجالس دروسه عن الاشتغال بعلم الكلام، ويقول لأصحاب مجلسه:

«حكمي في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل منكسين، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام».

وكان يقول:

«إياكم والنظر في الكلام، فإن الرجل لو سئل عن مسألة في الفقه، وأخطأ فيها، كان أكثر شيء أن يُضحك منه، كما لو سئل عن رجل قتل رجلاً، فقال: ديته بيضة. ولو سئل عن مسألة في الكلام، فأخطأ، نسب إلى البدعة».

وكان يقول:

«رأيت أهل الكلام يكفر بعضهم بعضاً. ورأيت أهل الحديث يخطّئ بعضهم بعضاً، والتخطئة أهون من الكفر».

بل بلغ بغض الشافعي لعلماء الكلام، وطرائق علماء الكلام، أنه كان لا يعدهم علماء. روى عنه تلميذه الربيع قوله:

«لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم، وفيها كتب الكلام، لم تدخل كتب الكلام في تلك الوصية».

وروى تلميذه المُزني، ما يفيد أن الشافعي على كراهيته لعلم الكلام، لم يكن على جهلٍ به. قال:

«كنا على باب الشافعي رحمه **الله**، نتناظر في الكلام، فخرج الشافعي إلينا. فسمع بعض ما كنا فيه، فرجع عنا، ثم خرج إلينا، وقال:

– ما منعني من الخروج إليكم، إلا أنني سمعتكم تتناظرون في الكلام، أتظنون أني لا أحسنه؟ لقد دخلت فيه حتى بلغت مبلغاً عظيماً، إلا أن الكلام لا غاية له، تناظروا في شيء إن أخطأتم فيه يقال: أخطأتم، ولا يقال كفرتم».

ومن العجيب، كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة، أن علماء الكلام، وأخصّهم بهذا العلم هم المعتزلة، كانت غايتهم مثل غاية الفقهاء والمحدثين: تقرير الدين والدفاع عن الدين، ضد أهل الفرق الإسلامية الضالة، وخصوم الإسلام، وكلٌ كان يقرر مبادئ الدين، ويدافع عن الدين بطريقته، هذا بطريق النقل، وذاك بطريق العقل. والأكثر عجباً أن يكفر الفقهاء من هذه طريقته، وتلك غايته، من دعاة العقل، من علماء الكلام، وفلاسفة الإسلام.

ومع ذلك كان للشافعي «كلام» في كثير من أبواب «علم الكلام»، تتعلق بالعقيدة، لكنه كلام فقيه محدث، لا بد له من استخدام العقل، مع النقل، عند الحديث عن العقيدة.

كان الشافعي يرى أن كلام **الله** غير مخلوق، ويعتقد برؤية **الله** يوم

القيامة، ويؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره، ويرى أن الإيمان تصديق وعمل، وأنه يزيد وينقص بزيادة العمل ونقصه، وهذه الآراء هي إحدى وجهات النظر لعلماء الكلام.

وفي السياسة كان الشافعي يرى أن الإمامة، هي كما قال عليّ بن أبي طالب، لا بد منها، ويعمل تحت ظلها المؤمن، ويستمتع الكافر، وأن الإمامة في قريش. ويروي عنه تلميذه حرملة المصري قوله:

«كل قرشي علا الخلافة بالسيف، واجتمع عليه الناس، فهو خليفة».

فالخلافة عند الشافعي تنحصر في كون الخليفة قرشيًّا، أولاً، واجتماع الناس عليه ثانياً، سواء كان هذا الاجتماع ببيعة سابقة، أو ببيعة لاحقة، أو بغير بيعة على الإطلاق. والهاشمية ليست شرطاً في القرشية، فعمر بن عبد العزيز كان عنده الخليفة الخامس الراشد، وكان قرشيًّا أمويًّا، أي غير هاشمي. ومع ذلك كان الشافعي يرى أن معاوية وأصحابه كانوا هم الفئة الباغية، في موقفهم من عليّ بن أبي طالب، وكانوا، مثل عمر بن عبد العزيز، قرشيين أمويين، غير هاشميين.

أدوار الفقه الشافعي

عام 184 الهجري، كان الشافعي قد بلغ من العمر خمساً وثلاثين سنة، وفي تلك السنة، وكان الشافعي بمكة، شرع في تكوين مذهب فقهي مستقل، عن آراء شيخه مالك بن أنس. وكان الشافعي قد عاد إلى مكة، بعد رحلته القهرية الأولى من اليمن إلى بغداد، وبعد أن تتلمذ زمناً على محمد بن الحسن الشيباني، في بغداد، وهو من فقهاء الرأي. وقد آن له وهو بمكة أن يجمع في مذهبه بين مذهبي الحديث والرأي، والنقل والعقل.

ولقد مر المذهب الفقهي للشافعي، خلال ما بقي من عمره بثلاثة أدوار: أولها كان بمكة لمدة تسع سنوات تقريباً، وثانيها كان ببغداد (في رحلته الثانية) لمدة ثلاث سنوات تقريباً، وثالثها كان بالقاهرة لمدة

أربع سنوات تقريباً.

وفي المرحلة الأولى من فقه الشافعي، نجح الشافعي في نسج خيوط مذهبه، بما تجمع لديه من ثروة من الأحاديث، والآراء الفقهية، وراح يستنبط أدلة القرآن، وأدلة السنة، ويوازن بين المصادر الفقهية، ويستخدم الترجيح بين ما يتعارض من الأحاديث، أو من الآراء، حتى وصل إلى كليات الفقه وأسسه. وهي الكليات التي استرعت نظر الإمام أحمد بن حنبل. وكانت تلك الفترة هي أخصب فترات الفقه الشافعي، فقد كتب فيها كتابه «الرسالة» الذي جمع فيه أصول الفقه الإسلامي.

وكان ذلك الدور هو دور الابتكار.

وفي المرحلة الثانية من فقه الشافعي ببغداد، أذاع الشافعي رسالته، وعقد لها حلقات درس بمسجد بغداد الجامع، استعرض فيها آراء معاصريه من الفقهاء، وآراء الصحابة والتابعين، في ضوء ما وصل إليه من أصول كلية، وراح يرجح بينها على مقتضى هذه الأصول، أو يخرج عنها جميعاً، برأي جديد، إن لم يجد واحداً منها يندرج تحت أصوله، وكان ثمة مبرر لردّ هذه الآراء جميعاً. يقول الكرابيسي، بعد أن استمع إلى حلقات درس الشافعي ببغداد:

«ما كنا ندري ما الكتاب، وما السنة، وما الإجماع (يقصد إجماع الصحابة، وإجماع الفقهاء) حتى سمعنا الشافعي، يقول: الكتاب، والسنة، والإجماع».

ويقول «أبو ثور» عن تلك الفترة:

«دخلنا على الشافعي، فكان يقول:

– إن الله تعالى قد يذكر العام، ويريد به الخاص، ويذكر الخاص، ويريد به العام.

وكنا لا نعرف هذه الأشياء، فسألنا عنها الشافعي، فقال:

– إن الله تعالى يقول: (إن الناس قد جمعوا لكم). والمراد أبو سفيان

(فهو عام يراد به خاص). وقال تعالى: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) فهذا خاص والمراد به عام.

وهذا الكلام، في أصول الشافعي، لم يكن الناس يقولون به قبل الشافعي.

وكان ذلك الدور هو دور المناقشة والاختبار.

وفي المرحلة الثالثة بالقاهرة، رأى الشافعي في مصر ما لم يكن قد رآه من قبل. رأى عرفاً وحضارة، وآثاراً للتابعين، فراجع آراءه، وأصوله السابقة، على ضوء تجربته الجديدة، وأثمرت المراجعة فكراً فقهيًّا جديداً، أعاد به كتابة «رسالته» المكية الأصول، فزاد وحذف، وأبقى الجوهر، وأعاد به دراسة آرائه في فروع الفقه، فعدل عن قديم، واهتدى إلى جديد، وتردد بين جديده وقديمه، فجمع بينهما، فكانت «رسالته القاهرية الجديدة».

وكان ذلك الدور هو دور التمحيص والمراجعة.

وفي كل دور كان للشافعي تلاميذ نقلوا فقهه عنه، في مكة، وبغداد، والقاهرة، قراءةً، وإملاءً، وتدويناً. ومن بين هؤلاء التلاميذ، كان: «أحمد بن حنبل» و «إسحق بن راهوَيْه»، وهما فقيهان عظيمان.

ولقد روى «ابن حرملة» المصري عن الشافعي فقهه وكتبه (ويقال إن الشافعي قد نزل عنده في داره بالقاهرة). وهذه الكتب هي: الشروط (ثلاثة أجزاء)، وكتاب السنن (عشرة أجزاء)، وكتاب ألوان الإبل والغنم وصفاتها وأسنانها، وكتاب النكاح، وكتب أخرى.

وروى الربيع بن سليمان المرادي (الجيزي المصري)، وهو آخر من روى عن الشافعي، كتباً أخرى، وآراء أخرى.

والكتب التي كتبها الشافعي بنفسه، هي: الرسالة في مرحلتيها بمكة والقاهرة، وتعرف بأسماء: الحجة، والمبسوط، والأم، و: كتاب السنن، و: الإملاء الصغير. وأخطرها وأهمها، كتابه: الرسالة، في ثوبها المصري

الجديد، ويقع في ألفين من الصفحات.

الفقيه يكتب

ولقد تحدث «الربيع» المصري عن بعض طرق الشافعي، في التأليف، فقال:

– لزمت الشافعي قبل أن يدخل مصر. وكانت له جارية سوداء، فكان يعمل (يفكر في) الباب من العلم (في الكلام)، ثم يقول:

– يا جارية، قومي، فأسرجي (أضيئي المصباح).

فتسرج له فيكتب ما يحتاج إليه، ثم يطفئ السراج. فدام على ذلك سنة، قلت:

– يا أبا عبد **الله**. إن هذه الجاريةُ منك في جهد.

فقال لي:

– إن السراج يشغل قلبي (عن التفكير).

وكثيراً ما كان الشافعي يكتب بالمسجد. روَى حرملة، قال:

«كان الشافعي يجلس إلى هذه الأسطوانة (العمود) في المسجد (بالفسطاط)، فتلقى له طنفسة، فيجلس عليها، وينحني لوجهه، لأنه كان مِسْقَاماً (كثير المرض) فيصنف».

وكان الشافعي يستعين بكتب غيره (مراجعهم) عند التصنيف، طلباً للأحاديث، والآراء الفقهية.

وكان أحياناً يملي على مَن يحضره من تلاميذه، فيأتي ما يمليه بلفظه ومعناه.

وكان تلاميذه يكتبون ما يسمعونه منه، فيأتي ما يكتبونه بمعانيه، وألفاظهم هم.

وكتاب «الأم» (الرسالة الجديدة) للشافعي، كتاب فريد في جزالة

لفظ، وجمال عبارة، وعمق معنى، وابتكار منهج، ووضع لأصول.

من أصول الشافعي

وضع الشافعي كليات الفقه في مذهبه، في كتاب «الأم»، فوضع بها علم الأصول، واستشهد لها، وفرّع عنها المسائل.

والشافعي يقسم في أصوله علم الشريعة قسمين:

علم العامة: وهو العلم بما هو معلوم من الدين بالضرورة، من أركان الإسلام، ومحرماته، والعلم بها واجب على كل مسلم أن يعرفه. وهو موجود في القرآن نصًّا لا تأويل فيه، وفي السنة المتواترة بين الكافة.

وعلم الخاصة: وهو العلم بفروع الشريعة، مما فيه تأويل من نصوص القرآن الكريم، ومما ليس فيه نص متواتر عن الرسول، مثل أخبار الآحاد. وعلم الخاصة فرض كفاية لا يطلبه إلا الخاصة من الفقهاء، وهو موضوع بحثهم وتنازعهم، وبحاجة إلى ضوابط في الاستنباط، لتكون مقياساً يبين به الخطأ والصواب.

وعلم الخاصة عند الشافعي خمسة أنواع هي بالترتيب: الكتاب، والسنة إذا ثبتت. وإجماع الفقهاء، وفيما ليس فيه كتاب ولا سنة، ورأي بعض الصحابة، واختلاف آراء الصحابة في المسألة الواحدة، ويؤخذ منها ما هو أقرب إلى الكتاب والسنة.

والكتاب والسنة مرتبة واحدة في العلم بشريعة الإسلام. وللسنة مراتب إسناد. وللدلالات في الكتاب والسنة مراتب إسناد.

والألفاظ العامة في القرآن، قد يراد بها العام، وقد يراد بها الخاص، وقد يراد بها عام يندرج تحت الخصوص.

والقرآن الكريم يُفهَم بالقرآن، في الموضوع الواحد، وإلاّ فيما يبينه من السنة، لبيان الجزئيات، ولمعرفة الناسخ من المنسوخ. والسنة في

بيانها درجات من الاستدلال، حسب درجات التواتر، والشهرة، وأخبار الآحاد، واتصال السند أو انقطاعه. وقد تجيء السنة بأمر زائد ليس في القرآن الكريم. والسنة لا تنسخها إلا سنة. والسنة لا تنسخ آيًا من القرآن، ولكنها تبين أنها قد نسخت تلاوة، أو حكماً.

وإجماع الصحابة عند الشافعي من مصادر التشريع، وهو مقدم على القياس، وفي المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة.

وإجماع الفقهاء حجة عنده في التشريع، ويأتي بعد إجماع الصحابة.

والقياس عند الشافعي من أسس التشريع بالرأي، وكان الشافعي أول من ضبط قواعده، وهو خاص بقياس مسألة لم يرد فيها نص، ولا إجماع، على مسألة ورد فيها نص، أو إجماع، لعلّة أو صفة مشتركة بينهما، فتأخذ هذه المسألة حكم ما قيست عليه. وإذا لم يكن ثمة نص، فلا قياس ولا اجتهاد بالرأي.

والشافعي يرفض ويبطل الاستحسان الفقهي في التشريع، فهو عنده لا يمت إلى الشرع بصلة، لأنه لا يعتمد على نص، أو إجماع، أو قياس، وقد أخذ المالكية والأحناف بالاستحسان.

والشافعي لا يأخذ بالمصالح المرسلة، إلا إذا كانت مشابهة لمصلحة معتبرة، بنص من قرآن أو سنة أو إجماع، وليست المصالح المرسلة أصلاً قائماً بذاته في التشريع، ولا مصدراً من مصادره، عند الشافعي.

والشافعي كان يأخذ برأي أحد الصحابة إذا اختلفوا في مذهبه القديم بمكة وبغداد، وفي مذهبه الجديد بالقاهرة، وبرأي الصحابي الواحد إذا لم يخالفه غيره من الصحابة.

وقد أخذ الحنابلة بأصول الشافعي، ولكنهم لم يتصوروا إجماعاً غير إجماع الصحابة، فرفضوا ما يقال عن إجماع الفقهاء.

وقد فتحت أصول الشافعي الباب، لوضع كتب أصول في مذاهب

أخرى، من مذاهب الفقه الإسلامي، خاصة تلك المذاهب، التي خالفت الجماعة الإسلامية، في مواقفها السياسية، مثل: الإباضية والشيعة الإمامية.

ولقد نما علم الأصول على أيدي علماء الكلام المعتزلة، والماتريدية والأشاعرة، وفقهاء الشافعية، وفقهاء الحنفية، حتى في عصور التقليد في التشريع، فأصبح علم الأصول الشافعي طريقة للمتكلمين، واتجاهاً فلسفيًّا في التشريع.

وأشهر كتب علم الأصول بعد أصول الشافعي كتاب: «المعتمد» لأبي الحسين محمد بن البصري المعتزلي الشافعي، وكتاب «البرهان» لإمام الحرمين الشافعي، وكتاب «المستصفى» للغزالي الأشعري.

●●●

بعد الشافعي، كان هناك أتباع للمذهب الشافعي بمكة، وبالعراق، وبمصر وبخراسان، وباليمن، وفي عصور متلاحقة. وكانوا في المذهب الشافعي، بين مجتهدٍ منتسب اجتهاداً مطلقاً، ينهج نهج الشافعي في الاجتهاد، وَفق أصوله، لكنه لا يقلده، لا في أصوله، ولا في أدلته، ومجتهدٍ متقييد بمذهب الشافعي، لا يخالف نهجه، ولا أصوله، في الفتوى فيما يستجد من المسائل، وبين فقيه غير مجتهد، له الفضل في جمع الفقه الشافعي، وترتيب أدلته، وتهذيب مسائله، وجمع فروعه، أو له الفضل في حفظ مذهبه، ونقله، وفهمه، وشرحه، وتلخيصه. وفئتا المجتهدين كانتا غالباً في الفقه الشافعي إلى آخر المئة الرابعة الهجرية، وبعدها كانت فئة الفقهاء الشافعيين غير المجتهدين غالباً.

وقد انتشر مذهب الشافعي في مصر أكثر من سواها، وانتشر بالعراق، وخراسان، وما وراء النهر، والشام، واليمن، وفارس، والحجاز، وبعض بلاد الهند. وقاسم الشافعيون الأحناف في الفتوى، وفي التدريس، في جميع الأمصار الإسلامية.

وفي مصر، ساد المذهب الشافعي إلى عهد الدولة الفاطمية الشيعية الإمامية. ثم عاد إلى الوجود في مصر، مع غيره من مذاهب الأئمة الأربعة في عهود الدولة الأيوبية، ودولتي المماليك. وفي عهد الدولة العثمانية بمصر، ظل المذهب الشافعي موجوداً، ولكن القضاء انحصر في العصر العثماني في المذهب الحنفي، ولا يزال منحصراً فيه إلى اليوم.

ولم ينتشر المذهب الشافعي بالأندلس، ولا بالمغرب، لغلبة المذهب المالكي في هذين المصرين الإسلاميين.

وجدير بالذكر أن التعصب المذهبي بين أتباع المذاهب الأربعة، في المشرق الإسلامي، كان ظاهرة متكررة، مثلما كان التعصب الفِرَقي بين أهل السنة، والشيعة، سائداً هناك، ولقد نتجت عن ذلك، في المشرق حروب وفتن ومذابح، بين العامة والخاصة، خروجاً عن روح التسامح الديني في الإسلام، لكن هذا التعصب وآثاره، ظل محصوراً في مصر، بين فقهاء المذاهب، لا يتجاوزهم إلى عامة الناس، وفي إطار المناظرات العلمية التي قد تكون عالية الصوت أحياناً، ولكنها لا تؤدي إلى فتن بين عامة المسلمين، في أكثر الأحيان.



أحمد بن حنبـل

إمَـام الاتّبَـاع

الناس والإمام

قليل من الناس من ينال الخلود بعلمه وعقله، غالباً بعد وداعه للدنيا، وأقل هذا القليل من ينال هذا الخلود، وهو حيّ يسعى على قدمين. والإمام «أحمد بن حنبل» كان واحداً فريداً من أقل هذا القليل، فأحداث عصره قد ألقت به في ساحة المواجهة، ليس بين الفقهاء وعلماء الكلام فقط، وإنما، أيضاً، بين الفقهاء وسلطة الخلافة العباسية.

ففي حياة الإمام أحمد، ذاع علمه، واشتهرت مواقفه. بل إن علمه بالحديث والأثر ذاع وانتشر، وهو لا يزال شابّاً يطلب العلم عن شيوخ العلم.

ويروى أن «أحمد بن سعيد الرازي»، وهو أحد شيوخ الإمام أحمد، قال عنه وهو شاب:

«ما رأيت أسود الرأس، أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أعلم بفقهه، من أحمد بن حنبل».

وقال الإمام الشافعي لأحمد، وهو أحد شيوخه، وقد استمع لحفظه،

وكان لا يزال شابّاً:

«أنت أعلم بالأخبار (الأحاديث والآثار) الصحاح منا، فإذا كان خبر صحيحاً، فأعلمني، حتى أذهب إليه (إلى مصدره): كوفيّاً كان، أو مصريّاً، أو شاميّاً».

وروى «المُزني» أن الشافعي قال لمن بمجلسه من طلاب العلم، عن الشاب أحمد:

«ثلاثة من عجائب الزمان: عربي لا يُعرب كلمة، وهو: أبو ثور. وأعجمي (فارسي) لا يخطئ في كلمة، وهو: الحسن الزعفراني. وصغير كلما قال شيئاً صدقه الكبار، وهو: أحمد بن حنبل».

وحين غادر الشافعي بغداد إلى مصر، واستقر بها، قال الشافعي لتلميذه حرملة المصري، عن أحمد بن حنبل، وكان عمر أحمد ستّاً وثلاثين سنة:

«خرجت من بغداد، وما خلّفت بها أورع ولا أتقى، ولا أفقه، من أحمد بن حنبل».

ووصف الشافعي اثنين بالعقل، مع علم بالرواية، والفقه، فقال لتلاميذه، فيما يرويه «محمد بن الصباح»:

«ما رأيت أعقل ولا أروى ولا أفقه من: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي».

وقال عن ابن حنبل، معاصره «علي بن المَدِيني»:

«أعرف أبا عبد الله بن حنبل منذ خمسين سنة، وهو يزداد خيراً. وليس فينا أحفظ منه».

وقال عنه قرينه، ومعاصره «القاسم بن سلام»:

«انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل، وعليّ بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن شيبة، وأحمد أفقههم، فما رأيت رجلاً أعلم بالسنة منه».

وشهد له رفيقه ومعاصره «يحيى بن معِين». قال:
«**والله لا نقوى على ما يقوى عليه أحمد، ولا على طريقة أحمد**».
وحدّث «عبد الرحمن بن مهدي» جلساءه، عن أحمد بن حنبل، فقال: «هذا أعلم الناس بحديث سفيان الثوري. وما نظرت إلى أحمد بن حنبل إلا تذكرت به سفيان الثوري».
وكان سفيان الثوري فقيهاً زاهداً، ويلقبه الناس بأمير المؤمنين في الحديث.
الرحالة
عام 164 الهجري، ولد «أحمد بن حنبل» بمدينة بغداد، وكانت أمه حاملاً به حين عادت من مدينة «مرو» (بوسط آسيا) إلى مدينة بغداد.
وأحمد بن حنبل عربي، شيباني، من جهتين معاً: أبوه، وأمه. وقبيلة شيبان التي ينتسب إليها أحمد قبيلة ربِعَية (نسبة إلى بني ربيعة) عدنانية، تلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في: «نزار بن معد بن عدنان». وقبيلة شيبان كان برجالها إباء، وعزم، وحميّة، فمنها كان «المثنى بن حارثة» قائد الجيوش الإسلامية عند مهاجمتها العراق في عهد أبي بكر الصديق. وتولى بهمته أولى الحملات العربية الإسلامية ضد الفرس. وقبيلة شيبان كانت أبرز القبائل الرّبَعية. وقيل فيها ما رواه تاريخ بغداد:
«إذا كنت في ربيعة، فكاثر بشيْبان، وفاخر بشيْبان، وحارب بشيْبان».
وكانت منازل شيبان بالبصرة، بعد إنشاء عمر بن الخطاب لها سنة 16 هجرية. وكانت أسرة أحمد، وأسرة أمه، مقيمتين ببيداء البصرة. وكان «عبد الملك بن سوادة بن هند» من وجوه شيبان، وجدّاً لأسرة أحمد، ويضيف قبائل العرب عندما ينزلون البصرة.
وكان لآل شيبان بالبصرة مسجد، هو مسجد «مازن». ولقد اعتاد

أحمد أن يصلي فيه كلما نزل إلى البصرة، ويقول لمن يسأله: «إنه مسجد آبائي».

والجد الأقرب لأحمد هو: «حنبل بن هلال»، وكان هذا الجد قد انتقل بأسرته إلى خراسان، حين صار واليا، في العهد الأموي، على ولاية «سَرْخس». ولقد انضم هذا الجدّ إلى صفوت الداعين ضد بني أمية.

وأبو أحمد، هو: «محمد بن حنبل»، وكان جنديّاً بالجيش العباسي.

ويقال إنه كان قائداً، يرتدي زي الغزاة فيما وراء الحدود الإسلامية. ولقد مات هذا الأب شابّاً، وعمره ثلاثون سنة.

وعم أحمد كان من عيون الولاة في بغداد، يرسل إليهم بالأخبار، ليعلم بها الخليفة العباسي، حين يكون في سفرة بالشرق أو الشمال. وكان أحمد يتورع (يتنزه) وهو في صغره، عن مشاركة عمه في عمله، وكان عمه قد صار عليه قيّماً (وصياً) إثر وفاة أبيه عنه وهو صغير. ويروي كتاب المناقب لابن الجوزي هذه الواقعة:

روى بعض الولاة، قال:

«أبطأت عليّ أخبار بغداد، فوجهت إلى عم أحمد بن حنبل، أسأله: لمَ لمْ تصل إلينا الأخبار اليوم؟ وكنت أريد أن أحررها، وأوصلها إلى الخلِيفة. فجاء إليّ عم أحمد، وقال لي: بعثت بها مع أحمد ابن أخي. فأمرته فأحضر أحمد، وهو بعد غلام، وقال له:

– ألم أبعث معك الأخبار؟

فقال أحمد:

– نعم.

فقال له عمه:

– فلأي سبب لم توصلها؟

فقال له أحمد:

– أنا كنت أرفع تلك الأخبار!! رميت بها في الماء.

فجعلت أسترجع (يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون»). وقلت: هذا غلام يتورَع، فكيف نحن».

فأسرة أحمد لم تقطع صلتها بالخلافة العباسية، ولا بولاة الدولة العباسية، ولم يكن أحمد الصغير يستحسن تلك الصلة، بل كان يتورع منها، ويبتعد عنها، منذ صباه.

ونشأ أحمد يتيماً، مثلما نشأ شيخه الشافعي يتيماً، فلم ير أحمد أباه ولا جده. وكان على أمه وأسرة أبيه القيام على تربيته. ولحسن حظ أحمد، فقد كان له من ميراث أبيه، ببغداد، منزل يسكنه مع أمه، ومنزل آخر، به حوانيت (دكاكين) يدر عليه عائداً، يتيح له كفافاً من العيش، فاستغنى بهذا العائد عما في أيدي الناس، ووجد المأوى.

ودفع أحمد يتمه، وشرف نسبه، وحرمانه من ترف العيش، وقناعته، ونزوعه للتقوى، إلى أن يكون سامي النفس، ويكرس ما وهبه **الله** له، من ذكاء العقل في طلب العلم.

وحفظ أحمد القرآن الكريم، ثم أخذ يتردد على الديوان، ليتمرن على الكتابة والتحرير. يقول أحمد:

«كنت، وأنا غُلَيْم (غلام صغير)، أختلف إلى الكتّاب، ثم اختلفت إلى الديوان، وأنا ابن أربع عشرة سنة».

وكان أحمد، وهو صبي محل ثقة الرجال والنساء، الذين ذهب أبناؤهم أو إخوتهم أو آباؤهم إلى ساحات القتال. فقد كانوا يستكتبونه، وهو لا يزال صغيراً ببغداد، رسائل إلى ذويهم المقاتلين مع الرشيد، فيكتبها لهم، ويجيئون إليه بالردود، فيقرأها عليهم. ولقد قال أحد الآباء آنذاك:

«أنا أنفق على أولادي، وأجيء إليهم بالمؤدبين، كي يتأدبوا، فما أراهم يفلحون. وهذا أحمد بن حنبل غلام يتيم. انظروا كيف هو».

ويروح الأب يعجب من أدب أحمد، وحسن طريقة أحمد. وفي النواة الصغيرة سر الشجرة الكبيرة.

ومنذ الصبا كانت في أحمد رجولة، وصبر وجد، وعناية بالعمل، وقدرة على احتمال ما يكره، وبروح من التقوى. ولقد دفعت هذه الروح «الهيثم بن جميل» إلى أن يقول عن أحمد:

«إن عاش هذا الفتى فسيكون حجة على أهل زمانه».

وفي بغداد اتجه أحمد إلى طلب العلم، وكانت بغداد آنذاك منارة لعلوم الدين واللغة، والرياضة والفلسفة، والتصوف. واختار أحمد علم الحديث، وبه بدأ، ثم أردفه بطلب الفقه. ويروى عن أحمد بن حنبل قوله:

«أول من كتبت عنه الحديث أبو يوسف».

وكان أبو يوسف قاضياً لقضاة الرشيد. لكن أحمد سرعان ما انصرف عنه إلى مجالس المحدثين، فأبو يوسف من فقهاء الرأي أولاً، والحديث ثانياً. وأردف طلبه للحديث بطلبه للفقه، فقه الرأي بالعراق، وفقه الحديث بالحجاز. وكانت مدن العراق والشام والحجاز معاً، تزخر بالمحدثين. وراح أحمد يسافر في طلب الأحاديث من المحدثين، ويدونها، حتى تم له جمع مسند، يضم الأحاديث: العراقية، والحجازية، والشامية، والبصرية، والكوفية.

وبدأت مسيرة أحمد في طلب الحديث ببغداد بين عامي 179 و186 هجرية، ثم توالت أسفاره في طلب الحديث خارج بغداد.

وأول إمام طلب منه أحمد علم الحديث والآثار، هو: هُشيْم بن بشير بن أبي خازم الواسطي» (ت 183 هجرية) فكتب أحمد عنه نحواً من ثلاثة آلاف حديث في الحج، وبعض التفسير، وكتاب القضاء، وكتباً أخرى صغيرة، من كتب (أبواب) الحديث.

ومع «هشيم» سمع أحمد الحديث وكتبه، من: «عبد الرحمن بن مهدي»»، و«أبو بكر بن عباس»»، وسواهما.

ولقد توالت رحلات أحمد في طلب الحديث خلال عمره، وبينها خمس رحلات إلى البصرة، وخمس رحلات إلى الحجاز، وفي أولى رحلاته إلى

مكة التقى بالشافعي وعمره 24 سنة، حين كان يؤدي فريضة الحج لأول مرة، ماشياً على قدميه، من بغداد إلى مكة. ولكم تمنى أحمد أن يكون قادراً للقيام برحلة إلى مدينة الريّ، ليلقى بها المحدث: «جرير بن عبد الحميد» لكن هذه الرحلة كانت تحتاج منه إلى تسعين درهماً، لم تكن معه.

وحج أحمد مرة إلى البيت الحرام مع رفيقه في طلب العلم «يحيى ابن معين» سنة 198 هجرية، وكانا قد اتفقا على السفر بعد الحج إلى صنعاء، ليلتقيا بالمحدّث «عبد الرازق بن همام». وإذا كانا يطوفان طواف القدوم، رأيا المحدث عبد الرازق يطوف، فتوجه إليه يحيى، وكان يعرفه، وسلم عليه، قائلاً له:

– هذا أحمد بن حنبل أخوك.

فقال له عبده الرازق:

– حياه **الله** وثبته، فإنه يبلغني عنه كل جميل.

فقال له يحيى:

– نجيء إليك غداً إن شاء **الله**، حتى نسمع (منك)، ونكتب (عنك).

فلما انصرف عبد الرازق، قال أحمد ليحيى معترضاً:

– لم أخذت من الشيخ موعداً؟

فقال له يحيى:

– لنسمع منه. قد أرْبحك **الله** مسيرة شهر، ورجوع شهر، وأراحك من النفقة.

فقال له أحمد:

– ما كان **الله** ليراني، وقد نويت نية، أن أفسدها بما تقول. نمضي (الآن) فنسمع منه. ثم نمضي معه بعد الحج، لنسمع منه بصنعاء.

وفي سبيل هذه الرحلة، واجه أحمد العيش الخشن، والمركب الصعب، فقد نفدت نقوده بالطريق، فعمل حمالاً بأجر للقافلة، إلى أن بلغت

القافلة صنعاء. وكان من معه يحاولون أن يمدوا له يد العون، فكان يردّها، حامداً الله فضل قوته، التي تمكنه من أن يحصل بعرقه على نفقات الطريق.

وفي صنعاء، حاول المحدث عبد الرازق، أن يعين أحمد بن حنبل، فقال له:

– يا أبا عبد الله. خذ هذا الشيء فانتفع به، فإن أرضنا ليست بأرض متجر، ولا مكسب.

ومدّ عبد الرازق يده إلى أحمد بدنانير، فقال له أحمد:

– أنا بخير.

ومكث أحمد يعاني مشقة العيش مدة سنتين بصنعاء، استفاد فيهما، فقد سمع من عبد الرازق أحاديث عن طريق الزهري، وابن المسيّب، ما كان يعلمها من قبل.

وظل أحمد يطوف في الأقاليم الإسلامية، طالباً للحديث، يحمل حقائب كتبه على ظهره، ويسير على قدميه غالباً في رحلاته، ويعمل أحياناً ليكسب قوت أيامه في أسفاره وإقاماته، مستهيناً بالمتاعب في طلب الحديث.

ولكثرة ما رواه أحمد، وكتبه، وحفظه من الأحاديث، قال له أحد عارفيه عاتباً:

– مرة إلى الكوفة، ومرة إلى البصرة!! إلى متى؟!

وقال له آخر، وكان أحمد قد بلغ مبلغ الإمامة:

– يا أبا عبد الله. أنت قد بلغت هذا المبلغ، وأنت (الآن) إمام المسلمين.

فقال له أحمد:

– مع المحبرة إلى المقبرة. أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر.

وفي هذه الرحلات كان أحمد معنياً بتدوين كل ما يسمعه من

أحاديث رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم، وآثار أصحابه، ولا يعتمد على ذاكرته وحدها. وحين كان أحمد يحدث الناس بالحديث لم يكن يحدثهم من ذاكرته، خشية أن يضل وينسى، وإنما كان يحدثهم مما كتبه ونقله، حرصاً على التقوى، والدقة، مع أنه كان كثير الحفظ، قوي الذاكرة.

يروى أن رجلاً من أهل مرو، جاء إلى أحمد، طالباً حديثاً بعينه. ومع أن أحمد كان يحفظه، فقد أمر ابنه عبد **الله**، أن يحضر له «كتاب الفوائد» ليبحث للرجل عن نص الحديث الذي يريده. وعاد إليه ابنه، قائلاً إنه لم يجد الكتاب. فقام أحمد بنفسه، وعاد بالكتاب، وكان في عشرة أجزاء، وقعد يبحث عن الحديث بنصه، ثم أملاه على الرجل القادم من مرو إليه.

وجاءه مرة أخرى رجل يطلب الحديث، وقال لأحمد:

– علمني مما علمك **الله**.

فدخل أحمد منزله، وأخرج كتب الحديث، وجعل يملي على الرجل، جلسة بعد جلسة، ويوماً بعد يوم. وحين انتهى، قال لذلك الرجل، ليضبط له ما كتبه:

– الآن. اقرأ عليّ ما كتبت.

ومع تعلم أحمد للحديث، سماعاً، وحفظاً، وتدويناً، كان يتعلم الاستنباط، والتحري، وفهم النصوص، وغاياتها، ويطلب لقاء الفقهاء، كطلبه للقاء المحدثين. وكان الإمام الشافعي هو أشهر من التقى به أحمد، وتعلم على يديه التخريج الفقهي، وأصول الاستنباط للأحكام، ومناهجه، حين كان يلقى الشافعي بمكة أو ببغداد. فعرف منه الفقه، والرأي، والقياس، والاستنباط، وعرف فقه فقهاء أهل السنة بالحجاز. ولم يرض عن فقهاء الرأي بالعراق، فنزعتهم الفقهية، تختلف عن نزعته.

ولقد جمع ابن حنبل في رحلة حياته فتاوى الصحابة، مع جمعه للأحاديث، ومعرفته لمراميها، وغاياتها، ومعانيها الفقهية، ويحوي

«مُسنده» طائفة كبيرة من فقه وفتاوى وأقضية كل صحابي. فالتقى بذلك الحديث والفقه معاً، في شخص أحمد بن حنبل، ومسنده، ومذهبه كإمام.

دروس إمام

في سن الأربعين، جلس أحمد بن حنبل للتحديث والفتوى، بمساجد بغداد، ومساجد المدائن الإسلامية التي يرتحل إليها، طلباً في الوقت نفسه، لمزيد من العلم، فكان في وقت واحد، عالماً وطالب علم. وبدأ أحمد مجلسه العلمي كإمام، في بغداد، سنة 204 هجرية، وهي السنة التي توفي فيها الإمام الشافعي بالقاهرة، فلم يستسغ أحمد أن يجلس من قبل للتحديث والفتوى، وبعض من شيوخه الكبار حيّ، يُحدِّث ويفتي.

ولم يحدّ أحمد في مجالسه وحياته على السواء، عن اتباع السنة. فهو يفعل كل ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله، ولا يفعل ما لم يكن يفعله.

يروى أنه كان إذا احتجم (جلس للحلاق) أعطى الحجام ديناراً، لأنه رُوي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم، وأعطى حجامه «أبا طيبة» ديناراً. ولقد استحيا أحمد أن يجلس للتحديث والفتوى إلا بعد أن بلغ الأربعين، لأن الرسول لم يبلغ رسالة ربه إلا في هذه السن.

ولم يكتم أحمد طوال حياته، عن أحد علماً، ولا حديثاً، لأن الله تعالى نهى عن كتمان العلم، ولأن الدين يوجب إفشاء أحاديث الرسول، ونشرها.

ولأن ذكر أحمد، في طلبه الحديث، قد ذاع في الآفاق، قبل أن يجلس للدرس والإفتاء، فقد كان الازدحام على درسه شديداً، ولقد بلغ المستمعون إلى درسه، في المجلس الواحد، خمسة آلاف، وكان يكتب عنه

ما يقوله خمسمئة منهم. وبسبب هذه الكثرة كثر رواة فقه أحمد، وحديث أحمد. وبين الحضور في مجلسه العلمي، كان هناك ناس لا يطلبون علماً، وإنما يريدون فقط أن يروْه، ويتيمَّنوا بمرآه.

روى ابن الجوزي أن أحد معاصري أحمد، قال:

«اختلفت إلى أبي عبد **الله** أحمد بن حنبل اثنتي عشرة سنة، وهو يقرأ المسند على أولاده، فما كتبت منه حديثاً واحداً، وإنما كنت أميل إلى هديه وأخلاقه وآدابه».

وكان لأحمد مجلسان للدرس والتحديث: مجلس في منزله لتلاميذه وأولاده، ومجلس في المسجد للعامة ولتلاميذه أيضاً. وخاصة الخاصة من تلاميذه كانوا هم الذين يذهبون إلى بيته.

وفي المسجد، كان وقت درس أحمد، هو وقت العصر، واختار أحمد هذا الوقت، لأنه قبل عتمة الليل، وبعد وهج النهار، ولأنه وقت راحة لأكثر الناس، فيتيسر لهم أن يُقْبلوا إلى المسجد، ولأنه وقت صفاء النفس، وفراغها من مشاكل العمل، ومشاغل الحياة.

ومجلس أحمد، كان مجلساً يسوده الوقار، والتواضع، واطمئنان النفس إلى رعاية **الله** له. ولقد روى ابن نعيم، أن خلف بن سالم، قال:

«كنا في مجلس الفقيه يزيد بن هارون، فمزح يزيد مع من يملي عليه، فتنحنح أحمد بن حنبل، فضرب يزيد (بكفه) على جبينه، وقال:

– ألا أعلمتموني أن أحمد هنا، حتى لا أمزح».

وقد تجنب أحمد المزاح، لأن السنة عبادة عنده، ولا مَزْح في وقت العبادة.

وفي مجالس أحمد، لم يكن أحمد يلقي الدرس من غير طلب، فإذا سئل عن الأحاديث المروية في موضوع معين، طلب الكتاب الذي دوّن فيه أحاديث ذلك الموضوع.

وطوال أربعين عاماً لم يقل أحمد فيها أحاديث من ذاكرته، إلا مئة

حديث. وإذا سئل في موضوع فقهي، يضطر إلى استنباط حكم فيه، لم يكن يسمح لتلاميذه أن يدونوا استنباطه، أو ينقلوه عنه، خوف رجوعه عن فتواه. وكان يكره من أصحابه أن ينقلوا عنه فتاواه، بل ينكر نسبتها إليه، لأنه لم يحفظ ما قاله. وكان أبغض الأشياء لديه أن يرى فتوى له مكتوبة. ويحكى أن أحد تلاميذه روى عنه مسائل في الفقه، ونشرها بخراسان. وبلغ ذلك الخبر أحمد بن حنبل، فقال:

«اشهدوا أني رجعت عن ذلك كله».

ولقد جاء إليه رجل خراساني بكتب. فنظر أحمد في كتاب من بينها. فوقع نظره، فوجد كلاماً له مكتوباً بالكتاب، فغضب، ورمى الكتاب من يديه.

ولم يكن ذلك الموقف هو موقف أحمد من فقهه هو، فقد كان ذلك هو موقفه من فقه سواه. ولقد سأله رجل يوماً:

– هل أكتب كتب الرأي؟

فقال له أحمد:

– لا.

فقال له السائل:

– فعبد الله بن المبارك قد كتبها.

فقال له أحمد:

– ابن المبارك لم ينزل من السماء. إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق.

ولقد نهى أحمد المحدثين أن يكتبوا كتب الشافعي، وأبي ثور، مع أن الشافعي كان شيخاً له. وبرغم هذا النهي، جمعت كل الروايات عنه في الحديث، وفي الفقه، في مجلدات ضخام.

وكانت حياة أحمد، خاصة حين صارت له مجالس علم، حياة اتباع سلفية. خرج بها عن مناحرات العصر السياسية، والفكرية، والاجتماعية،

مختاراً أن يحلق بروحه في جو الصحابة وعالم الصفوة من التابعين. ولم يكن يستجيز لنفسه أن يرد على أي موضوع مثار في عصره من علماء الكلام، أو يفتي في أي مسألة لم ترد في كتاب، ولا سنة، أو لم يعرفها الصحابة، ويكتفي بأن يقول رأيهم فيها، حريصاً على ألا يقْفُ (يتبع) ما ليس له به علم، حتى لا يخرج عن نهج السلف، ويضل في متاهات العقل البشري. بل لقد قاطع أحمد كل من شغل نفسه بغير ما أُثِر عن السلف مقاطعة تامة.

ولقد كتب أحمد إلى رجل أرسل إليه يسأله عن مناظرة أهل الكلام، يقول:

«أحسن **الله** عاقبتك. الذي كنا نسمع، وأدركنا عليه من أدركنا، أنهم كانوا يكرهون الكلام أي علمه، والجلوس مع أهل الزَّيغ. وإنما الأمر في التسليم والانتهاء إلى ما في كتاب **الله**. لا يعدون (لا يتجاوزون) ذلك. ولم يزل الناس من بعد أحمد يكرهون كل مُحّدث يضع كتاباً في الكلام، ويكرهون الجلوس مع مبتدع، ويرددون عليه بعض ما يُلتبس عليه في دينه».

كان أحمد إذن ينهى الناس عن الكلام، ويرفض التفكير في العقيدة بالتفلسف فيها. وبسبب هذا الرفض، وقع أحمد في محنة مع الدولة، ومع علماء الدولة المتكلمين. في عصر سيطر فيه الكلام على العلماء الذين يحاولون التوفيق بين الفلسفة والدين، وبين الدين والعلم، والذين اعتمدت عليهم الدولة في عهد الخليفة المأمون، لتعبيد الطريق لحضارة إسلامية جديدة، تقوم على الدين وعلوم الدين، وتقوم على الفلسفة وعلوم الدين، فهو التقي الورع، السلفي المتبع، دون قبول بالبدع، والابتداع، والذي يؤثر أن يعيش هادئا في بيته، آمنا في مسجده. هكذا كان اختياره لنفسه، ودعوته سواه إلى هذا الاختيار.

غنى الفقر

وقد عاش أحمد بن حنبل حياة فقيرة، يؤثر خصاصة العيش على أن يكون ذا مال لا يعرف أنه حلال، أو فيه مِنّة العطاء. ويعمل بيديه ليكسب عيشه، وينسخ كتاباً، أو ينسج تكة لسروال، أو يؤجر نفسه في عمل يعمله، حين ينقطع به الطريق في سفر، ولا مال معه، مؤثراً العمل على أن يقبل عطاء من أحد يعجز عن رده في زمن قريب. من عائد عقاره الموروث عاش أحمد، وكان ذلك العقار بضع دكاكين يؤجرها. وقد روي أن أحمد وقع من يده مقراض (ملقاط) في بئر، فجاءه ساكن عنده، فأخرج له المقراض، فأعطاه أحمد نصف درهم، فغضب الساكن من قلة أجره، وقال لأحمد:

– المقراض يساوي قيراطاً (من الأوزان). لا آخذ شيئاً.

وترك الساكن أحمد مغاضباً. وبعد أيام قابله أحمد، وسأله:

– كم عليك من أجر الحانوت؟

فقال الساكن له:

– أجر ثلاثة أشهر، وأجرها في كل شهر ثلاثة دراهم.

فأعطاه أحمد أجرة الحانوت، عن ثلاثة أشهر، أجراً له عن استخراجه للمقراض.

وكانت أجرة أحمد من دكاكينه سبعة عشر درهماً في كل شهر، هي نفقته، ونفقة من يعولهم.

وكان أحمد يحتال لسد رمقه، وحاجة عياله، فيحمل حبله على عاتقه، ويذهب إلى المزارع، ويستأذن أصحابها، ويجمع بقايا حصاد الزروع، حين لا يجد عملاً آخر يستكمل بأجره. نفقات معيشته، أو يؤجر نفسه لحمل متاع الناس، أو ينسخ كتاباً لطالبه نظير أجر معين.

روى «علي بن الجهم» قال:

«كان لنا جار، فأخرج إلينا كتاباً، فقال:

– أتعرفون هذا الخط؟

فقلنا:

– هذا خط أحمد بن حنبل. فكيف كتب لك؟

فقال الجار:

– كنا مقيمين بمكة، عند سفيان بن عُيينة، ففقدنا أحمد أياماً، ثم جئنا لنسأل عنه، فإذا الباب مردود عليه، فقلت له:

– ما خبرك؟

فقال لي:

– سُرقت ثيابي.

فقلت له:

– معي دنانير. فإن شئتها صلة (عطاء)، وإن شئتها قرضاً.

فأبى أحمد أن يأخذها (عطاء أو قرضاً) فقلت له:

– تكتب لي بأجرة؟

فقال لي:

– نعم.

فأخرجت ديناراً، فقال لي:

– اشتر لي ثوباً، واقطعه نصفين (يعني إزاراً ورداء) وجئني بورق.

ففعلت، وجئته بورق، فكتب لي هذا (الكتاب)».

وكان أحمد، أحياناً ينسج، ويبيع ما ينسجه. حكى إسحق بن راهويه، قال:

«كنت أنا وأحمد باليمن، وكنت أنا فوق في غرفة، وكان هو في الغرفة التي تحتها. واطلعت على أن نفقة أحمد فنيت، فعرضت عليه مالاً، فامتنع أن يأخذه قرضاً أو عطاء. وعرفت أنه ينسج التكك (للسراويل) ويبيعها، وينفق منها».

وأحياناً، حين يكون أحمد مقيماً، وليس على سفر، كان أحمد يلجأ إلى الاقتراض، حين يكون ثمة عائد قريب ينتظره، فمظنة سداده للقرض قريبة، وهو في الحضر مقيم في أمن واستقرار، وليس على سفر. وأحياناً كان من أقرضه يرفض أن يسترد قرضه، فيصر أحمد على أن يرد قرضه. ولم يزد هذا القرض على مئتي درهم، أو ثلاثمئة درهم.

كان أحمد إذن يؤثر تعب الجسم، على تعب النفس، ويؤثر أن تكون يده العليا، ولا يأخذ عطاء. ويفي بسداد ما اقترضه، ويعاني متاعب كسب العيش لكي يكون حرّاً، بريء الذمة في تعامله مع الناس، عفيف النفس، مستريح الضمير، وهو إمام يشار إليه بالبنان، يوده الناس بمالهم، لكنه يأبى مودة المال، أصدقاء كانوا أو خلفاء أو أمراء. وفي الوقت نفسه يجود بالقليل من هذا المال لمن يطلبه منه.

ويروى أن أحمد قد لزم مجلس الشافعي، عندما جاء إلى بغداد في المرة الثانية التي أقام فيها ببغداد تسع سنوات، ونشر مذهبه بها لأول مرة. ولم يكن أحمد يفارق مجلس الشافعي، إلا لطلب حديث في السفر، أو في الإقامة. وحين عزم أحمد على السفر إلى اليمن، طلباً لحديث عيسى بن همام، وكان ماله قليلاً، عرض عليه الشافعي أن يكون قاضياً باليمن، فقد طلب منه الخليفة الأمين رجلاً يوليه قضاء اليمن، فرفض أحمد عرض شيخه الشافعي، مراراً، ثم قال للشافعي:

– يا أبا عبد **الله**. إن سمعت منك هذا ثانياً، لم ترني عندك.

فأحمد يريد أن يكون سفره للعلم وحده. وأحمد ما كان يجيز القضاء لنفسه، مثله مثل أبي حنيفة. وأحمد لا ينال مالاً إلا إذا كان خالياً من كل شبهة. ولذلك تعفف أحمد عن قبول عطاء الخلفاء، مثل أبي حنيفة، وآثر أن يحيا فقيراً، غني النفس.

ويروى أن الخليفة المأمون، دفع إلى شيخ من شيوخ الحديث مالاً، ليقسمه على أصحاب الحديث. ففيهم ضعفاء، بحاجة إلى العون في طلب

الحديث، ولم يبق أحد من المحدثين إلا أخذ من هذا المال، عدا أحمد بن حنبل. حدث ذلك قبل أن يمتحن المأمون الفقهاء والمحدثين بمحنة خلق القرآن.

وحين ذهبت المحنة، في عهد الخليفة المتوكل، عن أحمد بن حنبل، والفقهاء، والمحدثين، عرض المتوكل على أحمد مالاً كثيراً، وألح عليه في العرض، لكي يقبل ماله، فأبى إباء شديداً أن يأخذه لنفسه، وأن يأخذه للتصدق به.

وحدث في عهد المتوكل أن دار أحمد فتشت، بسبب سعاية كاذبة، بحثاً عن علوي خارج على الخلافة، ولم تجد الشرطة ذلك العلوي الهارب في بيت أحمد. وعند ذلك بعث إليه المتوكل بمال، حمله إليه وزير المتوكل، وقال الوزير لأحمد:

– إن أمير المؤمنين قد وجه إليك جائزة. ويأمرك بالخروج (بالذهاب) إليه. فالله الله أن تستعفي (ترفض)، أو ترد المال، فيتسع القول عليك لمن يبغضك.

واضطر أحمد لقبول المال، لكنه لم يمسّه. وفي اليوم التالي أمر أحمد ابنه صالحاً، فأخذ المال ووزعه على أبناء المهاجرين والأنصار وسواهم، من المتعففين الذين يتجملون، ولا يظهرون للناس حاجتهم وفقرهم.

واطمأن المتوكل إلى جانب أحمد، وتبين له تقاه وإيمانه. ثم جاء إلى المتوكل ساع بسعاية، قائلاً له:

– إن أحمد لا يأكل من طعامك، ولا يجلس على فراشك، ويحرم هذا الشراب الذي تشربه.

عندئذ قال له المتوكل ناهراً:

– لو نُشر (عاد حيّاً، الخليفة) المعتصم، وقال لي عنه شيئاً (كقولك هذا) لم أقبله.

ولقد ترك المتوكل لأحمد، منذ ذلك الحين، حريته في قبول عطائه،

أو رده.

ولقد روي أن المتوكل وجه إلى أحمد ألف دينار ليوزعها على أهل الحاجة، فردها أحمد قائلاً:

– أنا في البيت منقطع عن الناس. وقد أعفاني أمير المؤمنين مما أكره. وهذا ما أكره.

لكن أولاد أحمد، وذوي قرباه كانوا يأخذون مال الخليفة، وكان أحمد ينهاهم عن أخذه، فلا ينتهون. وكان أحمد يقول لهم:

– لم تأخذونه، والثغور معطلة غير مشحونة (بالجند والسلاح)، والفيء غير مقسوم بين أهله؟!

ويقاطع أحمد أولاده، ولا يؤاكلهم، ولا يشاربهم، ولا يأكل الخبز الذي يخبز في أفرانهم، وعلى نارهم، لأنهم يأخذون جوائز السلطان. ويصل الخبر إلى الخليفة المتوكل فلا يغضب منه، ولا ينقُم عليه، لأنه يعرف إيمانه وإخلاصه، ويقول:

– إن أحمد ليمنعنا من برّ ولده.

ويأمر المتوكل بإعطاء المال لأولاد أحمد، وأقارب أحمد، في خفية عنه.

وحدث أن أحمد مرض يوماً، وجاءه ابنه يعوده في مرضه، وقال له فيما قاله:

– يا أبتِ. عندنا شيء بقي مما كان يبرّنا به المتوكل. هل أحج منه؟

فقال له أحمد:

– نعم.

فقال ابنه:

– فلم إذن لا تأخذ مال المتوكل؟

فقال له أحمد:

– يا بني. ليس ما له عندي بحرام، ولكنني تنزّهت عنه.

فأحمد كان من الزهاد، الذين يردون المال حين يشتبهون في حلّه، ليحرر نفسه من الشك والحيرة.

المحنة العظمى

كان الخليفة المأمون، صاحباً للمعتزلة، ومن بينهم اختار وزراءه، وأصحابه، وكان يقول مثلما يقولون، ومن بين ما يقولونه في مسائل العقائد، في علم الكلام، إن القرآن الكريم مخلوق ومحدث، وكانوا يقولون بذلك منذ عهد الدولة الأموية، لكن الخليفة المأمون حين قال بمثل ما قالوا به، وهو الخليفة الإمام، أراد من الفقهاء والمحدثين، الذين يكرهون علماء الكلام، ويكرهون طرائقهم الفلسفية في عقائد الإسلام، أن يقولوا مقالته في خلق القرآن، بأن القرآن مخلوق ومحدّث، ولقد أوصى المأمون من بعده من الخلفاء أن يقولوا بمثل ما يقول، وأن يحملوا الفقهاء والمحدّثين على مثل ما يحملهم عليه، فاتبع وصيته خليفتان من بعده، هما: المعتصم، والواثق، وسلكا مسلكه.

ولقد أراد المأمون أن يحمل أحمد بن حنبل، محدّث عصره الفقيه، على القول بخلق القرآن، وبأنه محدث. فأبى أحمد ذلك القول، وأصر على قوله بأن القرآن كلام الله. فكانت محنته محنة مدوية استمرت في عهد المأمون، وفي عهدي المعتصم والواثق من بعده، ومحنة لقي فيها العذاب.

وأول من دعا إلى القرآن مخلوق ومحدث، هو «الجعدُ بن درهم» في العصر الأموي، فأتى به الوالي خالد بن عبد الله القسري، إلى مسجد الكوفة، مقيداً بالأغلال في يوم عيد الأضحى. وصلّى خالد بالناس صلاة العيد، وخطب في الناس خطبة العيد، ثم قال لهم في آخر خطبته:

– اذهبوا (عائدين إلى بيوتكم)، وضحوا بضحاياكم، تقبل الله (منكم)،

(أما أنا) فإني أريد أن أضحي بالجعد بن درهم، فإنه يقول (بقوله إن القرآن مخلوق: إن الله) ما كلّم موسى تكليماً، ولا اتخذ إبراهيم خليلاً. تعالى الله عما يقول علواً كبيراً...

ونزل الوالي خالد عن المنبر، وقتل الجعد بن درهم، مطيحاً برأسه في عنف، بحد سيفه.

وبمثل قول الجعْد، قال «الجهم بن صفوان» نافياً بقوله صفة الكلام عن الله سبحانه، تنزيهاً لله عن الحوادث وصفاتها، فالقرآن عنده مخلوق، وليس بقديم.

وعندما ظهر المعتزلة، نفوا صفات المعاني عن الله سبحانه، وأنكروا معها صفة الكلام، وأوّلوا كلام الله لموسى، بأنه سبحانه خلق الكلام في الشجرة، مثلما يخلق كل شيء. فالقرآن مثل كل شيء مخلوق محدث. وزاد خوض المعتزلة في هذه المسألة في عهد الرشيد، ولم يكن الرشيد يشجع أحداً من رعيته على الخوض في العقائد، بل إنه حبس جماعة من المجادلين في الكلام، من المعتزلة، وقال عن المعتزلي المتكلم العالي الصوت، «بشر بن غياث»:

– إن أظفرني الله بابن غياث أقتله.

فظل بشر مستخفياً طوال خلافة الرشيد، ثم عاد إلى الظهور آمناً، وعالي الصوت، في عهد ابنه المأمون، وكان المأمون تلميذاً في الأديان والمقالات في الأديان، لأبي الهُذيل العلاف، أحد رؤوس علماء الاعتزال الكبار. وحين صار المأمون خليفة، واستقر له أمر الخلافة في بغداد، صار يعقد المجالس للمناظرات والمناقشات، في المقالات والنّحل والمِلل، وكان فرسان هذه المناظرات، هم علماء المعتزلة، ولذلك خصّ المأمون هؤلاء العلماء، بأن يكون من بينهم وزراؤه، وأصحابه، وفي مقدمتهم: «أحمد بن أبي دؤاد»، ووصل المأمون من اصطفائه له، أنه أوصى أخاه المعتصم بأن يجعله مستشاره، في كل أموره، قائلاً له:

«.. وأبو عبد الله بن أبي دؤاد، فلا يفارقك، وأشركه في المشورة في كل أمرك، فإنه موضع لذلك منك».

وبدأ المأمون في تأييده للاعتزال سنة 212 هجرية، وأظهر هذا التأييد بإبداء رأيه في المناظرات التي كان يعقدها لأهل الفرق الإسلامية، معتزلة كانوا، أو غير معتزلة، تاركاً الحرية للعلماء، وللناس، في القول بالاعتزال، وغير الاعتزال، طوال ست سنوات، ثم بدا له في سنة 218 هجرية، أن يحمل الناس، علماء وغير علماء، بقوة الإمامة، على القول قهراً، بفكرة خلق القرآن.

بدأ ذلك المأمون وهو بمدينة الرقة، حين أرسل رسالة إلى «إسحق بن إبراهيم»، نائبه على بغداد، ليحمل الفقهاء والمحدثين، على القول بخلق القرآن، ومعهم من يلون مناصب في الدولة، ومن يلون القضاء، ومن يتقدمون للشهادة أمام القضاة، وليعزل كل من لا يقول بخلق القرآن من منصبه، أو من الإدلاء بشهادته، أو من عمله كقاض، وليمنع من الفتوى كفقيه، أو من التحديث كمحدث، كل من لا يقول بخلق القرآن. وطلب المأمون من إسحق أن يرسل إليه في الرقة، باستجابات المستجيبين، ورفض الرافضين، وأرسل إليه إسحق بمواقف الرافضين، وبينهم قضاة، وفقهاء ومحدثون، أبوا أن يقولوا بخلق القرآن.

وكتب المأمون ثانية إلى إسحق، يأمره بأن يرسل بهؤلاء الرافضين إليه في معسكره بالرقة، وتحت حراسة مشددة، مقيدين بالأغلال، ليستتيبهم المأمون عن الشرك، وينذرهم بعقوبة الإعدام.

وسيق المحدثون والفقهاء المفتون، وبينهم أحمد بن حنبل، إلى أمير المؤمنين المأمون.

وبين يدي المأمون، وأمام التهديد والوعيد، اعتنق الرافضون جميعاً مذهب الاعتزال، والقول بخلق القرآن، إلا أربعة، أصروا على موقفهم، هم: أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح، والقواريري، وسجّادة، فباتوا ليلتهم

مصفدين في الأغلال.

وفي الصباح تراجع «سجادة» أمام المأمون، وقال بخلق القرآن، ففكت قيوده، وأطلق سراحه، وأعيد الثلاثة الآخرون إلى سجنهم بالمعسكر، مقيدين بالأغلال.

وفي الصباح التالي، خار «القواريري» وسلم بالقول بخلق القرآن، فأطلق سراحه. وبقي في القيود: أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح، وحمل الاثنان إلى طرسوس، مع المأمون. وفي الطريق، استشهد محمد بن نوح.

ثم نعى الناعي بغتة وفاة المأمون، وكان على الخليفة المعتصم، من بعده، أن ينصر دعوة الاعتزال، وأن يقرر مصير أحمد بن حنبل، الذي رفض الخوض بأي قول في هذه القضية، فقد رفض أن يقول بأن القرآن مخلوق، ورفض بأن يقول بأن القرآن غير مخلوق، مؤكداً أمراً واحداً هو أن القرآن كلام **الله**، ولا دخل له بكونه مخلوقاً أو غير مخلوق. وهكذا توقف أحمد لأنه لم يؤثر عن السلف كلام في هذه المسألة، وعلمها هو عند **الله** وحده.

وراح المعتصم ينزل الأذى بمخالفيه، ومخالفي مستشاره ابن أبي دؤاد، في القول بخلق القرآن، ممتحناً الضمائر، كاشفاً للسرائر، ولذلك انتقد كثيرون ممن يقولون بخلق القرآن، المعتصم ومستشاره، وعلى رأس هؤلاء المنتقدين كان الجاحظ المعتزلي، لأنهما يدعوان إلى حرية الفكر كمعتزلة، وفي الوقت نفسه يعذبان من يمارس هذه الحرية!! وتقع مسؤولية الاضطهاد، بالأكثر، على ابن أبي دؤاد، فهو عالم، والمعتصم رجل سيف. وقد ترك له المعتصم حرية التصرف، مع أحمد بن حنبل.

أمر ابن أبي دؤاد بأحمد بن حنبل، فسيق مقيداً إلى السجن ببغداد، واتخذت بالسجن مع ابن حنبل وسائل الإغراء والإرهاب، لكنه صمد عند توقفه في أمر خلق القرآن. وفي كل يوم، طوال ثمانية وعشرين شهراً، كان أحمد يضرب بالسياط إلى أن يُغمى عليه، ويُنخس بالسيف فلا

يُحسّ، وعندئذ فقط يترك إلى اليوم التالي.

وحين يئس معذبو أحمد من أحمد، رحموه، وأطلقوا سراحه، وأعادوه إلى بيته مثخناً بالجراح، لا يقوى على السير، وقد انتصر بتقاه، وهزم أصحاب السياط.

وانقطع أحمد عن الدرس والتحديث، إلى أن شفيت جراحه، فعاد إلى المسجد معافى، إلا من آثار التعذيب، وندوب السياط، وأوجاع الأعضاء، وراح يدرس في المسجد، ويحدث الناس في المسجد، إلى أن مات الخليفة المعتصم، وتولى الخليفة الواثق، وعندئذ أعاد الواثق بمشورة ابن أبي دؤاد المحنة إلى حياة أحمد بن حنبل.

لكن هذه المحنة لم تكن سجناً، ولا ضرباً بسوط. كانت فقط منعاً لأحمد، من الدرس، والتحديث، في المسجد، أو في غير المسجد، ومنعاً لأحمد من أي اجتماع بالناس، أو السكنى ببلد يقيم فيه الخليفة الواثق، فلقد زادت منزلة ابن حنبل عند الناس، وزاد سخط العامة على الخلافة، وعلى ابن أبي دؤاد، وشاعت بين الناس فكرة التوقف عن القول بخلق القرآن. أو عدم القول به، فهو فقط كلام **الله**، كما قال القرآن، ودون تأويل لظاهر القرآن، كما قال أحمد.

قال الواثق لأحمد بن حنبل:

– لا تجمعن إليك أحداً، ولا تساكني في بلد أنا فيه.

وامتثل أحمد بن حنبل للأمر في هذه المرة، فأقام مختفياً، لا يراه أحد، ولا يخرج من بيت يختفي فيه إلى صلاة، أو إلى غير صلاة، طوال خمس سنوات، من سنة 228 هجرية إلى سنة 232 هجرية، إلى أن مات الخليفة الواثق.

وجاء المتوكل بعد الواثق، فأوقف الاضطهاد، وحارب الاعتزال، وعندئذ عاد أحمد، عزيزاً مكرماً، إلى التدريس، والتحديث، في المسجد، وفي غير المسجد.

ولقد تركت محنة القول بخلق القرآن وراءها شهداء، بينهم كان: يوسف بن يحيى البويطي الفقيه المصري، ونعيم بن حماد.

شخصية أحمد

صفات أحمد، هي السبب الأول في شهرته، وعلمه الغزير، وبعضها هبة من **الله**، وبعضها اكتسبها أحمد بالنشأة والتربية، والتوجيه، وحمل النفس على طلب معالي الأمور. وتتجسد هذه الصفات، كما يراها الشيخ أبو زهرة، في ذاكرة أحمد القوية الواعية، كمحدث إمام، شأنه في ذلك شأن مالك والشافعي، وجودة فهمه لما ينقله ويحفظه من أحاديث وفتاوى، وفي صبره وجلده، وقوة احتماله في طلب العلم، واحتمال الفقر، وفي نزاهته النفسية عن مال الغير، ونزاهته العقلية عن الجدل مع أهل البدع والأهواء، ونزاهته الفقهية بعدم خروج عن السنة، وفي إخلاصه في طلب العلم، وطلب الحقيقة، لا يرضى عنهما بديلاً، وفي مهابته بين شيوخه وتلاميذه، وسائر الناس.

وآية قوة ذاكرة أحمد، قول «أبي زرعة» معاصر أحمد عنه:

– أحفظ المشايخ والمحدثين أحمد بن حنبل.

وآية جودة فهم أحمد لما حفظه، قول «إسحق بن راهويه»:

«كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن مُعين، وأصحابنا، فكنا نتذكر الحديث من طريق، وطريقين، وثلاثة، فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فهمه؟ فيتوقفون كلهم عن الإجابة، إلا أحمد بن حنبل، وقد كان علمه بالحديث والسنة، وفتاوى التابعين، واستنباطه الأحكام منها، سبباً في أنه كان إماماً في الحديث، وإماماً في الفقه».

وقال إبراهيم الحربي عن الإمام أحمد:

– أدركت ثلاثة لم يُر مثلهم، ويعجز النساء أن يلدن مثلهم رأيت: أبا

عبيد القاسم ابن سلام، ما أمثله إلا بجبل نفخ فيه روح. ورأيت: بشر ابن الحارث، فما شبهته إلا برجل عُجِن من قرنه إلى قدمه عقلا، ورأيت: أحمد بن حنبل، فرأيت كأن **الله** جمع فيه علم الأولين والآخرين من كل صنف، يقول ما شاء **الله**، ويمسك ما شاء. وجمعه لعلم الأولين والآخرين، هو بحفظه للأحاديث، وآثار السلف، وفهمه لفقههم.

وآية صبره، وقوة إرادته، تفويضه أمر حياته كلها إلى **الله**، يُروى أنه حين أدخل على الخليفة بالرقة، في أيام محنته، هوّلوا عليه الموقف، لينطق بما يُنجيه، فضُرب أمامه عنق رجلين، وفي وسط ذلك المشهد المروع، وقع نظر أحمد على أحد أصحاب الشافعي، فسأله، وكأنه لا يواجه الموت:

– أي شيء تحفظ في المسح على الخفين؟

ودهش الحاضرون لثباته، وسؤاله معاً. وصاح خصمه أحمد بن أبي دؤاد متعجباً:

– انظروا الرّجل، هو ذا يقدم لضرب عنقه، فيناظر في الفقه.

ويُروى أن رجلا قد اغتاب أحمد بن حنبل، ولقيه فقال له:

– يا أبا عبد **الله**، اغتبتك، فاجعلني في حل.

فقال له أحمد:

– أنت في حل، إن لم تعد.

ويروى أنه أظهر مرة، لأنه متّبع، عدم تقديره لفقه أبي حنيفة، فقال له أحد المتعصبين لأبي حنيفة:

– بَوْل أبي حنيفة أكثر من ملء الأرض مثلك.

ثم تركه القائل غاضباً، وعاد إليه بعد زمن نادماً، وقال معتذراً:

– يا أبا عبد **الله**. إن الذي كان مني كان عن غير تعمد، فأنا أحب أن تجعلني في حل.

فقال له بهدوء:

– مازالت (ما تحركت) قدماي عن مكانهما، حتى جعلتك في حلّ.

وآية نزاهة أحمد العقلية، أنه لم يفتِ في مسألة سئل فيها أفتى فيها قبله أحد الصحابة. وأنه أخذ على نفسه أن يختار فتوى من فتاوى الصحابة في مسألة ما، إذا اختلفوا فيها، على أن يفتي هو فيها برأي. فنزاهته توجب عليه الاتباع اتباعاً مطلقاً.

وآية نزاهة أحمد النفسية، زهده الذي جعل شعاره طلب الحلال، من غير تدنيس للنفس. روى «أبو حفص عمر بن صالح الطرسوسي» قال:

«ذهبت إلى أبي عبد الله، فسألته:

– بم تلين القلوب؟

فنظر إلى أصحابه، ثم أطرق، ثم رفع رأسه، فقال:

– يا بني، بأكل الحلال.

فمررت إلى أبي نصر بشر بن الحارث، فقلت له:

– بم تلين القلوب؟

فقال لي:

– «ألا بذكر الله تطمئن القلوب».

فقلت له:

– فإني جئت من عند أبي عبد الله.

فقال لي:

– هيه. ما قال لك أبو عبد الله؟

قلت:

– قال: بأكل الحلال.

فقال لي:

– جاءك بالجوهر. الأصل كما قال. الأصل كما قال.

وكان أحمد يحب الصداقة والأصدقاء، ويرى أن الحياة من غير أصدقاء حياة جافة ذليلة، ويقول:

– إذا مات أصدقاء الرجل ذلّ.

وكان أحمد يجود بالحلال القليل الذي ناله من الدنيا، ويقول:

«لو أن الدنيا تقِلّ، حتى تكون في مقدار لقمة، ثم أخذها امرؤ مسلم، فوضعها في فم أخيه المسلم، ما كان مسرفاً».

وكان أحمد يرى أن القوة الحقيقية هي في قوة نفسه، وليس في قوة بدنه، فيقتصر على الحلال، ولا يسير وراء شهوات الدنيا، فالفتوة عنده، هي كما يقول:

«ترك ما تهوى، لما تخشى».

وآية نزاهة عقيدة أحمد، بعده عن الجدل، مع أهل الجدل، وتحذيره لأصحابه من الجدل، وأهل الجدل. سأله صاحب له، قال:

– إن ها هنا من يناظر الجهمية (من الطرق الإسلامية القائلة بالجبر دون اختيار)، ويبين خطأهم، فما ترى؟

فقال له أحمد:

– ألم يقل معاوية بن قُرّة: الخصومات تحبط الأعمال، والكلام الرديء لا يدعو إلى خير؟! تجنبوا أهل الجدال والكلام، وعليكم بالسنن، وما كان عليه أهل العلم قبلكم، فإنهم كانوا يكرهون الكلام، والخوض من أهل البدع. وإنما السلامة في ترك هذا. لم نؤمر بالجدال والخصومات. وإذا رأيتم من يحب الكلام، فاحذروه.

وهو نهج ماثل فيه أحمد مالكاً، وغاير فيه أحمد أبا حنيفة والشافعي.

وآية نزاهة فقه أحمد، حرصه على ألا يرد في فقهه حديثاً نسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا إذا عارضه حديث أقوى منه، ويقول:

«من رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكة، وما كتبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا وقد عملت به».

وإذا لم يجد أحمد الحديث ولا السنة عن الصحابة، اجتهد في تخريج

المسألة على منهاج من سبقه متبعاً، غير مبتدع، ناهياً عن الاجتهاد في مسألة لم يتكلم فيها، أو في منهاجها أحد من السابقين، ولذلك كان يقول لصاحبه:

«إياك أن تتكلم في مسألة، ليس لك فيها إمام».

وآية إخلاص أحمد في طلب الحقيقة، تواريه عن الظهور بأنه طالب شهرة، وجاه دنيا، وتمنيه ألا يكون شيئاً مذكوراً بين الناس، وتجنبه للرياء، قائلاً:

«طوبى لمن أخمل **الله** عز وجل ذكره».

وحرصه على ألا يظهر المحبرة، حتى لا يذكره الناس بأنه حريص على الكتابة. يقول أحمد:

«إظهار المحبرة من الرياء».

ومن إيثاره ألا يسمع به أحد، قوله:

«أريد النزول بمكة، ألقي نفسي في شعب من تلك الشعاب، حتى لا أعرف».

حدث يحيى بن معين، قال:

«ما رأيت مثل أحمد بن حنبل، صحبته خمسين سنة، ما افتخر علينا بشيء مما كان فيه من الصلاح والخير».

وآية هيبة أحمد في نفوس سامعيه، هيبة شيوخه وتلاميذه له، وهو الألوف المألوف، الوديع المتواضع. حدث أحد تلاميذه، قال:

«دخلت على إسحق بن إبراهيم، وكان من السلاطين، فما رأيت أهيب من أحمد بن حنبل. صرت إليه أكلمه في شيء، فوقعت في رعدة، حين رأيته، من هيبته».

وحدث أبو عبيدة القاسم بن سلام، قال:

«جالست أبا يوسف، ومحمد بن الحسن، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، فما هبت أحداً منهم، ما هبت أحمد بن حنبل».

ومع هيبة أحمد، كان أحمد حيياً، شديد الحياء، يستحي من **الله**، ويستحي من الناس، يقول أحد واصفيه:

«كان أحمد من أحيى الناس (أكثرهم حياء)، وأكرمهم نفساً، وأحسنهم عشرة وأدباً، كثير الإطراق والغض، معرضاً عن القبح واللغو، لا تسمع منه إلا المذاكرة بالحديث، وذكر الصالحين، في وقار وسكون، ولفظ حسن. وإذا لقيه إنسان بشَّ به، وأقبل عليه. وكان يتواضع للشيوخ تواضعاً شديداً. وكانوا يكرمونه ويعظمونه.

عصر أحمد

على شيوخ بلغوا المئة، تتلمذ أحمد بن حنبل ببغداد، ومكة، والبصرة، والكوفة، واليمن، في فقه، أو حديث. ولكن أكثرهم أثراً في نفسه، وتوجيهه توجيهاً علميّاً، كان شيخان:

أولهما هو: «هشيم بن بشير بن أبي خازم»، وقد لازمه أحمد نحواً من خمس سنوات، إلى سن العشرين من عمره، وفي هذه السنوات تكونت النواة الأولى في علم أحمد بالحديث، وكان «هشيم» بخاريّ الأصل، وكان أبوه مقيماً في واسط، طباخاً للحجاج بن يوسف الثقفي، ثم انتقل بأسرته إلى بغداد.

وثانيهما، بعد وفاة «هشيم» هو الإمام: «الشافعي»، وقد التقى به أحمد في مكة، وأعجب أحمد بعقل الشافعي الفقهي، وبضوابطه ومقاييسه التي جعلها أصولا في الاستنباط الفقهي، وكان الشافعي يلقي دروسه بالمسجد الحرام.

وكلا الشيخين وجَّها أحمد، أولهما في الحديث، وثانيهما في الفقه.

ولقد أوغل أحمد في طلب الحديث والسنة، وجاب من أجلهما الأمصار، طالباً العلم، كما كان يقول، إلى القبر، ومحبرته في رحْله أبداً، يدون

بمدادها ما يحفظه، مردداً قولته الشهيرة: «مع المحبرة إلى المقبرة».

ولقد حصد أحمد في ميراثه العلمي أحاديث ثلاثة أعلام من المحدثين العظام، هم: «سفيان الثوري، وسعيد بن المسيب، وعبد الله بن المبارك.

فكان تلميذاً لعلمهم، وإن لم يكن تلميذاً لأشخاصهم، فقد ودعوا الدنيا، قبل أن يلتقي بأحدهم.

وكان عصر أحمد وشيوخه، هو عصر النضج في الفقه الإسلامي، فقد جاوز الفقه إقليمياته ومدائنه، ودونت المجاميع الفقهية لكل مذهب، وتلقاها جميعاً أحمد ابن حنبل. وهو عصر النضج في علم الحديث والسنة والآثار، وقد أسهم أحمد في جمع هذا العلم، برواياته المتعددة، فكان السابق بوضع أول مسند جامع لأحاديث الأمصار، حتى صار به إماماً، وكان حريصاً على طلب السند، والعلة، بأخذ الحديث من راوية إذا كان حيّاً، ويسافر إليه، ويأخذ الحديث عن راويه، إذا كان غائباً.

وكان عصر أحمد وشيوخه عصر جدل، واحتكاك فكري، وُجد فيه من ينكر السنة، ووجد فيه من ينكر أخبار الآحاد، والاحتجاج بأخبار الآحاد، ويقدم عليها القياس. ووجد فيه من يدافع عن السنة، ويقبل أخبار الآحاد، ويحتج بها، ويقدمها على أي قياس. وقد اختار أحمد طريق الدفاع عن السنة، والحديث، والاتباع، في وجه فقهاء الرأي، وعلماء الكلام على السواء.

بين العقيدة والسياسة

وكانت لأحمد آراء في العقائد، كان فيها سلفيّاً متبَّعاً، لا يتبع المتشابه ابتغاء تأويله، وكانت له آراء في السياسة.

وفي العقائد كان أحمد يرى أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، وأن مجرد الإسلام هو مرحلة بين الإيمان والكفر، وأن الإيمان لا يكون

معه عصيان، ولا يكفر أحداً من أهل التوحيد، وإن عملوا بالكبائر، عدا تارك الصلاة.

وكان أحمد يؤمن بالقدر خيره وشره، ويرفض الخوض في علاقة القدر بأفعال الإنسان، فذلك أمر في علم **الله**، ولا يبحث عن كنه صفات **الله**، ولا عن حقيقتها، بل يسلم بها كما جاءت في القرآن الكريم والأحاديث، ويعتبر التأويل فيها خروجاً على السنة، ويؤمن أن **الله** سبحانه قديم، فكذلك صفاته، ومنها صفة الكلام، والقرآن الكريم قديم لأنه كلام **الله**. ولقد روي عن أحمد أنه قال:

«من زعم أن القرآن مخلوق، فهو جَهْميّ، كافر، ومن زعم أنه غير مخلوق فهو مبتدع».

وكان أحمد يؤمن برؤية المؤمنين **لله**، يوم القيامة، إيماناً كاملاً دون تأويل، معتمداً على القرآن والسنة.

وفي السياسة كان أحمد يرى رأي مالك فيها، كرجل واقعي يتجنب الفتن. فكان يجلّ الصحابة جميعاً، ويشك في إسلام من يسبّ الصحابة، يستوي في ذلك كل صحابي صحب الرسول ساعة أو سنة، فله من الصحبة على قدر ما صحبه، وسمع منه، ونظر إليه، ولو نظرة. ويعترف بخلافة على خلافة شرعية، ويشتد في الدفاع عن عليّ قائلاً:

«إن الخلافة لم تزين عليّاً، بل عليّ زيّنها، وعليّ بن أبي طالب من أهل بيت لا يقاس بهم أحد. وما لأحد الصحابة، من الفضائل، والعلم بالأحاديث الصحاح، مثل ما لعلي رضي **الله** عنه».

ومع هذا الدفاع عن عليّ، ما كان أحمد يسمح لأحد بالطعن في خصوم عليّ من الصحابة، قائلا:

«ما أقول فيهم إلا الحسنى».

وكان لا يسمح بالجدل في عليّ ومعاوية، أيهما كان على حق، لائذاً بقول **الله** سبحانه:

«تلك أمة قد خلت لها ما كسبت، ولكم ما كسبتم، ولا تسألون عما كانوا يعملون».

وكان أحمد يرى أن الإمامة (الخلافة) كما تكون بالرضا السابق على التولية، وتجيء الولاية تابعة لها، قد تكون بالغلب، فتكون العافية للجماعة في عدم الخروج عليه، وإصلاح الحاكم بالأمر المعروف والنهي عن المنكر. والطاعة له من البَرّ والفاجر واجبة، والإخلاصُ له في السر والعلانية واجب، والخروج عليه بغْي، وشقّ لوحدة الجماعة، وخروج على السنة، وميل إلى البدعة.

ومع هذا الرأي لم يُعرف عن أحمد أنه سعى إلى الاتصال بالخلفاء، أو سعى إلى نصح الحكام، فقد كان موقفه منهم سلبيّاً. ولربما كان هذا الموقف منه لرؤيته غلبة المعتزلة على الخليفة والدولة، فاتجهت جِهوده كلها لإحياء السنة، في وقت تغيب فيه شمس السنة.

ولقد كان أحمد ينهي أصحابه وسامعيه، عن كتابة غير الحديث، خشية أن ينصرف الناس عن الحديث والسنة إلى آراء الفقهاء في الفروع، ولأنه قد يقول بفتوى اليوم ويغيرها غداً، حين يستبين وجهاً آخر للفتوى، من قرآن، أو حديث، أو سنة، أو فتوى للصحابة، وكان يكره أن تروى عنه فتاواه كتابة أو شفاهة، أو كان هكذا على الأقل في أول أمره، حين كان يرى أن الإقناع نوع من الابتلاء ينزل بالفقيه، حيث لا يكون هناك نص متبع. أو سنة مأثورة. فأحمد كان يعد نفسه محدثاً قبل كل شيء، ولقد نذر حياته كمحدث للمسند الذي جمع فيه الأحاديث.

مسند أحمد

ومسند أحمد، هو خلاصة ما تلقاه أحمد بن حنبل من الأحاديث، ودونها بإسنادها، منذ أن كان في السادسة عشرة من عمره. وقد بدأ أحمد طلب الحديث، وجمع المسند سنة 180 هجرية، عن الثقات الذين يلتقي بهم ويروي عنهم.

وحين شرع أحمد في جمع أحاديث مسنده، كان يكتبها في أوراق منفردة، وحين شعر بدنو أجله، بادر بإسماع أحاديث مسنده لأولاده وأهل بيته. لكنه مات قبل تحقيقه وتهذيبه، فبقي على حاله دون تبويب، أو ترتيب. وقد ضم إليه ابنه عبد **الله** ما يشابهه ويماثله من الأحاديث.

وراوي المسند الذي بين أيدينا اليوم، هو عبد **الله** بن أحمد بن حنبل، وكان شغوفاً منذ صغره بطلب الحديث، من أبيه، ومن غير أبيه، وفي حياة أبيه، وبعد حياة أبيه. ولقد بلغ من منزلته في الحديث أن أباه أحمد كان يروي عنه، ويقول:

«ابني عبد **الله** محفوظ في علم الحديث، ويذكرني بما لا أحفظ».

ولقد قرر العلماء أن هذا الابن كان أروى للحديث من أبيه. وقد حاول عبد **الله** ترتيب مسند أبيه، وتبويبه، على معجم الصحابة، والرواة. ولصعوبة هذا الترتيب فقد أعاد ترتيبه إسماعيل بن عمر، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند بن البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي. وللعلماء على هذا المسند، وقوة أحاديثه، أو ضعفها، ملاحظات شتى.

إمام الاتباع

لم يكتب أحمد بن حنبل إلا الحديث، ولم يكتب أحمد كتاباً في الفقه، يمكن أن يعد أصلاً ومرجعاً، لكن له أبواباً متناثرة، مكتوبة في الفقه، فيها فهم للنصوص القرآنية والأحاديث، وليس فيها رأي مبتدع، ولا استنباط، ولا قياس.

من هذه الأبواب رسالة في الصلاة، ورسالتان في المناسك، كبيرة، وصغيرة. ورسالة كتبها إلى إمام مسجد، صلى أحمد وراءه، فأساء في صلاته. وكلها كتب حديث في موضوعات فقهية، وفي مجال العبادات

لا المعاملات.

ولأحمد رسائل أخرى، يرد بها على الزنادقة، والجهمية، ويبين فيها مذهبه في فهم القرآن.

وقد كان أحمد يكره وينهي أن تنقل عنه الفتاوى أو تدون، أو تنشر باسمه، وقد تجاوز البعض من أصحابه نهيه، مثل: حرب الكرماني، وأبو بكر الخلال، فقد نقلا عنه رأيه في أربعة آلاف مسألة من مسائل الفقه، فهمها أحمد في ضوء النصوص والآثار المروية.

ولقد تضارب الفقه المنقول عن أحمد تضارباً يثير الشك في صحة نسبة هذا الفقه إليه، فهي بين نفي وإثبات. وجدير بالذكر أن كثيراً من الفقهاء المعاصرين لأحمد لم يعدّوه من الفقهاء، ومنهم ابن جرير الطبري، وابن قتيبة، ففتاوى أحمد في المسائل أقرب إلى الرواية منها إلى التخريج الفقهي، بل إنه ليس له مثل مالك منهاج فقهي معين في درسه للأحاديث، وليست له قدرة أبي حنيفة على تفسير الروايات المأثورة تفسير الفقيه المخرِّج، الذي يبني قياسه على تخريجه، كذلك لم يكن مثل الشافعي في دراسته لمناهج الفقه، وتحريره لأصوله.

ومع ذلك فقد ذاعت مسائل أحمد الفقهية، الاتباعية، في حياته، واشتهرت بشهرته، نقلاً عن تلاميذه.

والنقلة عن أحمد، كانوا بين راوٍ عنه للحديث، وراوٍ عنه لفقه الحديث، أو لهما معاً، وكانوا بين مكثر في هذا النقل، ومقلّ. وكان أكثرهم فضلاً في نشر علم أحمد: صالح ابنه، وعبد الله ابنه، وأحمد بن محمد الأقرم، وعبد الملك بن عبد الحميد الميموني، وأحمد بن محمد المرُوَزِيّ، وحرب بن إسماعيل الكرْمانيّ، وإبراهيم بن اسحق الحربي، وأحمد بن هارون الخلال، وبعدهم جاء كثيرون، ممن نقلوا عنهم.

وقد احتاج اضطراب الروايات في النقل عن أحمد، إلى جهود من العلماء للموازنة بينها، واختيار الأقوى في نسبته لأحمد، أو يُحكم بتعدد

الأقوال حين يتعذر الاختيار أو التوفيق.

ولقد حكى عبد الوهاب الورّاق، قال:

«ما رأيت مثل أحمد بن حنبل. رجل سئل عن ستين ألف مسألة، فأجاب فيها: حدثنا وأخبرنا.

فقد كان أحمد يكره الفتوى بالرأي، ويكره الابتداع في الدين، ويؤثر، مثل مالك، ألا يفتي إلا فيما يقع من الأمور. وكان الأصل عنده هو جعل معاملات الناس على أصل العفو أو الإباحة، إلى أن يقوم دليل من الشارع على التحريم، في نصوص القرآن والحديث أو آثار السنة المروية.

وأحمد كان يفتي بالمصلحة إن أعوزه النص، أو الأثر المتبع، ولم يحجم أحمد عنها مثلما أحجم الشافعي، لكنه لم يعط المصالح المرسلة القوة التي أعطاها لها مالك.

وأحمد كان يكثر من الأخذ بالذرائع، ويجعل للوسائل حكم غاياتها، وللمقدمات حكم نتائجها، تحليلا وتحريماً.

والأصول التي بنى عليها أحمد فتاواه، هي، كما ذكرها ابن القيم، خمسة: النصوص، ثم ما أفتى به الصحابة، ثم الاختيار من بين ما اختلف فيه الصحابة، مما هو أقرب إلى الكتاب والسنة، ثم الأخذ بالحديث المرسل، والحديث الضعيف، ثم بالقياس عند الضرورة القصوى.

●●●

وكان مذهب أحمد من بعده قويّاً، ووجد أرضاً نما فيها، بأمور ثلاثة: بأصوله وفتاواه، وبالتخريج فيه، وبرجاله من الحنابلة، الذين أبقوا على باب الاجتهاد في المذهب الحنبلي مفتوحاً.

وقد ترك أحمد للفقهاء جميعاً حنابلة وغير حنابلة، حصاداً من نصوص الحديث والآثار، وحصاداً من فهمه لهذه النصوص، يرتكز عليها، ويلجأ إليها سائر الفقهاء، عندما يفتون بالمصالح المرسلة، وعندما يفتون بالقياس والرأي، حين لا يجدون نصّاً من كتاب أو سنة.

وكان فقهاء المذهب الحنبلي بعد أحمد، بين مجتهد في الفتوى اجتهاداً مطلقاً، مثل أحمد، ومجتهد مقيد بمذهب أحمد، في قياسه لفتاواه على فتاوى أحمد، ومجتهد موازن بين أقوال أحمد في المسألة الواحدة، ومقلد ملتزم بمذهب أحمد، لا يجاوزه إلى نص من كتاب أو سنة، وإذا رأى حديثاً صحيحاً يخالف ما قال به أحمد، تجاوز عن الحديث وأخذ بقول أحمد.

وعلماء الفقه الحنبلي يقسمون فتاوى أحمد وأقواله إلى: روايات تنسب إلى أحمد، وتنبيهات تومئ إليها عبارات أحمد، وأوجه لم يقل بها أحمد، وإنما قال بها المجتهدون في مذهبه. وهم كثيرون كثرة عظيمة إلى يومنا.

وأتباع مذهب أحمد من العامة قليلون إلى يومنا، لأنه كان آخر المذاهب الأربعة وجوداً، ولأن أتباعه من العلماء كانوا يرفضون الولايات والقضاء، فشجعوا الناس على اتباعه، ولأن هؤلاء الأتباع صاروا متعصبين بسبب المحنة الكبرى التي نزلت بأحمد، ولأنهم كانوا متشددين في التمسك بما جاء عن أحمد في الفروع الفقهية، ولأنهم بسبب هذا التعصب فرضوا أنفسهم محتسبين متزمتين على الخاصة والعامة والأسواق. ولأن السلطان والناس حاربوه لتعصب معتنقيه من العامة.

وقد انتشر المذهب الحنبلي أول انتشاره في العراق، ثم ضعف بالعراق بسبب فتن التعصب التي أثارها أتباعه. ولم يظهر المذهب الحنبلي في مصر، إلا في القرن السابع الهجري، وبين قلة قليلة، وكذلك كان حال هذا المذهب في سائر الأمصار، إلى أن انتشر وساد في العصر الحاضر، في بلاد الحجاز، وفي نجد، التي اتبع فيها النجديون المذهب الوهابي، وهو صدى لمذهب بن تيمية، وهو بدوره صدى وامتداد للمذهب الحنبلي.

